



للإفصاح
- بوجه
- السيد محمد
2014/12/17
علاء

الرقم: م ١٠٠ / ٥٦ / ٢٠١٤
التاريخ: ٢٠١٤/٤/٦

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم ثلاث نسخ عن التقرير السنوي للبنك الأردني الكويتي لعام ٢٠١٣ ونسخة (PDF)
على قرص مدمج بناءً على طلبكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد ياسر الأسمر
المدير العام

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية / الديوان

٠٧ نيسان ٢٠١٤

3995

الرقم التسلسلي

الجملة الحتمية

١١٢٨



البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK

تقرير مجلس الإدارة
والقوائم المالية
عن السنة المالية

2013



البنك الأردني الكويتي

شركة مساهمة عامة محدودة
تأسست بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٦
سجل تجاري رقم ١٠٨
رأس المال المدفوع : ١٠٠ مليون دينار أردني

صندوق بريد : (٩٧٧٦) عمان ١١١٩١ الأردن
هاتف : ٥٦٢٩٤٠٠ (٩٦٢ ٦)
فاكس : ٥٦٩٥٦٠٤ (٩٦٢ ٦)
SWIFT : JKBAJOAM
E-mail : info@jkbank.com.jo
<http://www.jkb.com>





حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت



حضرة صاحب السمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد المعظم

المحتويات

صفحة	
٨	مجلس الإدارة
٩	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١١	تقرير مجلس الإدارة حول الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والامتثال
١٨	مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام ٢٠١٣
١٩	أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٣
٢٦	أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣
٢٧	الإدارة التنفيذية
٢٨	خطة العمل لعام ٢٠١٤
٣٠	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٣٢	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٣
٣٧	الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨١	الإيضاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية
	ملحق: دليل الحوكمة المؤسسية

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

• السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

نائب رئيس مجلس الإدارة

• السيد فيصل حمد مبارك العيار

ممثل بنك الخليج المتحد - البحرين

الأعضاء

• الدكتور جعفر عبد عبدالفتاح حسان

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٤

• السيد عماد جمال أحمد القضاة

ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

لغاية ٢٠١٣/١٢/٣

• السيد مسعود محمود جوهر حيات

ممثل شركة الفتوح القابضة - الكويت

• السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

• السيد فاروق عارف شحادة العارف

• الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

ممثل بنك برقان - الكويت

• السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

• السيد بيجان خسروشاهي

ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين - الولايات المتحدة

• المدير العام / أمين سر مجلس الإدارة

السيد «محمد ياسر» مصباح الأسمر

• مدققو الحسابات

السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١.

شهد عام ٢٠١٣ إنعاشاً طبيئاً للإقتصاد العالمي، وإن ظل عاماً صعباً للعديد من الدول حيث ساد الركود معظم فترات العام بسبب برامج التقشف ومظاهر ضعف الإئتمان بين البنوك، وحالة عدم اليقين بسبب إرتهان الإقتصاد العالمي لتطورات الأوضاع المالية والسياسة النقدية للإقتصاد الأكبر في العالم، وشهدنا خلال العام سلسلة توقعات بين إيجابية وسلبية غالباً ما كان يتم التراجع عنها بين ربع سنة وآخر. ولكن في النهاية يبدو أن كابوس الركود قد أخذ بالإنحسار.

بالنسبة لدول الإقتصادات المتقدمة فإن ما بدا أنه تحسن غير منتظم وغير متكافئ قد أخذ بالتراجع وبدأت بعض الأرقام الجيدة بالظهور والسير بالإتجاه الصحيح مترافقة بعودة مظاهر الثقة، ففي الولايات المتحدة، وعلى الرغم من المعاناة بسبب الصراعات الداخلية حول الميزانية، فإن الأوضاع تتجه نحو التحسن، حيث تحركت أسواق المساكن والأسهم واستعاد الطلب الخاص نشاطه وقوته. ولكن يظل السؤال قائماً حول ما قد تؤول إليه الأمور في عام ٢٠١٤ عندما يبدأ تنفيذ خطة خفض التيسير النقدي وخفض الإنفاق مع بقاء مشاكل الموازنة وجدلية سقف الدين العام.

في بريطانيا، كان هناك قدر عال من التفاؤل، ونجا الإقتصاد من سقطات كانت متوقعة وتعزز النمو بشكل قوي، وحظيت ألمانيا بعام جيد أيضاً. أما في الدول الأوروبية غير المحورية فقد كان النمو مخيباً للأمل، وسجلت جميعها مستويات بطالة عالية. وفي المحصلة فإن أوروبا واليورو لا يزالان في منطقة المشاكل.

أما الإقتصادات الناشئة فقد تمكنت من الصمود وحافظت على وتيرة معتدلة من النمو، ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه قبل الأزمة، وهذا ما يؤكد أنه حتى تلك الدول التي دأبت على تحقيق معدلات نمو قوية ومتسارعة لم تعد قادرة على ذلك الآن، وهناك مؤشرات تتزايد تنبئ بتباطؤ وتيرة النمو إضافة إلى صعوبات تواجه أسعار الصرف وهيكل الفوائد لتلك الدول.

ربما تكون المرحلة الصعبة والمؤلمة في نهاياتها، إلا أن طريق العودة إلى إقتصاد متين لا زال طويلاً وشاقاً. فعلى الرغم من النتائج الأولية للتدابير التي تم اتخاذها لمواجهة الركود والإنكماش على المستوى العالمي، إلا أنها تظل غير كافية، ولا بد من مواصلة الإصلاحات البنوية والمالية، وصولاً إلى نظام مالي يعالج الإختلالات ويدعم الإستقرار، والكلمة بانتظار مزيد من المؤشرات والنتائج الإيجابية لتعزيز التفاؤل ببدء إنعاش حقيقي وبوضع أفضل في عام ٢٠١٤.

محلياً، كان عام ٢٠١٣ استمراراً للعام الذي سبقه، وحقق الإقتصاد الأردني نتائج مختلطة. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٨,٢٪، لتبقى نسبة النمو عند مستواها في العام الماضي. وظل التضخم تحت السيطرة وحول مستوى العام السابق ٦,٥٪، فيما أظهرت مؤشرات اقتصادية ونقدية رئيسية توجهاً صحيحاً. ومن أبرز هذه المؤشرات: ارتفاع احتياطي البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية بشكل ملموس، وانخفاض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، واستقرار سعر صرف الدينار، وارتفاع تحويلات المغتربين الأردنيين، وزيادة تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية، وتوقفت عملية الدوارة نتيجة لارتفاع منسوب الثقة العامة، وتأكدت قوة الجهاز المصرفي الأردني، وتحسنت أسعار الأسهم في بورصة عمان.

من جهة أخرى، وبالرغم من تلقي الخزينة منحاً أجنبية وعربية جيدة، لم يستطع الإقتصاد الأردني أن يخرج من عنق الزجاجة خلال عام ٢٠١٣ وبقي

تحت الضغط، فلم يحقق برنامج التصحيح الإقتصادي كل أهدافه المرسومة وتحققت سلبيات عديدة حيث تضخم عجز الموازنة العامة، وارتفعت المديونية إلى مستوى غير مسبوق وبما يعادل ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبقي مؤشر الاعتماد على الذات متدنياً في حدود ٨٥٪، أي أن الدولة ما زالت تعتمد على القروض والمنح الخارجية لتغطية كل النفقات الرأسمالية و١٥٪ من النفقات الجارية. أما مشكلة الطاقة فقد ظلت دون حل جذري، وارتفع العجز في الميزان التجاري نتيجة لجمود الصادرات وارتفاع المستوردات، وظلت أسعار الفائدة على الدينار مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع العملات الرئيسية، وارتفع معدل البطالة إلى ١٢,٦٪. وبشكل عام بقيت هناك حالة من عدم التيقن تؤثر سلباً على فعاليات القطاع الخاص.

ورغم أن برنامج التصحيح الإقتصادي ركز على الإصلاحات في المجالات المالية والنقدية، إلا أن تحرك السياسة المالية كان محدوداً للغاية، فمعظم بنود الموازنة العامة لا تتمتع بالمرونة، وهي مفروضة على وزارة المالية التي لا تملك مساحة كافية للتحرك والمناورة وتطبيق سياسات مالية تعكس الأوضاع المتغيرة. وظل الهاجس الأول للسياسة المالية تدبير موارد إضافية لمواجهة الإلتزامات المتزايدة.

في المقابل كانت السياسة النقدية نشطة، وأظهر البنك المركزي الأردني كفاءة عالية في متابعة المتغيرات والتفاعل معها، وقام بتخفيض سعر الفائدة ثلاث مرات، كما اتخذ عدداً من الإجراءات الهادفة لتقوية الجهاز المصرفي والحفاظ على جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات الوطنية.

وفي المجمل، ما زال تصنيف الإقتصاد الأردني سلبياً، حيث لم تكتمل الإصلاحات الهيكلية، ولم يتم إصلاح سياسة الدعم بحيث يذهب للمستحقين، وبقيت شركة الكهرباء الوطنية تعاني من الخسائر ولا تستطيع استرداد الكلفة. ولكن صندوق النقد الدولي عبر عن رضاه عن إنجازات الأردن بشكل إجمالي.

أعمال البنك في عام ٢٠١٣

بالنسبة للبنك الأردني الكويتي، كان عام ٢٠١٣ عاماً مفعماً بالإنجازات مثلما كان عاماً مثقلاً بالأعباء والتحديات. ومع معاشيتنا لواقع إقتصادي بطيء الحركة ومتواضع النشاط، فلم نتخلى عن تفاؤلنا المعهود وقناعتنا بأن أفضل الفرص يكمن في أصعب الأزمات، وعملنا طوال الوقت على تعزيز سبل التواصل مع القطاع الخاص بكافة مكوناته من شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، وبدلنا كل ما بوسعنا من جهود لمساعدة عملائنا على مواصلة نشاطهم وتعزيز تواجدهم في السوق، وتم توليد فرص عديدة وتحقيق نتائج جيدة لكنها ظلت دون الطموحات بسبب الأوضاع السائدة وضعف الطلب.

ومن خلال حرصنا على الموازنة بين مكونات المحفظة الإئتمانية، فقد توجهنا وفق سياسة طموحة نحو قطاع التجزئة والأفراد حيث يمتاز هذا القطاع بالربحية وتوزيع للمخاطر الأمر الذي يعكس أيضاً على نوعية الموجودات وانخفاض نسبة الديون غير العاملة. ويهدف هذا التوجه أيضاً إلى تخفيض نسب تركزنا الإئتمانية في التسهيلات الممنوحة للقطاع الحكومي أو المضمونة من قبله كشركات الطاقة (الكهرباء ومصفاة البترول)، إضافة إلى تقليل درجة الاعتماد على الإستثمار بسندات الخزينة الأردنية، مع المحافظة على مستويات مريحة من السيولة.

شهد عام ٢٠١٣ ومن بدايته جهوداً مكثفة شملت كافة نواحي العمل وذلك تحضيراً للنقلة النوعية الجديدة التي ننوي إطلاقها في عام ٢٠١٤، فكان الدأب والمثابرة والعمل الموصول سمة الجميع، كما كانت مواضيع سير المشاريع والبرامج والتحديات والنجاحات الشغل الشاغل لموظفي البنك على كافة المستويات وفي كل الأوقات.

وتم خلال العام العمل على استكمال وضع وتطبيق الإجراءات اللازمة لحسن تنفيذ تعليمات الحاكمية المؤسسية، وترسيخ قواعد الالتزام الكامل بها. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن البنك الأردني الكويتي يخضع لتعليمات الهيئات الرقابية في الأردن والكويت وقبرص وفلسطين، إضافة للمتطلبات الرقابية لبنك برقان باعتبار بنكنا عضواً في المجموعة.

أما المشروع التطويري الأكثر أهمية، وهو استبدال النظام البنكي الحالي بنظام جديد متطور فقد أخذ منا جميعاً كل الإهتمام والجهد، وكانت فرق العمل المكلفة بالمشروع، ولا زالت، تعمل ليل نهار لإطلاق النظام الجديد خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤. ويذكر هنا أن تطبيق هذا النظام لدينا يسير جنباً إلى جنب مع تطبيقه لدى بنك برقان وبنوك أخرى في المجموعة. ومع نهاية العام استكملت كافة الترتيبات اللازمة لتشغيل نظام الصرافات الآلية الجديد مطلع عام ٢٠١٤ وهو يقدم خدمات آلية متكاملة بمزايا جديدة. كما باشرنا بتوفير متطلبات الالتزام بقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) لتكون جاهزة في موعد سريان القانون. وبموازاة ذلك، شهد عام ٢٠١٣ إفتتاح أربعة فروع، كما تم تحديث ونقل مواقع فرعين آخرين.

ولدعم عملية التحول (Transformation) والتواكب مع تطورات العمل المصرفي محلياً ودولياً، تم تدعيم الجهاز الوظيفي واستقطاب عدد من ذوي الخبرة والكفاءة لشغل وظائف رئيسية، وترافق ذلك مع إنجاز تطوير جذري على سياسة وإجراءات إدارة الموارد البشرية وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

في مجال معالجة الديون غير العاملة فقد تم التعامل مع العديد من الحسابات وعمل الهيكليات اللازمة لعدد من المديونيات التي عانت من بعض المشاكل، وقد أسفرت المعالجات عن تنشيط هذه الحسابات وتعزيز ضماناتها بشكل ملحوظ. كما حققت عمليات المتابعة والتحصيل نتائج طيبة سواء من خلال التسويات أو من خلال القضاء. وبالنسبة لشركة تميمير الأردنية القابضة فلا تزال عند قناعتنا بأن الشركة تحتاج إلى كل الدعم، ليس من البنك الأردني الكويتي وحسب، بل ومن الحكومة أيضاً، للاستمرار في مشاريعها الإسكانية التي تستهدف شريحة متوسطي الدخل. وقد قام البنك بتملك مجموعة فلل في مشروع الأندلسية لتوفير السيولة اللازمة للشركة ومساعدتها على استكمال تشطيب فللها، الأمر الذي يخرج الشركة من أوضاعها الحالية ويساعد البنك على استرداد مديونيته بشكل تدريجي، وبما يعكس إيجاباً على القطاع العقاري في الأردن بشكل عام. وقد شارف تشطيب الفلل التي تملكها البنك على الانتهاء وهي معروضة للبيع وهناك إقبال جيد عليها.

على صعيد النتائج المالية، يعتبر أداء البنك في عام ٢٠١٣ إمتداداً لنجاحاته في السنوات الخمسة الماضية وفي سنوات ما قبل الأزمة. وقد أظهرت النتائج المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٢١ إرتفاع إجمالي موجودات البنك في نهاية العام إلى ٢٥٥٢,٥ مليون دينار مقابل ٢٤٠٩,٦ مليون في عام ٢٠١٢ بنمو قدره ٩٣,٥٪، وبلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالصافي ١٣٢٨,٢ مليون دينار بانخفاض قدره ٦,٢٢٪ عن العام الماضي، ويعود ذلك إلى ضعف الطلب على الإئتمان بشكل عام نتيجة الحالة الإقتصادية الراهنة، وحصول عمليات تسديد مبرمجة لقروض كبيرة، إضافة لسعي الإدارة لرفع نسبة السيولة بالبنك إلى مستوى مريح. في جانب المطلوبات، سجلت ودائع العملاء نمواً قوياً بحوالي ١٦,١٦٪، وبلغت ١٦٠١,٨ مليون دينار في نهاية العام. وقد بلغ ربح السنة قبل الضريبة ٦٦ مليون دينار بنسبة نمو قدرها ٤,٢٪ عن عام ٢٠١٢ فيما بلغ الربح العائد لمساهمي البنك بعد الضريبة والمخصصات ٤٧,٥ مليون دينار بزيادة ٢,٥٪ عن العام السابق. أما مجموع حقوق الملكية فقد ارتفع بنسبة ٧,٩٧٪ وبلغ ٤٠٩,٢٣ مليون دينار.

وقد حافظت معدلات العوائد ومؤشرات الأداء على مستوياتها المرتفعة ضمن النسب المعيارية الدولية، حيث بلغ العائد على معدل الموجودات ٩١,١٪ وبلغ العائد على معدل حقوق الملكية ١٢,٠٢٪، وسجلت نسبة كفاية رأس المال ١٦,٤٢٪. أما مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف/ إجمالي الدخل) فقد بلغ ٢٢,٨٦٪ وهو من أفضل النسب السائدة لدى القطاع المصرفي.

أفاق عام ٢٠١٤

لا تزال الضغوط تلقي بثقلها على الإقتصاد الأردني وتهدد ببطء الانتعاش، فالتحديات التي سيواجهها الأردن خارجياً وداخلياً في عام ٢٠١٤ لا تختلف عما واجهه في عام ٢٠١٣. ومن أهم التحديات الخارجية تلك المرتبطة بالأوضاع الأمنية والسياسية المتفاقمة في دول الجوار (سوريا والعراق ومصر). أما التحديات الداخلية فتتمثل في عجز الموازنة والمديونية الأخذين بالإرتفاع، وارتفاع تكلفة الطاقة التي تستهلك حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتبعات اللجوء السوري الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وبالمقابل، فهناك عدة مؤشرات إيجابية أهمها الفرص المتاحة للصادرات الأردنية التي قد تحل محل صادرات دول الإقليم عبر سوريا والتي تعثرت بسبب الأوضاع الأمنية فيها. ومن المؤشرات أيضاً، استمرار تدفق المنح الخارجية، والتزام الحكومة الجاد بالإصلاحات المبرمجة التي يشرف عليها خبراء صندوق النقد الدولي، واستمرار السياحة عند مستوياتها العالي بالرغم من الظروف الإقليمية غير المستقرة، كما يؤخذ بالإعتبار إرتفاع إحتياطي البنك المركزي الأردني كمصدر للثقة العامة، وتجاوز الأردن لمخاطر الربيع العربي.

وفي المجل، وبالرغم من كل التحديات، فنحن نرى أن هناك مساحة واسعة للتفاوض بقدر الإقتصاد الأردني على تحقيق وتيرة أسرع للنمو، من خلال الإلتزام بسياسات مالية واقتصادية محفزة للنمو، وتقديم مبادرات حكومية حقيقية لتنشيط القطاع الخاص ومساعدته، فهو القطاع الذي يعول عليه بشكل أساسي في استثمار الفرص المتاحة وفي تنشيط الحركة الإقتصادية وتعزيز مرحلة التعافي والتي نظن، في كل الأحوال، أنها ستكون طويلة ولن تخلو من المطبات، وتتطلب الكثير من الصبر والإخلاص في العمل وقدراً عالياً من الشفافية وتحمل المسؤولية، ومقاربة الأمور بشكل شمولي وليس من خلال هبات ومبادرات موسمية.

في الختام، أتقدم لكافة مساهمينا وعملائنا الكرام بأصدق عبارات الشكر والتقدير لثقتهم وتعاونهم، كما أتوجه لشركائنا الإستراتيجيين شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) ومجموعة بنك برقان بالثناء والعرفان لحرصهم الصادق واهتمامهم الدائم بمصالح البنك وتعزيز العلاقات الإستراتيجية والعملية بيننا وبينهم لما فيه المصلحة المشتركة. وأتقدم بعظيم الشكر والإمتنان للبنك المركزي الأردني ممثلاً بعمالي المحافظ ونائبه وكافة إدارات وأجهزة البنك لجهودهم ومهنتهم العالية وسعيهم الموصول للإرتقاء بمكانة الجهاز المصرفي الأردني. والشكر مستحق لهيئة الأوراق المالية، رئيساً وأعضاءً وعاملين، لأدائهم المميز في تعزيز مناخ الإستثمار ورعايتهم الأمنية لمصالح المستثمرين. ولا يفوتني أن أتوجه بكل التقدير وبالغ الثناء والمودة لجميع إخواني وأبنائي العاملين بالبنك والشركات التابعة، من مسؤولين وموظفين على أدائهم الرفيع ومثابرتهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك ونجاحاته.

عبد الكريم الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تنظيم وإدارة البنك

يعتمد البنك الأردني الكويتي دليل الحاكمية المؤسسية والذي تم إعداده في أواخر عام ٢٠٠٧، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني. ويهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات. ولمزيد من الإفصاح والشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية، بعد مراجعته في عام ٢٠١٣ وتعديله بما ينسجم مع تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبنك الكويت المركزي، ومتطلبات التوافق مع دليل الحاكمية المطبق لدى بنك برقان.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة ولجان المجلس

مجلس الإدارة:

يحكم تكوين مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك. ويتكون مجلس إدارة البنك من تسعة أعضاء يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات.

وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في ٧ نيسان ٢٠١٣ وانتخب دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك والرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية التقارير المالية للبنك وضمان تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

إجتماعات المجلس

عقد مجلس الإدارة ستة إجتماعات خلال العام ٢٠١٣ في تاريخ ١/٢١ و ١/٣٠ و ٤/٧ و ٦/٢٥ و ١١/٢١ و ١٢/٢٤ و ٢٠١٣/١٢/٢٤. وقد حضر جميع أعضاء المجلس كافة الاجتماعات كما حضروا إجتماع الهيئة العامة لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ ٤/٧/٢٠١٣.

ويبين الجدول التالي أسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفة التمثيل والعضوية:

الإسم	صفة التمثيل	العضوية في المجلس
السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
السيد فيصل حمد العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور جعفر عبد حسان	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة
السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة
السيد طارق محمد عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)	عضو مجلس الإدارة
السيد فاروق عارف العارف *	عضو مجلس الإدارة / مستقل	عضو مجلس الإدارة / مستقل
الدكتور يوسف موسى القسوس	ممثل بنك برقان	عضو مجلس الإدارة
السيد منصور أحمد اللوزي *	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة / مستقل
السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين	عضو مجلس الإدارة / مستقل

*عضو تنفيذي

ويبين الجدول التالي لجان مجلس الإدارة وأسماء الأعضاء وعدد الاجتماعات التي عقدت عام ٢٠١٣:

عدد إجتماعات اللجنة في عام ٢٠١٣	أعضاء اللجنة	لجنة مجلس الإدارة
١	السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيساً السيد بيجان خسروشاھي، عضواً الدكتور جعفر عبد حسان، عضواً (اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٤) السيد عماد جمال القضاء، عضواً (لغاية ٢٠١٣/١٢/٣) ويشارك في اجتماعات اللجنة رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.	لجنة التحكم المؤسسي
٥٠	السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيساً السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً السيد فاروق عارف العارف، عضواً ويشارك في اجتماعات اللجنة وتقديم المواضيع المعروضة نائب المدير العام/ رئيس المجموعة المصرفية.	لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار
٤	السيد طارق محمد عبد السلام، رئيساً السيد فاروق عارف العارف، عضواً الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً السيد منصور أحمد اللوزي، عضواً السيد عماد جمال القضاء، مراقباً	لجنة التدقيق والمخاطر (لغاية ٢٠١٣/١١/٢٠)
-	السيد طارق محمد عبد السلام، رئيساً الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً الدكتور جعفر عبد حسان، عضواً (اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٤) السيد عماد جمال القضاء، عضواً (لغاية ٢٠١٣/١٢/٣) يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة.	لجنة التدقيق (اعتباراً من ٢٠١٣/١١/٢١)
-	السيد طارق محمد عبد السلام، رئيساً الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً السيد بيجان خسروشاھي، عضواً يدعى رئيس مجموعة المخاطر والامتثال في البنك لحضور اجتماعات اللجنة.	لجنة المخاطر (اعتباراً من ٢٠١٣/١١/٢١)
١	السيد مسعود جوهر حيات، رئيساً الدكتور يوسف موسى القسوس، عضواً الدكتور جعفر عبد حسان، عضواً (اعتباراً من ٢٠١٣/١٢/٤) السيد عماد جمال القضاء، عضواً (لغاية ٢٠١٣/١٢/٣)	لجنة الترشيحات والمكافآت

أمين سر اللجان أعلاه السيد «محمد ياسر» الأسمر، المدير العام.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ ٥,٠٠٠ دينار سنوياً كبديل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وإقامة وبدل حضور اجتماعات اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس. ويبين الجدول التالي إجمالي المكافآت والبدلات التي صرفت لأعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٣:

المبلغ بالدينار الأردني	عضو مجلس الإدارة
١٠٤,٠٨٤	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
١٥,٦٣٥	السيد فيصل حمد مبارك العيار
١٠,٧٠٠	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
١٥,٦٣٥	السيد مسعود محمود جوهر حيات
١٦,٨٣٥	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام
١٥,٤٠٠	السيد فاروق عارف شحادة العارف
١٠,٤٠٠	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس
١٥,٣٠٠	السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي
١٥,٩٣٥	السيد بيجان خسروشاهي
٢١٩,٩٢٤	المجموع

مكافآت الإدارة التنفيذية

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمصاريف الأخرى التي تقاضاها أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك في عام ٢٠١٣، وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (٤) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.

- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.

- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.

- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساساً لسلامة وجودة عمليات البنك حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها هي تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لمجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع الدائرة إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة التدقيق، وترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تم إعداد ميثاق تدقيق (Audit Charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:-

- تتمتع الدائرة بالاستقلالية التامة ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.

- تقوم في الحصول على أية معلومة والإتصال بأي موظف داخل البنك وتتمتع بكافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.

- يوفر البنك للدائرة العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً.

- يوفر البنك للدائرة الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.

تقديم توكيد معقول (Reasonable Assurance) حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:

- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية (Data Integrity and Reliability).

- كفاءة العمليات التشغيلية.

- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.

- المحافظة على أصول وممتلكات البنك.

- استمرارية العمل تحت كافة الظروف.

- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.

- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.

- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعها الخارجية والشركات التابعة له، وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الدائرة بالمهام التالية:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن إستراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.

- تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات (Consulting) المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.
- وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

- تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للمخاطر.
- تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:
- التعرف والقياس والمراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف (Mitigate) المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.
- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من مواءمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Risk Appetite).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال مقابل أنواع ومستويات المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك (ICAAP)، وبهذا الخصوص يقوم البنك بوضع أهداف وسيناريوهات لإختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وتطبيقها ورفع نتائج عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.
- التوصية عند وضع السقف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة المخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل إجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية (Transparency) في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر (Risk Awareness) لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

مراقبة الامتثال

- تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- وتتمثل مخاطر الامتثال في العقوبات القانونية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية وإدراكاً من البنك لأهمية الرقابة على الامتثال فقد قام بما يلي:
- إصدار سياسة امتثال معتمدة من مجلس الإدارة لتعنى بمراقبة امتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، من خلال برامج وإجراءات عمل تعتمد مبدأ الرقابة المستند إلى المخاطر (Risk Based Approach).
- قيام المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الإستقامة والممارسة المهنية الصحيحة، وبالشكل الذي يجعل الإمتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات هدفاً أساسياً يجب على الجميع العمل على تحقيقه.

- إدارة عمليات مراقبة الإمتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للمخاطر على أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن وخارجه، إضافة إلى الشركات التابعة.
- مراقبة مخاطر عدم الإمتثال من خلال قاعدة بيانات تتضمن كافة القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والرسمية المحلية والدولية وبحيث يتم تحديثها وتعديلها وفق آخر المستجدات الرقابية والتشريعية الواجب الإمتثال بها.
- وفيما يتعلق بعمليات مكافحة غسل الأموال، فإن البنك يتبع سياسات وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس الإدارة تتوافق وقانون غسل الأموال، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وذلك للحد من مخاطر هذه العمليات بهدف تحديد إجراءات التعامل مع العمليات المالية، واتخاذ إجراءات العناية الواجبة لمعرفة العملاء المتعامل معهم والتأكد من صفتهم الشخصية والقانونية ووضعهم القانوني والمستفيد الحقيقي، وذلك من خلال المحاور الرئيسية التالية:
- إتباع وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لرئيس مجلس الإدارة مباشرة، وذلك لتوفير أقصى درجات الاستقلالية والدعم لهذه الوحدة لتنفيذ أعمالها.
- اعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرهم (Risk based rating) وضمن آلية عمل معتمدة.
- استخدام نظام آلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المساهمة في توفير التدريب الكافي لموظفي البنك لجعلهم قادرين على التعامل مع أية عمليات مشبوهة.

ميثاق أخلاقيات العمل

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهده بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistle Blowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة المخاطر.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، تم استحداث وحدة خاصة لاستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوى العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي وصناديق الشكاوى بالفروع. ويتم التعامل مع كافة الشكاوى الواردة وحل المحق منها وإجابة جميع المشتكين خطياً أو شفويًا، كما يتم إصدار تبيّيات للموظفين بخصوص الشكاوى حول التعامل مع العملاء، وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك. وتقوم وحدة معالجة شكاوى العملاء برفع تقارير دورية للإدارة العليا للبنك تتضمن وصفاً للشكاوى المستلمة وكيفية التعامل معها وحلها.

علاقة البنك بالمساهمين

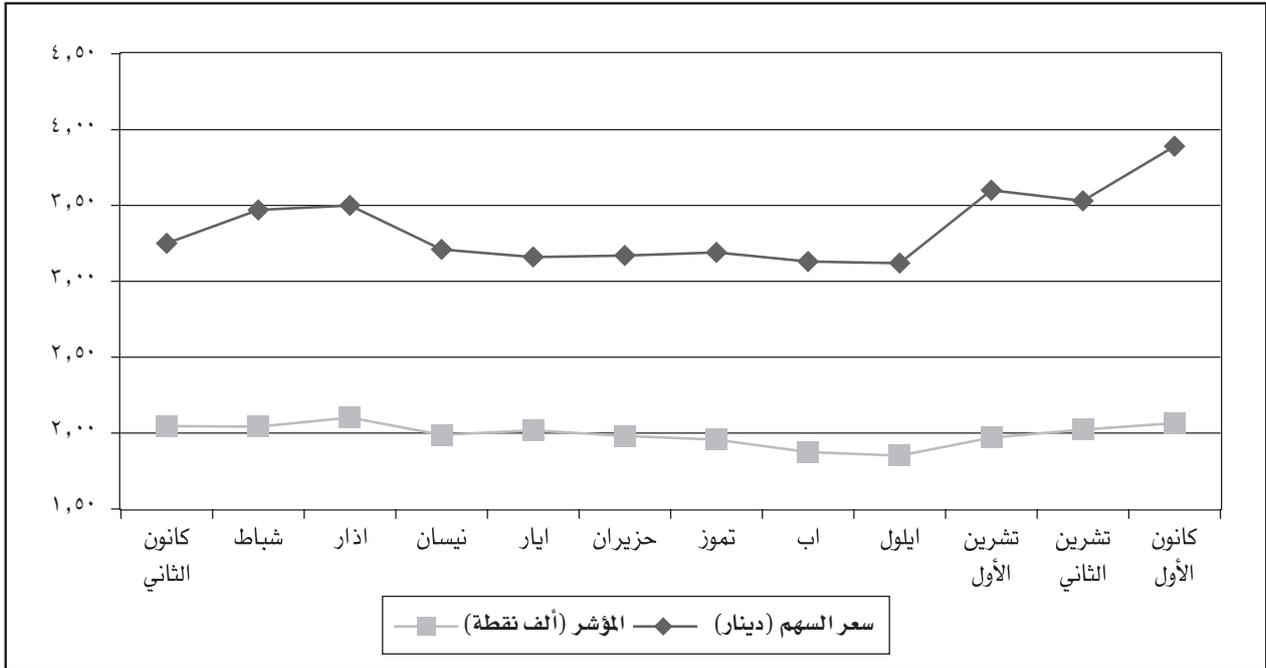
يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ ١٣,٨٤٠ مساهماً كما في ٢٠١٣/١٢/٣١، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحوكمة المؤسسية إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية غير المدققة وقائمة الدخل وتقرير رئيس مجلس الإدارة.

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك www.jkb.com على شبكة الإنترنت، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في ٢٠١٣/١٢/٣١

الأسهم		الأشخاص		عدد الأسهم المملوكة
%	العدد	%	العدد	
٢,٠٩٩	٢,٠٩٨,٩٤٠	٧٦,٢٢١	١٠,٥٤٩	٥٠٠ فما دون
١,٢٤٦	١,٢٤٦,٣٢٦	١٢,٦٧٣	١,٧٥٤	١٠٠٠ إلى ٥٠١
٢,٣٦٦	٢,٣٦٦,١٨٠	٨,٤٠٣	١,١٦٣	٥٠٠٠ إلى ١٠٠١
١,٢٠٣	١,٢٠٢,٩٥٧	١,٢١٤	١٦٨	١٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠١
٥,٠٥٢	٥,٠٥٢,٠٥٧	١,٢٣٦	١٧١	١٠٠,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠١
٥,٤٤٩	٥,٤٤٩,١٦٤	٠,١٨٨	٢٦	٥٠٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠١
٨٢,٥٨٥	٨٢,٥٨٤,٣٧٦	٠,٠٦٥	٩	أكثر من ٥٠٠,٠٠٠
١٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٣,٨٤٠	الإجمالي

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام ٢٠١٣



الأداء المالي للبنك

تمكن البنك الأردني الكويتي، وفي ظل استمرار تأثر عدد من القطاعات الاقتصادية المحلية بتداعيات الأزمة المالية والأوضاع الإقليمية، من تحقيق نتائج مالية ممتازة، وإنجازات ملموسة في كافة جوانب عمل البنك الرئيسية. وفيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لعام ٢٠١٢:

قائمة المركز المالي الموحد

الموجودات: بلغ مجموع الموجودات كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ حوالي ٢٥٥٢,٥ مليون دينار مقارنة مع ٢٤٠٩,٦ مليون دينار في العام السابق محققاً نمواً بنسبة ٩٣,٥٪.

التسهيلات الائتمانية المباشرة: بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١٣٢٨,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ مقابل ١٤١٦,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢ وبنسبة انخفاض قدرها ٦,٢٢٪. ويعود هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب على الائتمان بشكل عام نتيجة الحالة الاقتصادية الراهنة وحصول عمليات تسديد مبرمجة لقروض كبيرة لقروض كبيرة إضافة إلى سعي إدارة البنك لرفع نسبة السيولة بالبنك إلى مستوى مريح. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فقد زاد إجمالي القروض الممنوحة للأفراد بنسبة ١٥,٤٪ عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٢، كما ارتفعت قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٢,١٪ بينما انخفضت تسهيلات الشركات الكبرى بنسبة ١٠,٩٪ ووصلت إلى حوالي ١٠٧٠,٩ مليون دينار. وتعكس هذه النتائج نجاح البنك في تنمية محفظته الائتمانية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية والتركيز على توجيه الائتمان نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد بهدف تحسين الربحية وتوزيع المخاطر.

المطلوبات: ارتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٢ بنسبة ٥,٥٥٪ عن العام السابق ليسجل ٢١٤٢,١ مليون دينار.

ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية ٧٧,٩٪ من إجمالي المطلوبات. وتشتمل ودائع العملاء على حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية العام حوالي ١٦٦٩,٩ مليون دينار مقابل ١٥١٦,٤ مليون في عام ٢٠١٢.

حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية وبلغ حوالي ٤٠٩,٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ مقارنة مع ٣٧٩,١٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون أول ٢٠١٢ بنسبة نمو قدرها ٧,٩٧٪. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية حوالي ٤٠٤,٥ مليون دينار.

قائمة الدخل الموحد

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة الدخل الموحد:

نتائج التشغيل: بلغ إجمالي الدخل لعام ٢٠١٢ حوالي ١٢٣ مليون دينار مقابل ١١٧,٥٧ مليون دينار في عام ٢٠١٢ بنمو قدره ٤,٦٪.

واجه الأردن خلال الأعوام الخمسة الماضية وتحديداً في العامين الأخيرين جملة من التحديات تمثلت بوجود اختلالات في المالية العامة وزيادة في العجز والمديونية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة.

في نهاية عام ٢٠١٢ التزم الأردن ببرنامج وطني للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي يهدف إلى معالجة الاختلالات ومواجهة المخاطر من خلال إنتهاج السياسات والحلول الكفيلة بتحسين قدرة الاقتصاد الأردني على النمو المتوازن والخروج من دوامة الأزمة.

وكان من أهم مؤشرات الالتزام تطبيق برنامج إلغاء دعم المحروقات وتحويله إلى دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين وكذلك رفع أسعار الكهرباء وصولاً إلى سعر التكلفة تدريجياً، كما اتخذت الحكومة إجراءات تهدف لتخفيض عجز الموازنة من خلال ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات المحلية، وقد أعرب صندوق النقد الدولي عن رضاه عن تلك الإجراءات وسلامة تنفيذها ومراعاة الجانب الاجتماعي فيها.

القطاع المصرفي الأردني

واصل البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٢ اعتماد سياسة نقدية متوازنة وتطوير أدوات جديدة وفرت للبنوك إمكانية الحصول على السيولة اللازمة والحد من التذبذبات العالية في سوق ما بين البنوك، وعملت هذه الأدوات على الحد من ارتفاع كلف إقراض القطاعين العام والخاص. كما واصل البنك المركزي الأردني تقديم الحوافز للبنوك لتوفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم إيماناً بدور هذه المؤسسات في تحفيز النمو وتوفير فرص العمل.

وكان للسياسة الرقابية الفاعلة التي يعتمدها البنك المركزي وتوافق إدارات الجهاز المصرفي مع سياساته وإجراءاته أثر بالغ في تعزيز متانة هذا الجهاز وتمكينه من مواجهة التحديات الراهنة وأية صدمات محتملة، حيث حققت البنوك بمجموعها نتائج جيدة في عام ٢٠١٢ ترافقت مع إظهار المزيد من التحسن في مؤشرات متانة القطاع المصرفي، حيث ارتفعت معدلات كفاية رأس المال وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون المتعثرة بينما انخفضت نسبة الديون العاملة.

بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة العاملة في المملكة نحو ١٨٩٣٩ مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٢ مقابل ١٧٨٣٠ مليون دينار بنهاية العام الماضي ٢٠١٢، بزيادة قدرها ١١٠٩ مليون دينار بنمو قدره ٦,٢٪. وشكلت القروض والسلف ٨٥,٩٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، بينما شكلت حسابات الجاري مدين ١٢,٥٪. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي في نهاية العام ٦,٣٪.

أما إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي فقد وصل في نهاية العام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢٧٥٩٣ مليون دينار مقابل نحو ٢٤٩٧٠ مليون دينار في نهاية ٢٠١٢ بزيادة بلغت ٢٦٢٣ مليون دينار وينمو بشكل ما نسبته ١٠,٥٪. وارتفعت ودائع القطاع الخاص إلى نحو ٢٥٥٨٦,٦ مليون في نهاية ٢٠١٢ من ٢٣٢٧٣,٦ مليون دينار في العام السابق بنسبة نمو ٩,٩٪. وشكلت الودائع لأجل ٥٦٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بينما شكلت ودائع تحت الطلب وودائع التوفير ٢٩,٩٪ و١,١٤٪ على التوالي. وقد بلغت حصة البنك الأردني الكويتي من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي في نهاية العام ٥,٦٢٪.

بين القطاعين العام والخاص. وفي كل الأحوال فإن التوقعات المتحفظة تشير إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بحدود ٣,٥٪ في عام ٢٠١٤ وهو نمو قريب من المعدل المتوقع لنمو الإقتصاد العالمي.

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام ٢٠١٣

شهد عام ٢٠١٣ جهوداً مكثفة من كافة إدارات ودوائر البنك للتركيز على هدف رئيسي وهو المحافظة على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية من حيث جودة المنتجات والخدمات والتميز في مستوى أداء الأعمال. وتمكنت دوائر البنك وبفضل توجيهات الإدارة العليا من تحقيق أهداف خطة العمل الموضوعية النوعية منها والكمية، كما عملت دوائر الخدمات المساندة على تقديم الدعم الفني والإداري والرقابي اللازم لدوائر البنك لتمكينها من أداء مهامها وفق أفضل الممارسات ومعايير الجودة العالية التي اعتمدها البنك لإدارة أعماله.

توج عام ٢٠١٣ بحصول البنك على جوائز في أربعة مجالات رئيسية وهي: أفضل بنك تجزئة، أفضل بنك في إدارة الثروات، أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أفضل بطاقة ائتمانية مشتركة في الأردن للعام ٢٠١٣ وكان البنك قد رشح لهذه الجوائز من قبل العالمية التي تنفرد بنشر كافة أخبار قطاع الخدمات المصرفية والمالية. وقد صممت هذه الجوائز تقديراً للمؤسسات الأكثر بروزاً في مجتمعاتها المحلية والعالمية في نواحي محددة في القطاع المصرفي.

وفيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام ٢٠١٣:

التسهيلات الائتمانية

تشكل إدارة التسهيلات عنصراً أساسياً في إستراتيجية البنك التي تهدف إلى خدمة الشركات بكافة أنواعها وخدمة الأفراد بشتى الشرائح، وقد إستطاعت الإدارة خلال العام ٢٠١٣ أن تحقق نتائج جيدة من ناحية الإيرادات والأرباح بالرغم من كل التحديات والصعوبات التي واجهت القطاعات المختلفة بالإضافة إلى الوضع السياسي والاقتصادي السائد والذي ما زال يؤثر على المنطقة، حيث بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي) ١٢٢٨,٢ مليون دينار كما في ٢٠١٣/١٢/٢١.

وقد وصلت إدارة التسهيلات تطبيق سياستها المحافظة والمتوازنة مع توفير المنتجات الائتمانية المتكاملة لقطاعي الشركات والأفراد والتي تتسم بالجودة العالية وبالتنوع الذي يلبي إحتياجات العملاء المتعددة خاصة في ضوء بيئة المنافسة الحالية.

كما استمرت الإدارة بالعمل على توسيع قاعدة العملاء ودعم نشاطاتهم في مختلف المناطق والدخول في عمليات تمويل وأسواق جديدة تطل مجموعة متنوعة من القطاعات وكذلك عملت على تحديد فرص الأعمال التي من شأنها تقديم قيمة مضافة لمحفظه البنك الائتمانية وتحقيق نتائج إيجابية وفرص نمو في المستقبل تعود بالفائدة على العملاء والمساهمين والاقتصاد الأردني.

أرباح التشغيل: بلغت أرباح التشغيل المتحققة في عام ٢٠١٣، حوالي ٦٦ مليون دينار مقابل ٦٣,٢ مليون دينار في العام السابق، وبنسبة نمو قدرها ٤,٢٪. ويأتي هذا النمو في الأرباح ليؤكد نجاح البنك في إدارة عملياته المصرفية والاستثمارية والتمويلية والإلتزام بسياسات حصيفة ومتوازنة، تراعي ظروف الوضع الاقتصادي واحتياجات السوق المصرفي.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام حوالي ١٠٧,٢ مليون دينار مقارنة مع ١٠٠,١ مليون دينار لعام ٢٠١٢ بنمو قدره ٧,١٪.

إيرادات أخرى: تمثل الإيرادات الأخرى الإيرادات الناتجة عن أنشطة لا تعتمد على الفوائد، مثل إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات عمليات بطاقات الائتمان وأرباح بيع موجودات مستملكة وغيرها من الخدمات. وبلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن تلك الأنشطة ١٢,٢ مليون دينار مقارنة مع ٩,٤ مليون دينار في عام ٢٠١٢ بنسبة نمو ٣٠٪.

مصروفات التشغيل: سجلت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصص تدني التسهيلات) زيادة عن العام السابق فبلغت ٤٠,٤ مليون دينار مقابل ٣٦,٢ مليون دينار في العام ٢٠١٢. هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع مصاريف العاملين وارتفاع الأجارات والرسوم الحكومية وافتتاح أربعة فروع جديدة ونقل فرعين إلى مواقع أفضل.

مصروف مخصصات تدني التسهيلات المباشرة: واصلت إدارة البنك في عام ٢٠١٣ تنفيذ سياستها الهادفة لتعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً من التداعيات الراهنة والمحتملة على الإقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، ولمواجهة استمرار مظاهر الضعف في بعض الحسابات والشك في عدم قدرتها على الإلتزام بسداد إلتزاماتها حالياً. وقد تم تجنيب مبلغ ١٦,٥٥ مليون دينار من أرباح عام ٢٠١٣ كمخصص تدني مقابل مبلغ ١٨ مليون دينار تم تجنيبها لهذا الغرض في العام الماضي.

توقعات عام ٢٠١٤

مع استمرار تأثير التحديات التي يواجهها الإقتصاد الأردني، نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية، فإن تحسن الوضع الاقتصادي يظل مرهوناً بقدرة الأردن على الإلتزام بسياسات مالية واقتصادية محفزة للنمو وتقديم مبادرات حكومية لتفعيل القطاع الخاص ومساعدته.

وفي ضوء ما حملته عام ٢٠١٣ من مؤشرات إيجابية، تسود توقعات متفائلة بأن الأردن يسير نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الدخول في مرحلة تعزيز النمو مدعوماً بالاستقرار السياسي والاجتماعي وبسلامة السياسات النقدية والمالية وصدق الإلتزام بالبرامج والخطط الموضوعية. ويعتمد تحقق تلك التوقعات بشكل رئيسي، على مدى نجاح الحكومة في مساعيها لزيادة الإيرادات العامة، وتوفير استثمارات جديدة إضافة لحسن تخصيص واستخدام المنح الخارجية وخاصة الخليجية. من جهة أخرى، يتوجب مواصلة الجهود لتحفيز الإستثمارات المحلية والخارجية من خلال تحسين البيئة الإستثمارية والتركيز على تعميق وتفعيل الشراكة

الوحدة البنكية الخاصة

أولت الوحدة البنكية الخاصة خلال عام ٢٠١٣ جل اهتمامها لمواصلة توفير أفضل المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع احتياجات العملاء وبأقل المخاطر من خلال العلاقات الإستراتيجية التي تربط الوحدة مع العديد من المؤسسات المالية العالمية المرموقة، معتمدين على أحدث أساليب البحث والتقصي في انتقاء المنتجات المتنوعة لتحقيق الغايات ضمن أعلى درجات التميز والخصوصية بالتعامل مع العملاء، مع الاستمرار بفتح قنوات للتعاون مع كبرى المؤسسات المالية بهدف الدخول إلى أسواق جديدة لتحقيق أعلى درجات الرضى لدى العملاء.

وتم خلال عام ٢٠١٣ التنقل بكفاءة ما بين أنواع المنتجات الإستثمارية المختلفة ضمن محافظ العملاء وذلك حسب تقلبات الأسواق التي شهدت تغيرات جذرية، وقد تم تحقيق معدل عائد جيد لهذه المحافظ بالدولار الأمريكي بنسبة ٥,٨٪. وللمقارنة فقد منى مؤشر (بلومبرغ) للسندات ذات التصنيف الائتماني الاستثماري بخسارة بنسبة ١,٨٪.

هذا وتكفل العام ٢٠١٣ بفوز الوحدة البنكية الخاصة وللمرة الثانية على التوالي بجائزة "أفضل بنك لإدارة الثروات للعام ٢٠١٣ في الأردن" والتي كانت رشحت لها من قبل Global Banking & Finance Review.

إدارة الفروع

تواصلت جهود إدارة الفروع خلال العام ٢٠١٣ للمحافظة على المستوى الرفيع لخدمات البنك المقدمة للعملاء من خلال التركيز على جودة ودقة وسرعة تقديم الخدمة وحسن التعامل مع العملاء والجمهور، وتوسيع قاعدة العملاء.

كما ساهمت الدائرة خلال العام ٢٠١٣ في تنفيذ خطة التفرع وتحديث ونقل فروع قديمة إلى مواقع جديدة، حيث تم افتتاح مكتب تاج لايف ستايل، فرع جاليريا مول، فرع الحصن، وتجهيز فرع سمارة مول في منطقة البحر الميت وتحويل مكتب السلط إلى فرع ونقل مقره ومقر فرع الزرقاء لمواقعها الجديدة.

كما قامت فروع البنك خلال العام بتقديم خدمات صرف أرباح مجموعة من الشركات المساهمة بالإضافة لتوفير خدمات صرف رديات شركات أخرى.

دائرة الخزينة والاستثمار

تمكنت دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية خلال عام ٢٠١٣ وفي ظل التقلبات والتحديات التي تشهدها الأسواق المالية من تحقيق معدلات نمو وأداء جيدة بكافة أنشطتها من خلال إلزام الدائرة بالسياسة الإستثمارية المتحفظة للبنك وتوجيهات الإدارة العليا وكذلك المتابعة الدقيقة لكافة المتغيرات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

تمكنت الدائرة خلال عام ٢٠١٣ من إدارة محفظتي الأسهم والسندات المحلية والأجنبية للبنك بكفاءة عالية محققة أرباحاً جيدة من خلال التوزيع الأمثل للأسهم حسب المناطق الجغرافية وحسب قطاعات الأعمال. وشارك البنك بفاعلية في الإصدارات الحكومية وإصدارات الشركات والمؤسسات المحلية. في حين حقق البنك نمواً جيداً في نسبة الأرباح الموزعة من الشركات التي يساهم بها.

وإدراكاً منها لأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنمية الاقتصاد واستمراراً لسياسة البنك في تفعيل دوره وتوسيع خدماته التمويلية للشركات المتوسطة والصغيرة فقد عملت الإدارة جاهدة على مراجعة وتعديل برامجها التمويلية لتوائم احتياجات هذا القطاع بالإضافة لتطوير برامج التسويق الخاصة بها لاستهداف هذه الشريحة المهمة والاستحواذ على حصة أكبر في السوق المحلي لما تتمتع به هذه الشريحة من دور فعال في تحريك العجلة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار فقد عزز البنك تعاونه مع الجهات الخارجية الداعمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في المملكة ومنها إتمام توقيع إتفاقية تعاون مع مؤسسة "أوبك" (OPIC)، بالإضافة إلى القيام بتفعيل الإتفاقيات الموقعة مع الشركة الأردنية لضمان القروض بشكل أفضل وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشييط دور البنك في تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة وتمكينها من النمو والتوسع.

كذلك واصلت إدارة التسهيلات خلال عام ٢٠١٣ مهامها في إدارة المشاريع الهامة والمشاركة بتمويلها مع التركيز على المشاريع الإستراتيجية الرئيسية التي تدعم البنى التحتية في القطاع العام والقطاع الخاص والعمل على ممارسة دور أساسي في تمويل مشاريع الطاقة البديلة المستقبلية.

استمر البنك في اتباع تطبيق السياسات الائتمانية المتوازنة والمعايير القياسية المرنة في منح الائتمان وجدوى المشاريع الممولة والأخذ بالمخاطر التي تحيط بكل عملية تمويل من حيث المنافسة وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف مما كان له الأثر الكبير في المحافظة على سلامة محفظة البنك الائتمانية في ظل الظروف القاتمة وهو ما سوف يستمر البنك في اتباعه مستقبلاً لتحقيق أعلى مستويات الجودة لحسابات التسهيلات والحفاظ على معدل عائد جيد لإجمالي التسهيلات.

أما بالنسبة للديون غير العاملة، فقد واصل البنك بذل الجهود لمعالجة العديد من هذه الديون، ونجح في تصويب وضع عدد من الحسابات وإعادةتها إلى مسارها ضمن الديون العاملة، مع الاستمرار في بناء المخصصات اللازمة للحسابات التي ظهرت عليها عدم القدرة على السداد.

دائرة تسهيلات التجزئة والأفراد

إستطاعت الدائرة خلال العام ٢٠١٣ أن تحقق نمواً جيداً في منتجات التجزئة والأفراد بلغ ما نسبته ١٥,٤٪ بالرغم من الظروف الاقتصادية السائدة وارتفاع وتيرة المنافسة بين البنوك، وكان ذلك نتيجة طرح منتجات جديدة متنوعة ومنافسة تلبى رغبات قطاع الأفراد.

وقامت الدائرة خلال العام المنصرم بتحديث وتطوير منتجات التجزئة والأفراد من خلال الدراسات التي تمت لواقع السوق والبنوك المنافسة، حيث أطلقت أكثر من منتج تمويلي لشراء فلل ووحدات سكنية وأجهزة كهربائية وغيرها.

وتم خلال العام ٢٠١٣ إعادة هيكلة وتفعيل "وحدة التأمين المصرفي" وضمها لدائرة تسهيلات التجزئة والأفراد وتدريب عدد من الموظفين لترخيصهم من هيئة التأمين. ويجري العمل حالياً على تطوير أعمال هذه الوحدة وإضافة منتج "التأمين على الحياة" وتأهيل موظفي الفروع لتقديم هذه الخدمة.

وللمحافظة على جودة المحافظ الإستثمارية للبنك عملت الدائرة على إنتقاء الأسهم والسندات ذات العائد الأعلى والمخاطر المقبولة والسيولة العالية وذلك بالاعتماد على الدراسات والتحليلات واتجاهات أسعار الفائدة، إضافة إلى التوقيت الملائم للدخول في تلك الاستثمارات.

تابعت الدائرة خلال عام ٢٠١٣ تقديم خدماتها الإستثمارية والاستشارية المختلفة لعملاء البنك على الرغم من الإنخفاض الكبير الذي شهده سوق الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة وضعف أداء بورصة عمان بشكل عام. وتمكنت الدائرة من استقطاب عدد من المؤسسات والشركات في القطاعين العام والخاص لتقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين لأسناد القروض وخدمة أمانة الإستثمار لصناديق الإستثمار المشترك المحلي.

دائرة أنظمة المعلومات

تكلل عام ٢٠١٣ بإنجاز عدة مشاريع لتعزيز وتطوير البنية التحتية لأنظمة المعلومات لمواكبة النمو والتطور المستمر في البنك، حيث تم استحداث مركز بيانات جديد وتشغيله، كما تم العمل على متابعة بناء البنية التحتية لنظام BANKS والذي تم البدء بأعمال الإعداد للتطبيق ونقل البيانات في نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٣، ويجري العمل على تطبيق هذا النظام وإحلاله مكان النظام البنكي الحالي والمتوقع إنتهاء العمل به مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤.

وفي مجال العلاقات الدولية فقد استمرت الدائرة خلال عام ٢٠١٣ في توطيد وإدامة علاقات طيبة مع البنوك والمؤسسات المالية في الأردن والخارج وخاصة في مجالي تمويل التجارة الخارجية والحوالات المصرفية، كما قامت بفتح قنوات إتصال مع مجموعة جديدة من البنوك المرسله لتعزيز تواجد البنك في كافة أنحاء العالم وبشكل يخدم مصالح العملاء ويحقق مصلحة البنك.

قامت الدائرة خلال العام بتبديل أجهزة الصراف الآلي القديمة بأخرى حديثة في ١٥ موقعاً وتركيب أجهزة حديثة في موقعين جديدين وتتوفر في بعض هذه الأجهزة خاصية الإيداع الذكي وتدوير النقد (Recycling).

وتماشياً مع توجه مجموعة بنك برقان الرامي إلى تعزيز أواصر التعاون بين بنوك المجموعة ويسهم في خدمة عملاء المجموعة، فقد تم البدء بفتح حسابات لبنوك المجموعة في كل من الكويت، تركيا، الجزائر، تونس والعراق لدى البنك الأردني الكويتي وبالمقابل يقوم البنك بفتح حسابات له في بنوك المجموعة، بالإضافة لتوقيع إتفاقيات ثنائية لحصر توجهه عمليات التجارة الخارجية من اعتمادات وكفالات وبوالص تحصيل إلى تلك الدول من خلال بنوك المجموعة فقط.

تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع نظام أرقام الحسابات الدولية الموحدة (IBAN) والانتهاه من تطوير البرمجيات اللازمة للمرحلة الثانية من تطبيقه في الأردن وهي حالياً تحت الاختبار من قبل اللجان وسوف يتم إعداده بشهر كانون الثاني من عام ٢٠١٤. بالإضافة لاعتماد تفعيل IBAN على حوالات فلسطين.

وفي مجال إدارة الموجودات والمطلوبات، تم تحقيق مستويات أداء جيدة خلال عام ٢٠١٣ بالرغم من التحديات التي واجهت عمل البنوك بشكل عام. فقد استطاعت الدائرة من خلال المتابعة الدقيقة للسياسة الاستثمارية وتوجيهات الإدارة العليا وتعليمات البنك المركزي الأردني من المحافظة على جودة الموجودات ونوعيتها وتحسين العائد عليها وكذلك تنوع مصادر الأموال لتتواءم مع نوعية الموجودات. كما استطاعت كذلك تخفيض المخاطر المرتبطة بالموجودات والمطلوبات مثل مخاطر السوق والائتمان والعمليات والإبقاء على نسب السيولة الملائمة.

كما تم العمل على استبدال نظام إدارة الصرافات الآلية والبطاقات ومن المتوقع أن يتم الإنتهاء منه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. بالإضافة لتجهيز وتشغيل الفروع التي تم افتتاحها خلال العام. وبما يخص فروع فلسطين فقد تم العمل على تحسين بيئة الربط مع فروع فلسطين وذلك لتحسين الأداء وضبط التكاليف.

وتمكنك الدائرة خلال العام من المحافظة على نسبة سيولة جيدة من خلال إحتواء المحفظة الإستثمارية على أدوات مالية (أسهم وسندات) تتصف بسرعة التحويل إلى نقد وبأقل خسارة ممكنة، وينطوي ذلك على استخدام الأدوات المالية قصيرة الأجل والصادرة عن الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة والتي تتصف بنشاط تجاري كبير. هذا ويتم تحديد نسبة السيولة عن طريق الموازنة (matching) بين موجودات البنك ومطلوباته، أخذين بعين الإعتبار الإلتزام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة (Liquidity Contingency Plan) عند الحاجة.

واستجابة لمتطلبات البنك المركزي الأردني فقد تم إنجاز العديد من التعديلات والأنظمة لتتسجم معها ومنها متطلبات التوافق مع معايير أمن البطاقات PCI-DSS. كما تم اعتماد الإجراءات الأمنية والاحترازية على الشيكات وإدراج أسماء عملاء البنك مصدري الشيكات المرتجعة تبعاً لبطاقة الأحوال المدنية.

الدائرة المالية

قامت الدائرة المالية خلال عام ٢٠١٣، ضمن المهام والمسؤوليات المناطة بها بأعمال التوجيه والرقابة على العمليات المالية في البنك للتأكد من توافقتها مع السياسات المالية المعتمدة، وذلك تطبيقاً لأفضل المعايير والممارسات المتبعة في هذا المجال مع الأخذ بالإعتبار التعديلات والمنغيرات التي تطرأ على بيئة العمل التشغيلية في البنك أو التشريعية والمحاسبية من خلال الأنظمة والقوانين الجديدة والمعدلة والتي تصدر بين الحين والآخر من الجهات ذات الصلة.

كما واصلت الدائرة القيام بعملية دعم الدوائر الأخرى والفروع من خلال المشاركة في لجان العمل الداخلية الخاصة بإطلاق المنتجات الجديدة والتعديلات على الأنظمة البنكية ولجان العطاءات والتوريدات وبما يخدم أهداف البنك.

كما استمرت الدائرة بتقديم خدماتها لتلبية احتياجات العملاء الإستثمارية في مجالات التعامل بالعقود الآتية (spot) والآجلة (Forward) وعقود الخيارات (Options) وعقود المستقبلات (Futures) والتعامل بالهامش

- ضمان التوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وميثاق أخلاقيات العمل.

- إجراء عمليات تقييم (دورية ومتواصلة) داخلية وخارجية للوقوف على مستوى عمليات التدقيق. وذلك من خلال المزج بين المراجعة الدورية (periodic) أو المستمرة (ongoing) بإعداد تقارير دورية حول أعمال الدائرة ومنجزاتها ورفعها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

دائرة إدارة المخاطر

تواؤماً مع الإستراتيجية العامة للبنك وانطلاقاً من إستراتيجية إدارة المخاطر المنبثقة عنها والمعتمدة من مجلس إدارة البنك، تمارس دائرة إدارة المخاطر أعمالها ضمن ما يصدر عن مقررات بازل المتلاحقة وبشكل يتواءم مع ما يناسب بيئة البنك بأفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر وكذلك الالتزام بتنفيذ ما يصدر من تعليمات من السلطات الرقابية التي تعمل تحت مظلتها فروع البنك في البلدان المختلفة والبنك الأم، وذلك ضمن خطط عمل محددة تترجم الأهداف المحددة ضمن الاستراتيجيات أعلاه، وتمثلت أبرز إنجازاتها بما يلي:

إدارة استمرارية العمل وأمن أنظمة المعلومات

استمرت الدائرة بإدارة ومراقبة تطبيق مشروع متطلبات PCI-DSS للتوافق مع المعايير الأمنية للحفاظ على سرية بيانات عملاء البنك الخاصة بالبطاقات وبما يتواءم أيضاً مع تعليمات البنك المركزي الأردني حول العدالة والشفافية وقد وصلت نسب الإنجاز لمراحل متقدمة وبما يضمن التواءم مع هذه المتطلبات قبل التاريخ المحدد من البنك المركزي الأردني وذلك بالتعاون مع الدوائر المعنية الأخرى. وقد تم مراجعة وتعديل سياسات أمن المعلومات المعتمدة سابقاً لدى البنك ضمن متطلبات معيار ISO27001 للتواءم مع متطلبات PCI-DSS.

كما قامت الدائرة بإجراء العديد من الفحوصات على عناوين مواقع البنك على الإنترنت باستعمال برنامج AppScan ومتابعة تصحيح أي ثغرات تظهر خلال الفحوصات.

وضمن إدارة استمرارية العمل، قامت الدائرة بمراجعة تقييم المخاطر لدى البنك وكذلك أثر توقف الأعمال وتعديل خطة استمرارية العمل لدى البنك. وتم عمل عدد من الفحوصات لخطط استمرارية العمل والتأكد من فعاليتها.

المخاطر التشغيلية

قامت الدائرة بالعمل على تحسين الأدوات المستخدمة لإدارة المخاطر التشغيلية باستعمال النظام الآلي CARE، ومنها القيام بالتقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (Control and Risk Self Assessment) بالتعرف وتقييم والسيطرة على المخاطر التشغيلية الكامنة في عمليات البنك وذلك بالتعاون مع المراكز التنظيمية المعنية، كما استمرت في مراقبة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) على مستوى البنك والتحسين عليها، بالإضافة لتدعيم قاعدة البيانات التاريخية للخسائر وبما يخدم تطبيق الطرق المتقدمة من مقررات بازل ٢.

كما قامت الدائرة بإبداء الرأي حول ما يعرض عليها من سياسات وإجراءات وتوضيح أي مخاطر كامنة بها ومدى كفاية الضوابط المسيطرة عليها.

وفيما يتعلق بتطبيق النظام البنكي المركزي الجديد BANKS ما زال العمل قائماً على استكمال إجراءاته، حيث تقوم الدائرة بمواكبة مسارات العمل الخاصة بمجالات عملها والتأكد من سلامة وتوافق وموثوقية البيانات والنتائج الصادرة عن النظام بشكل تجريبي، وتوافق عمل هذه المسارات مع متطلبات العمل والإجراءات الناضجة ضمن البيئة المصرفية.

تم خلال العام الانتهاء من تحديث الخطة طويلة المدى التي تم اعتمادها في البنك للأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٨ وبما يتناسب مع التغيرات التي تحدث في بيئة العمل وبمرونة تامة، كما تم إنجاز الموازنة التقديرية للبنك للعام ٢٠١٤ والتي تعتبر ترجمة لرؤية الإدارة واستشرافاً منها للأداء المتوقع للعام المقبل وضمن الاستخدام الأفضل لموارد البنك.

هذا بالإضافة لإعداد التقارير والبيانات المالية بكافة أنواعها سواء لغايات الجهات الرقابية أو لأغراض الإدارة وبدورياتها المختلفة، من خلال توفير المعلومات والتحليلات المطلوبة ضمن مواعيد محددة تساعد في اتخاذ القرار.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط موضوعي مستقل يشتمل على عمليات مراجعة وتقييم داخلي للبنك وعمليات فحص ورصد وتحليل للأنشطة المتصلة بسياق العمل داخل البنك ويهدف إلى تأدية خدمات التوكيد والإشارات للإدارة، ولتحسين وإضافة قيمة لعمليات البنك.

تسعى إدارة التدقيق من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خطتها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر (Risk Based Audit) إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي وتقديم توكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة.

وفي هذا الإطار قامت الدائرة بتنفيذ المهام التالية:-

- زيارة غالبية مراكز العمل لدى البنك (دوائر وفروع) وتزويد لجنة التدقيق والمخاطر بنتائج تلك الزيارات واقتراح الإجراءات التصحيحية.

- تنفيذاً للدور الإستشاري المناط بدائرة التدقيق الداخلي، فقد شاركت الدائرة في بعض اللجان الدائمة والمؤقتة لدى البنك بالإضافة إلى المشاركة في دراسة وتطوير وفحص المشاريع والبرامج.

كذلك قامت الدائرة بالعديد من المهمات الخاصة غير المبرمجة وإعداد المذكرات الخاصة بتلك المهمات ورفعها حسب الأصول.

كما واصلت الدائرة مراجعة العديد من جوانب عمل البنك وعملت على تزويد الإدارة بالتقارير والكشوفات المتعلقة بالأنشطة الأكثر أهمية بشكل دوري وإخضاعها للمراجعة والتدقيق.

وخلال عام ٢٠١٣ عملت الدائرة على:

- زيادة وتكثيف التنسيق مع كل من مجموعة كيبكو ومجموعة بنك برقان بهدف تطوير الأعمال من خلال المشاركة في الاجتماعات الدورية لمدرء التدقيق الداخلي في مجموعة كيبكو وبنك برقان، وذلك لضمان استمرارية التنسيق والتعاون والاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمنهجيات ووسائل التدقيق.

- المراقبة والمراجعة المستمرة لأنشطة التدقيق الداخلي لضمان تحقيق الكفاءة.

المخاطر السوقية

والنماذج والعقود ونظمت عدة دورات تدريبية متخصصة حول تطبيق هذه التعليمات.

دائرة إدارة ورقابة الائتمان

قامت الدائرة باحتساب مخصصات التسهيلات لمواجهة أي إنخفاض بقيمتها، وكذلك التركزات الائتمانية، إضافة لمهام رقابية ائتمانية وتنفيذية أخرى وبما يتواءم مع مقررات لجنة بازل، والتي تؤكد على ضرورة فصل عملية مراقبة الائتمان وتنفيذه عن عملية البيع وتسويق الائتمان.

كما تم خلال العام تطوير إجراءات العمل في الدائرة من خلال زيادة مستوى أتمتة عملياتها والتحسين على عملية أرشفة ملفات العملاء وتدعيم أساليب الأمان واستمرارية العمل في الدائرة وبما يضمن الجودة والسرعة في تنفيذ المهام الحالية وتلك الجديدة المضافة إليها. بالإضافة إلى إلزام الدائرة بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

تمارس إدارة المخاطر دورها المتواصل في نشر التوعية بأهمية إدارة المخاطر داخل البنك، وكذلك من خلال المؤتمرات التي تشارك بها محلياً. وعلى مستوى البنوك كان للدائرة العديد من المساهمات من خلال الاشتراك في اللجان العاملة المختلفة ومنها لجنة أمن نظم المعلومات في جمعية البنوك في الأردن.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

قامت الدائرة خلال عام ٢٠١٣ بتحصيل المديونيات المستحقة للبنك باستخدام تقنيات الاتصال مع العملاء المتعثرين، بدءاً بالإجراءات الأولية لمعرفة عناوين المدينين والكفلاء والاتصال المباشر بهم، واستخدام المهارة التفاوضية معهم، وإرسال الإنذارات القانونية متى لزم الأمر، وصولاً لإجراءات التقاضي معهم لتحصيل حقوق البنك .

وقد تمكنت الدائرة من تسوية بعض الديون المتعثرة بطرق ودية دون الاضطرار إلى الشروع بالإجراءات القانونية، كما تم الاستفادة من نظام SECRET المتضمن جميع الإعلانات المنشورة في الصحف والجريدة الرسمية عن الشركات والأفراد، حيث ساعدت مخرجات هذا النظام في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملاء المتعثرين.

هذا وقد بلغ مجموع التحصيلات النقدية من الحسابات التي تقع ضمن مهام وواجبات الدائرة بحدود ٢,٨ مليون دينار، وتم إخراج ما يقارب ٢,٤ مليون دينار من الديون غير العاملة وتحت المراقبة الموكلة متابعتها للدائرة وتشكل ما نسبته ٢٥٪ من معدل إجمالي تلك الديون.

دائرة مراقبة الامتثال

استمرت دائرة مراقبة الامتثال خلال عام ٢٠١٣ ببذل جهودها لتحقيق الأهداف المحددة لها ضمن سياسة الامتثال المعتمدة لدى البنك وتنفيذ المهام المطلوبة منها للتأكد من امتثال البنك وسياسته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما يحقق حماية البنك من مخاطر عدم الامتثال والمتمثلة بمخاطر العقوبات القانونية، الرقابية، الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقواعد والأنظمة.

وعملت الدائرة ضمن مسؤولياتها لتعزيز بيئة الامتثال، والإجراءات الواجب القيام بها للتوافق مع هذه القوانين، بمتابعة التعليمات والقوانين ذات العلاقة

تابعت الدائرة خلال عام ٢٠١٣ ممارسة المهام المنوطة بها ضمن السياسة الاستثمارية وسياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، بالإضافة لسياسة إدارة مخاطر السيولة وخطة الطوارئ الخاصة بها، سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة، سياسة المخاطر السوقية، حيث قامت بالتعرف وقياس والسيطرة على المخاطر السوقية، و تم إعداد تقارير رقابية وتحليلية دورية يومية، شهرية، وربع سنوية، بما فيها إفصاحات (IFR7) وبما يتواءم مع التطورات الحاصلة على الأسواق المالية العالمية وعلى الظروف الاقتصادية، كما وقامت الدائرة ببناء ال (VAR) لعدد من الأدوات المالية وذلك ضمن إطار التواءم مع الطرق المتقدمة في إدارة المخاطر ضمن توصيات بازل ٢.

بازل

حيث أن التوصيات الصادرة عن لجنة بازل تمثل آخر المستجدات فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر، تحرص الدائرة على القيام بمتابعة وتحليل هذه التوصيات والتوصية بالعمل على تطبيق ما يلائم البيئة التي يعمل ضمنها البنك. حيث قامت الدائرة بالوفاء بالمتطلبات الرقابية للتواءم مع مقررات بازل ٢ وتعمل حالياً على أتمتة عمليات الاحتساب المطلوبة للوصول إلى قياسات أكثر دقة .

وقد استمرت الدائرة بتنفيذ السياسات الموضوعية بالبنك ومنها سياسة القدرة على تحمل المخاطر (Risk Appetite Policy) وسياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة وسياسة التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP) بعد القيام بالمراجعة الدورية لها وإجراء التعديلات الملائمة، وعملت وضمن عملية دراسة وتخطيط رأس مال البنك على إعداد التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وذلك بالتواءم مع الركن الثاني من مقررات بازل ٢ وتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، ويتم إعداد تقارير بنتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) حسب متطلبات السلطات الرقابية في الأردن وفلسطين والكويت. وتقوم الدائرة باحتساب نسب كفاية رأس المال (CAR) حسب متطلبات السلطات الرقابية بالأردن والكويت وعمل التحليلات اللازمة بهذا الخصوص .

بالإضافة لذلك، فقد قامت الدائرة خلال العام بإجراء العديد من التحليلات المالية المختلفة ومنها الدراسات التحليلية المقارنة لقطاع البنوك. بالإضافة لمراجعة وتعديل دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الكويتي وبنك برقان وإعداد السياسات المطلوبة باعتبار الدائرة ضابط الارتباط مع بنك برقان بهذا الخصوص.

المخاطر الائتمانية

واصلت الدائرة مهامها وضمن نظام الإنذار المبكر (Early Warning System) بإعداد التقارير الرقابية والتحليلية للمحفظة الائتمانية والتحسين عليها.

استمر الجهد المبذول من الدائرة وبالتعاون مع دائرة تسهيلات الأفراد بتطبيق نظام تصنيف ائتماني لعملاء التجزئة (Retail Scorecards) وبما يتواءم مع التوجهات الإستراتيجية للبنك في زيادة حصة البنك من محفظة التجزئة. بالإضافة لكون مجموعة المخاطر عضواً في اللجان الائتمانية الخاصة بائتمان الشركات وائتمان التجزئة.

وقد شاركت الدائرة، ضمن الفريق المكلف بتطبيق تعليمات البنك المركزي الأردني للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، من حيث تعديل السياسات

- استحداث آلية عمل لتنفيذ التقارير المطلوبة آلياً وتحويلها إلى مصلحة الضرائب الأمريكية.
- العمل على استدرج عروض من الشركات المتخصصة بالأنظمة الإلكترونية المتخصصة بتطبيق القانون.
- التأكد من تضمين النظام البنكي الجديد (BANKS) جميع البيانات اللازمة للتوافق مع القانون.

الدائرة القانونية

حققت الدائرة القانونية خلال عام ٢٠١٢ إنجازات طيبة وملموسة في مجال حماية مصالح البنك ومساهميته، وتمكنت بفضل الجهود الحثيثة بتحصيل ٢٢٢ ألف دينار من الديون المدومة، كما تم تحصيل ما قيمته نحو ١٧,٥ مليون دينار من الديون القائمة من خلال الإجراءات القانونية. وتابعت الدائرة عملها المتمثل في تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك والدفاع عنه في القضايا المقامة ضده، وزيادة الوعي القانوني لدى الموظفين وذلك بتنظيم دورات تتعلق بالجوانب القانونية.

إدارة الموارد البشرية

في ضوء مرتكزات خطة البنك للعام ٢٠١٣، حيث أولت هذه الخطة الاهتمام بتطبيق وتحديث نظام إدارة الموارد البشرية لتعزيز جو العمل الإيجابي والارتقاء بمستوى الرضى الوظيفي لتحقيق النمو المستدام لأعمال البنك، باشرت إدارة الموارد البشرية خلال العام ٢٠١٣ بوضع خطة عمل لتنفيذ برنامج التحول (HR Transformation Program) وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وبما ينسجم مع احتياجات أعمال البنك وتطلعاته.

ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي تضمنها هذا البرنامج، تعزيز ثقافة الأداء المرتبطة بالأجور والكفيلة بتحقيق النمو المستدام لأعمال البنك، وبناء منهجية منظمة لإدارة القوى العاملة في إطار هيكلة إدارية وسلم رواتب يراعي احتياجات العمل ومعطيات السوق. هذا بالإضافة لحوسبة أنظمة الموارد البشرية لربط بيانات العاملين بالأنظمة واستخدامها حسب مقتضيات العمل.

تم خلال عام ٢٠١٣ وضع نظام متكامل لتقييم الأداء بناءً على الأهداف وتنفيذه عبر خطة انتقالية على موظفي الفروع للعام ٢٠١٣ كمرحلة أولى، واستحداث وتطبيق نظام تقييم ٣٦٠ درجة للتحقق من الأداء الشامل، واستحداث نظام المكافآت الفورية لتطبيقه في مطلع العام ٢٠١٤. كما تم تحديث سلم الدرجات والرواتب ووضع نظام متكامل لإدارة الوظائف بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية حيث تم مراجعة التسميات الوظيفية في البنك مع السائد في السوق المصرفية وبمراعاة خصوصية أعمال البنك ومجموعة بنك برفان، وإعداد نظام جديد لتقييم الوظائف يكفل تسكين الوظائف على سلم الدرجات بناءً على معايير موضوعية.

من ناحية أخرى فقد تم دراسة الأنظمة الإلكترونية للموارد البشرية المتاحة في السوق وتم اختيار نظام إلكتروني من شأنه حوسبة كم كبير من أعمال الدائرة، وسوف يباشر في تطبيق النظام الجديد خلال العام ٢٠١٤.

أما عن التدريب، فقد ارتفع عدد المستفيدين من الدورات التدريبية بنسبة ٤٪، وارتفع عدد المستفيدين من الدورات المحلية خارج البنك بنسبة ١٢٨ ٪، وكذلك

بالعمل المصرفي ووضع الإدارة بصورة هذه التعليمات أولاً بأول مع إطلاع موظفي البنك على التعديلات التي تتم على القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وفي مقدمتها تعليمات البنك المركزي ذات الصلة، وبما يساعد في تحقيق الامتثال لها. حيث قامت الدائرة بتنفيذ المهام الموكلة إليها ضمن المحاور التالية:

- متابعة تعديلات سياسة الإمتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال بما يتفق مع التعديلات التي تمت سواء على مستوى التعليمات المحلية أو متطلبات الجهات الدولية وفي مقدمتها التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

- مراقبة مخاطر الامتثال التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتحليلها لتحديد مخاطر الإمتثال ووضع وسائل السيطرة اللازمة بهدف التقليل أو تجنب أو الحد من الآثار السلبية التي قد تنتج عن هذه المخاطر.

- العمل على زيادة الوعي المصرفي وتنقيف الموظفين في المواضيع المتعلقة بالإمتثال، وذلك بإصدار النشرات التثقيفية بهذا الخصوص، بالإضافة إلى التنسيق مع دائرة التدريب لتنقيف موظفي البنك حول جوانب الامتثال وزيادة إدراكهم للجوانب المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال واطلاعهم على آخر التطورات في هذه المجالات.

- تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، فقد تم خلال عام ٢٠١٣ استحداث وحدة خاصة باستقبال شكاوى العملاء وتم الإعلان بكافة الوسائل المتاحة عن إنشاء الوحدة وتوفير سبل التواصل معها. وقد استلمت الوحدة خلال العام ١٨٩ شكاوى منها ٥٢ شكاوى محقة يتعلق بعضها بتنفيذ إجراءات العمل أو بأمور متصلة بالخدمات الإلكترونية أو بسلوك بعض موظفي الفروع، وتم التعامل معها فوراً، إضافة لشكاوى غير محقة بلغت ١٢٦ ناتجة عن عدم معرفة العميل بالإجراءات والتعليمات الخاصة بموضوع الشكاوى أو لعدم وجود مخالفات فعلية من قبل البنك. علماً بأنه تم الرد على كافة الشكاوى الواردة خلال المدة المحددة سواء كانت محقة أو غير محقة، كما تم توضيح بعض إجراءات العمل للموظفين وتبنيهم للإلتزام بسلوكيات العمل المعتمدة.

- واصلت الدائرة تنفيذ الإجراءات التي تقتضيها سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة لدى البنك لضمان عدم دخول البنك في أي علاقة مع أشخاص قد يكونوا مدرجين ضمن القوائم الدولية، واتخاذ الإجراءات لحماية البنك من تعرضه لأية عمليات غسل الأموال، معتمدين في ذلك على النظام الآلي (AML System) المتوفر لدى البنك، بالإضافة للتنسيق مع الجهات الرقابية وإدامة الاتصالات معها بما يساعد البنك على الوفاء بمتطلبات الامتثال لتعليمات تلك الجهات.

وفيما يتعلق بمتطلبات قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، ويهدف تطبيق القانون على جميع فروع البنك الداخلية والخارجية والشركات التابعة له من خلال التنسيق المستمر مع مجموعة بنك برفان فيما يتعلق بمراحل التنفيذ، فقد قام البنك خلال عام ٢٠١٣ بما يلي:

- إعداد واستحداث سياسات وإجراءات عمل خاصة بالقانون، حيث يتم من خلالها تطبيق القانون والالتزام به.

ارتفع عدد المستفيدين من الدورات الدولية بنسبة ٨٩٪، هذا مع تخفيض الكلفة الإجمالية للتدريب بنسبة ١٢٪.

دائرة التسويق والعلاقات العامة:

توافقاً مع تعديلات الهيكل التنظيمي للبنك للعام ٢٠١٢ فقد تم ضم دائرة العلاقات العامة مع دائرة التسويق تحت مسمى " دائرة التسويق والعلاقات العامة".

واصلت الدائرة مهامها المتمثلة بتعزيز الصورة الذهنية للبنك وتدعيم قنوات الاتصال الفعالة مع العملاء والجمهور واستطاعت أن تنقل بنجاح صورة إيجابية عن أنشطة وخدمات وإنجازات البنك من خلال مختلف وسائل الإعلام والاتصال على الصعيدين الداخلي والخارجي.

تمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق والعلاقات العامة للعام ٢٠١٢ بطرح منتجات جديدة تشمل مجموعة متكاملة من بطاقات ماستركارد العالمية الإئتمانية وذات الخصم المباشر بالإضافة إلى بطاقة أميريكان إكسبرس السوداء (Centurion) ليكون البنك الأردني الكويتي الأول في الأردن الذي يقوم بإطلاق هذه البطاقة بهدف إثراء محفظته بمجموعة متكاملة من البطاقات التي تلبى إحتياجات كافة شرائح العملاء، كما قامت الدائرة بإطلاق عدة حملات إعلانية وتسويقية وترتيب المشاركة في معارض ومؤتمرات عديدة، كما قامت أيضاً في الربع الأخير من العام بالتحضير والمتابعة والترتيب لإفتتاح مكتب تاج مول/ عبدون وفرع جاليريا مول/ الصوفية .

هذا وتم العمل على توقيع إتفاقيات مع عدد من المنظمات الدولية والمحلية لمشروع المساعدات النقدية لغرض إصدار بطاقات مدفوعة مسبقاً حتى يتم توزيعها على عدد من اللاجئين السوريين في الأردن، بالإضافة إلى عدد من الأسر الأردنية المحتاجة.

وكان للدائرة دور بارز في الإشراف على إصدار معظم مطبوعات ومنشورات البنك وبيروشورات الخدمات والمنتجات والتقارير السنوي ومجلة "أخبارنا" بالإضافة لتوريد وتوزيع المواد الدعائية السنوية.

وتماشياً مع نظام smartVista الجديد فقد باشرت الدائرة بإعداد تصميم ومحتوى لجميع شاشات الصراف الآلي باللغتين العربية والإنجليزية والتي تخص واجهة المستخدم.

جودة الخدمة:

تم التركيز خلال العام على إعداد التقارير الشهرية التي تقوم بقياس مدى درجة إلتزام الفروع والمكاتب بمعايير الجودة المعتمدة لدى البنك إلى جانب الزيارات الدورية إلى الفروع لتقييمها والتأكيد على إلتزامها بمعايير جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

كما تم العمل على وضع الضوابط والمعايير التي تضمن الحفاظ على مستوى الخدمة المميزة المقدمة من خلال الفروع أو عبر القنوات الإلكترونية وعلى مستوى البنك ككل.

المسؤولية الإجتماعية:

إنطلاقاً من رسالته وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية وحرصاً منه على التفاعل والتواصل مع مختلف فئات المجتمع المحلي، فقد قام البنك الأردني الكويتي خلال عام ٢٠١٢ بمواصلة مساهماته الخيرية في دعم الفعاليات والأنشطة المتصلة بدعم المجتمع والصحة وحماية البيئة والثقافة والتعليم وما يسهم في تطوير الإقتصاد الوطني.

في مجال خدمة المجتمع وتمكين المرأة والطفل وتأهيل المجتمعات الأقل حظاً وبهدف تخفيف معاناة الفقراء والمحتاجين، يقدم البنك مساهمة سنوية لدعم حملة البر والإحسان التي ينفذها الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لمساعدة الأسر الفقيرة في مختلف مناطق المملكة من خلال سلسلة من المشاريع الخيرية، كما يقدم البنك دعماً سنوياً لمبرة أم الحسين للأيتام ولقرى الأطفال SOS. هذا بالإضافة لاستمراره في رعاية ودعم جمعية الصحة النفسية.

أما في مجال الصحة، يعمل البنك باستمرار على تعزيز أو أواصر التعاون مع بنك الدم الأردني في تنظيم حملات للتبرع بالدم، حيث تم خلال العام ٢٠١٢ تنظيم حملة تبرع شارك فيها موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية، كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه. وواصل البنك خلال العام تقديم الدعم لبرنامج نجوم الخير لدى مركز الحسين للسرطان بهدف جمع التبرعات لاستكمال مشروع توسعة المبنى الجديد التابع لمركز الحسين للسرطان. كما قام البنك خلال العام بمساعدة المركز في توزيع منشورات توعوية صحية يرافقها مع كشوف الحسابات ومن خلال الفروع وشراء بطاقات المعايدة من المركز. كما يقوم البنك سنوياً بتقديم الدعم للجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني.

وفي خطوة تؤكد عمق التزام البنك بتنمية البيئة وحمايتها، فقد قام البنك للعام الخامس على التوالي بتقديم الدعم لجمعية البيئة الأردنية، حيث استضاف على مسرحه مسابقة مهرجان المسرح المدرسي البيئي الرابع عشر وفعاليات الجمعية بمناسبة يوم التدوير العالمي.

واصل البنك في عام ٢٠١٢ رعايته وللسنة السادسة على التوالي لبرنامج "درب" الوطني لتدريب طلاب الجامعات والذي يقوم على تنفيذ صندوق الملك عبدالله الثاني بالتعاون مع مؤسسة لويك (الأردن)، والذي يهدف إلى تأهيل الشباب من الجنسين لتمكينهم ومنحهم فرصاً أفضل في سوق العمل. شهد البرنامج لهذا العام تدريب ١٦ مشاركاً من مختلف محافظات المملكة منهم ١٠ متدربين في مكاتب الإدارة الرئيسية في عمان (منهم ٥ من المحافظات تحمل البنك تكاليف سكنهم في العاصمة وكذلك تكلفة مواصلاتهم)، بالإضافة إلى استضافة ٦ متدربين التحقوا بفروع البنك في المحافظات، حيث تم تدريب كل منهم في محافظته. وواصل البنك توفير فرص التدريب العملي والنظري على الأعمال المصرفية لطلاب الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع.

كما استمر البنك بتقديم الدعم السنوي لصندوق الأمان لمستقبل الأيتام وتحمل تكاليف الدراسة الجامعية لعدد من الطلاب والطالبات الأيتام. وقام البنك خلال العام بتقديم الدعم للنشاطات الثقافية والرياضية والمؤتمرات للعديد من الجامعات الحكومية والخاصة والمدارس، فيما واصل دعم الكتاب والأدباء الأردنيين من خلال اقتناء أعداد من مؤلفاتهم وانتاجاتهم الفكرية.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢

(المبالغ بالآلاف الدنانير)

٢٠١٢	٢٠١٣	
		أهم بنود الدخل
١٠٠,٠٥٠	١٠٧,١٩٩	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
١١٧,٥٧٤	١٢٣,٠١٣	إجمالي الدخل
٦٣,٣٤٥	٦٦,٠٣٤	صافي الأرباح قبل الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٤٦,٣٥٦	٤٧,٤٩٦	صافي الأرباح بعد الضريبة وحقوق غير المسيطرين
٠,٤٦٤	٠,٤٧٥	حصة السهم من صافي الربح / فلس
		أهم بنود المركز المالي
٢,٤٠٩,٦٣٧	٢,٥٥٢,٤٦٦	مجموع الموجودات
١,٤١٦,٣٦٠	١,٣٢٨,١٨٨	التسهيلات الائتمانية بالصافي
١,٥١٦,٤٢٨	١,٦٦٩,٩٢٥	ودائع العملاء والتأمينات النقدية
٣٧٤,٠٨٥	٤٠٤,٥٢٦	حقوق الملكية - مساهمي البنك
٣٨٤,١٥٧	٤٢٠,٤٣٠	بنود خارج المركز المالي
		أهم النسب المالية
%١,٩٩	%١,٩١	العائد على معدل الموجودات
%١٢,٧٥	%١٢,٠٣	العائد على معدل حقوق الملكية
%١٦,٣١	%١٦,٤٣	نسبة كفاية رأس المال
%١٥,٧٣	%١٦,٠٤	نسبة الرفع المالي
		مؤشرات الكفاءة
%٣٦,٠٤	%٣٧,٧١	المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات
%٣٠,٦٧	%٣٢,٨٦	المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل
		مؤشرات نوعية الموجودات
%٩,٨٢	%٧,٤١	إجمالي الديون غير العاملة/ إجمالي التسهيلات
%٤٨,١٨	%٥٤,٣٧	نسبة تغطية الديون غير العاملة

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر
المدير العام

السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل
نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية

السيد شاهر عيد عبد الحلیم سليمان
رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

السيد وليم جميل عواد دبابنه
مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار

السيدة هيام سليم يوسف حبش
مساعد المدير العام / المالية

السيد هيثم سمیح « بدر الدين » البطيحي
مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

السيد أسامة فتحي عبدالله منصور
رئيس إدارة التحول

السيد إبراهيم نور سرور بشارت
رئيس إدارة العمليات

السيد عبدالكريم محمود نورالدين فريجات
رئيس دائرة أنظمة المعلومات

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت
مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش
مدير تنفيذي / الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين

السيد عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار
مدير تنفيذي / الشؤون الإدارية

السيد داود عادل داود عيسى
مدير تنفيذي / دائرة الموارد البشرية

* بالإضافة إلى السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني رئيس إدارة التدقيق الداخلي الذي يتبع للجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولرئيس مجلس الإدارة.

إن تاريخ البنك الأردني الكويتي وما يسجله من إنجازات يرفع من مستوى المسؤولية المطلوبة للحفاظ على النمو المستدام والاستمرار بتحقيق الإنجازات التي تعود بقيمة مضافة للمساهمين، والحفاظ على الريادة في السوق المصرفي. ولتعزيز دور البنك في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعظيم مساهمته في نهوض وتقدم القطاع المصرفي في ظل التحديات الراهنة والفرص المنظورة، تم وضع خطة عمل البنك لعام ٢٠١٤ على النحو التالي:

١. مواصلة العمل على تطوير البيئة الرقابية (التدقيق وإدارة المخاطر والإمتثال) والتعامل وفق مفاهيم الحاكمة المؤسسية والممارسات المصرفية السليمة، والإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية المحلية والدولية ومقررات بازل ٣.
٢. الاستمرار بالتركيز على قطاع التجزئة والأفراد من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، تلبي احتياجات الشركات والمؤسسات الصغرى والأفراد، مع الإلتزام بتحقيق أعلى معايير جودة الخدمة.
٣. تطوير نشاط الوحدة البنكية الخاصة ودورها في توفير بدائل استثمارية وخدمات استشارية لعملاء الوحدة والعمل على توسيع قاعدة العملاء.
٤. المحافظة على دور البنك الريادي في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجالات الإدارة وإنجاز التعاملات المصرفية بسرعة ودقة من خلال النظام البنكي الجديد والتطبيقات التكنولوجية الحديثة.
٥. استثمار العلاقات الاستراتيجية والعملية مع شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) ومجموعة بنك برقان والشركات التابعة مما يوفر المزيد من الفرص على الصعيد الإقليمي.
٦. مواصلة سياسة البنك الهادفة إلى تطوير سبل التواصل مع العملاء والمبادرة إلى عرض الحلول المبتكرة وتقديم المشورة المالية والإدارية لمساعدتهم على تنظيم حساباتهم وتنشيط أعمالهم وبما يحقق المصالح المشتركة.
٧. مواصلة تعزيز شبكة فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي في المملكة ومناطق السلطة الفلسطينية والتطوير الدائم للقنوات الإلكترونية بهدف الإرتقاء بمستوى الخدمة والتميز بتجربة مصرفية فريدة للعملاء.
٨. الاستمرار في تطبيق خطة تطوير وتحديث نظم إدارة الموارد البشرية والبناء على ماتم تحقيقه خلال العام السابق من تحديث أدوات إدارة الأداء وتطوير العاملين والحفاظ على المستوى المميز من الكفاءة بما يخدم النمو المستدام لأعمال البنك وإنجازاته.
٩. الاستمرار في طرح ورعاية مبادرات بناءة في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال التوجه للمشاريع التي تعنى بالتنمية المستدامة وتطوير المجتمع المحلي بالتركيز على مبادرات التعليم والتمكين لقطاع الشباب.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
والقوائم المالية الموحدة و الإيضاحات
٢٠١٣

Deloitte

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف : ٦٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس : ٦٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٨٧٠٢ / م ع

إلى السادة مساهمي
البنك الأردني الكويتي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

نطاق التدقيق

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي الاردني والترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة.

نعتمد ان بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وأداءه المالي، وتدقيقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة الواردة في الإيضاح رقم (٢) وفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق باحتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والواردة في الإيضاح رقم (٧) حول القوائم المالية الموحدة.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية الموحدة.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

٢٤ آذار ٢٠١٤

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

شفيق بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
			الموجودات
٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٢,١٩٢,٤٤٦	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	٦	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	١,٣٢٨,١٨٨,٣٣٩	٧	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١٠٢,٩٣٠,٣٠٢	٧٨,٢٦٤,٩٣٧	٨	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٢,٢٢٥,١٦٦	٢٧,٢٧٣,٦٢٢	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	١٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	١١	موجودات مالية مرهونة
١٢,٠٦٢,١٢١	١٤,٦٥٧,٦٠٥	١٢	ممتلكات ومعدات بالصافي
٢,٢٢٧,١٥٢	٣,١٩٧,١٨٦	١٣	موجودات غير المموسة بالصافي
٣,٦١٨,٢٨١	٣,٩٤٥,٠١١	د/٢٠	موجودات ضريبية مؤجلة
٨٧,٨٩٩,٧٨٦	١٢٧,٤٧٥,٢٢٣	١٤	موجودات أخرى
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	١٥	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١	١٦	ودائع عملاء
١٤٩,١٤٦,٦٠١	٦٨,٠٦٠,٦٩١	١٧	تأمينات نقدية
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨	أموال مقترضة
٨,٧٢٧,٥٨٤	٩,٠١٦,٩٤٣	١٩	مخصصات متنوعة
١٣,٤٩٢,٨٥٤	١٥,٠٢٩,٥٤١	أ/٢٠	مخصص ضريبة الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	٢,٠٠٠,٦٢٥	د/٢٠	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٦,٢٠٤,٤٠١	٦٤,٣٢٦,٧١٤	٢١	مطلوبات أخرى
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	٢,١٤٣,١٣١,٣٨٥		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية:
			حقوق مساهمي البنك:
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٥٩,٠١١,٣٥٠	٦٥,٦٢٢,٦٥٤	أ/٢٢	الإحتياطي القانوني
١٠٦,٤٧٦,١٩٢	١١٩,٦٩٨,٨٠١	ب/٢٢	الإحتياطي الإختياري
٧٧,٥٦٠	١٨٥,٨٠٥	ج/٢٢	إحتياطي تقلبات دورية
١٢,١١٥,٧٢٢	١٢,١٤١,٤٩٥	د/٢٢	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
١,٥٩٩,٥٢٩	٥,١٠٧,٧٦٧	٢٤	صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
٩٤,٨٠٤,٧٧٨	١٠١,٧٦٩,٨٧٧	٢٥	الأرباح المدورة
٣٧٤,٠٨٥,١٤٢	٤٠٤,٥٢٦,٣٩٩		مجموع حقوق مساهمي البنك
٥,٠٤٢,٤٥١	٤,٨٠٧,٩٦٤		حقوق غير المسيطرين
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	٤٠٩,٣٣٤,٣٦٣		مجموع حقوق الملكية
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ و ٢٠١٢

قائمة (ب)

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	إيضاح	
١٢٧,٨٧٣,١٢٣	١٤١,٩٥٩,١٣٦	٢٧	الفوائد الدائنة
٣٨,٤٧٧,٩٨٥	٤٦,٧٨٣,٦٣٣	٢٨	ينزل : الفوائد المدينة
٨٩,٣٩٥,١٣٨	٩٥,١٧٥,٥٠٣		صافي إيرادات الفوائد
١٠,٦٥٥,٠٥٠	١٢,٠٢٣,٣٠٢	٢٩	صافي إيرادات العمولات
١٠٠,٠٥٠,١٨٨	١٠٧,١٩٨,٨٠٥		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
٢,٦٥٧,١٥١	٣,٠٨٤,٠٠٥	٣٠	أرباح عملات أجنبية
٤,٠٢٥,٥٠٤	(١,١٠٢,٩٥٤)	٣١	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١,٤٣٤,٤٧٧	١,٦٠٣,٦٠٩	٩	توزيعات أرباح نقدية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٩,٤٠٦,٧٢٦	١٢,٢٢٩,٩٢١	٣٢	إيرادات أخرى
١١٧,٥٧٤,٠٤٦	١٢٣,٠١٣,٣٨٦		إجمالي الدخل
٢١,١٤٧,٠٦٩	٢٢,٨٨٨,٢٧٧	٣٣	نفقات الموظفين
٢,٢٠٣,٩٤٤	١,٧٨٥,٦١٨	١٢ و ١٣	استهلاكات وإطفاءات
١١,٥٥٩,٩٤١	١٣,٩٧٠,٨١٣	٣٤	مصاريف أخرى
١٨,٠٥٠,٨٠٥	١٦,٥٥١,٠٧٤	٧	مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة
١,٢٦٦,٩٥٠	١,٧٨٣,٠٩٥	١٩	مخصصات متنوعة
٥٤,٢٢٨,٧٠٩	٥٦,٩٧٨,٨٧٧		إجمالي المصروفات
٦٣,٣٤٥,٣٣٧	٦٦,٠٣٤,٥٠٩		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (هـ)
١٦,٧٣٧,٤٢٩	١٨,٦١٦,٦٧٤	٢٠ / ب	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
٤٦,٦٠٧,٩٠٨	٤٧,٤١٧,٨٣٥		الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)
			يعود إلى :
٤٦,٣٥٥,٦١٥	٤٧,٤٩٦,٣٦٨		مساهمي البنك
٢٥٢,٢٩٣	(٧٨,٥٣٣)		حقوق غير المسيطرين
			حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك
-/٤٦٤	-/٤٧٥	٣٥	أساسي ومخفض

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٤٦,٦٠٧,٩٠٨	٤٧,٤١٧,٨٣٥	الربح للسنة - قائمة (ب)
		بنود الدخل الشامل الآخر :
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد:
٧٨١,٣٩٠	٣,٠٦٦,٧٢٥	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
٤٧,٣٨٩,٢٩٨	٥٠,٤٨٤,٥٦٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
		إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى :
٤٧,٤٤٢,٠١٥	٥٠,٤٤١,٢٥٧	مساهمي البنك
(٥٢,٧١٧)	٤٣,٣٠٣	حقوق غير المسيطرين
٤٧,٣٨٩,٢٩٨	٥٠,٤٨٤,٥٦٠	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التغييرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ و ٢٠١٢ قائمة (د)

دينار

المجموع	حقوق غير المسيطرين	حقوق مساهمي البنك									
		مجموع حقوق مساهمي البنك	الأرباح المدورة	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	مخاطر مصرفية عامة	تقليات دورية	الاختياري	القانوني	رأس المال المكتوب به والمدفوع	إيضاح	البيانات
											للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	٥,٠٤٣,٤٥١	٣٧٤,٠٨٥,١٤٢	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	١,٥٩٩,٥٢٩	١٢,١١٥,٧٣٢	٧٧,٥٦٠	١٠٦,٤٧٦,١٩٣	٥٩,٠١١,٣٥٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في بداية السنة
٤٧,٤١٧,٨٣٥	(٧٨,٥٣٣)	٤٧,٤٩٦,٣٦٨	٤٧,٤٩٦,٣٦٨	-	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
٣,٠٦٦,٧٢٥	١٢١,٨٣٦	٢,٩٤٤,٨٨٩	-	٢,٩٤٤,٨٨٩	-	-	-	-	-		صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
-	-	-	(٥٦٣,٣٤٩)	٥٦٣,٣٤٩	-	-	-	-	-		(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٥٠,٤٨٤,٥٦٠	٤٣,٣٠٣	٥٠,٤٤١,٢٥٧	٤٦,٩٢٣,٠١٩	٣,٥٠٨,٢٣٨	-	-	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
-	-	-	(١٩,٩٦٧,٩٢٠)	-	٢٥,٧٦٣	١٠٨,٢٤٥	١٣,٢٢٢,٦٠٨	٦,٦١١,٣٠٤	-		المحول إلى الاحتياطيات
(٢٠,٢٧٨,٧٩٠)	(٢٧٨,٧٩٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	٢٦	الأرباح الموزعة
٤٠٩,٣٣٤,٣٦٣	٤,٨٠٧,٩٦٤	٤٠٤,٥٢٦,٣٩٩	١٠١,٧٦٩,٨٧٧	٥,١٠٧,٦٧٧	١٢,١٤١,٤٩٥	١٨٥,٨٠٥	١١٩,٦٩٨,٨٠١	٦٥,٦٢٢,٦٥٤	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في نهاية السنة

المجموع	حقوق غير المسيطرين	حقوق مساهمي البنك									
		مجموع حقوق مساهمي البنك	الأرباح المدورة	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	مخاطر مصرفية عامة	تقليات دورية	الاختياري	القانوني	رأس المال المكتوب به والمدفوع	إيضاح	البيانات
											للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢
٢٥٢,٠١٨,٠٨٦	٥,٣٧٤,٩٥٩	٢٤٦,٦٤٣,١٢٧	٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٥٠٣,٠٧٥	١٠,٥٥٣,٧٣٤	-	٩٣,٨٥٧,٥٨٥	٥٢,٧٠٢,٠٤٦	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في بداية السنة
٤٦,٦٠٧,٩٠٨	٢٥٢,٢٩٣	٤٦,٣٥٥,٦١٥	٤٦,٣٥٥,٦١٥	-	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
٧٨١,٢٩٠	(٣٠٥,٠١٠)	١,٠٨٦,٤٠٠	-	١,٠٨٦,٤٠٠	-	-	-	-	-		صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة
-	-	-	(١٠,٠٥٤)	١٠,٠٥٤	-	-	-	-	-		(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤٧,٣٨٩,٢٩٨	(٥٢,٧١٧)	٤٧,٤٤٢,٠١٥	٤٦,٣٤٥,٥٦١	١,٠٩٦,٤٥٤	-	-	-	-	-		إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)
-	-	-	(٢٠,٥٦٧,٤٧٠)	-	١,٥٦١,٩٩٨	٧٧,٥٦٠	١٢,٦١٨,٦٠٨	٦,٣٠٩,٣٠٤	-		المحول إلى الاحتياطيات
(٢٠,٢٧٨,٧٩٠)	(٢٧٨,٧٩٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	٢٦	الأرباح الموزعة
٢٧٩,١٢٨,٥٩٣	٥,٠٤٣,٤٥١	٢٧٤,٠٨٥,١٤٢	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	١,٥٩٩,٥٢٩	١٢,١١٥,٧٣٢	٧٧,٥٦٠	١٠٦,٤٧٦,١٩٣	٥٩,٠١١,٣٥٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠		الرصيد في نهاية السنة

من أصل الأرباح المدورة مبلغ ٣,٩٤٥,٠١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٣,٦١٨,٣٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٦٩٧,٢٦٤,٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٥,٧٩٨,٤٠٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ . لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) . والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .

يحظر التصرف باحتياطي تقييم الموجودات المالية السالب وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	ايضاح
		التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :
٦٣,٢٤٥,٣٣٧	٦٦,٠٣٤,٥٠٩	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل - قائمة (ب)
		تعديلات :
٢,٢٠٣,٩٤٤	١,٧٨٥,٦١٨	١٢ و ١٣ استهلاكات واطفاءات
١٨,٠٥٠,٨٠٥	١٦,٥٥١,٠٧٤	٧ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٥,١٨٩,٨٠٦)	(٦,٠١٨,٨٣٨)	صافي ايرادات الفوائد
١,٢٠٦,٩٥٠	١,٦٢٤,٥٤٩	١٩ مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦٠,٠٠٠	١٥٨,٥٤٦	١٩ مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة
-	(٣,٦٧٣,٤٥٨)	(ارباح) بيع موجودات الت الى البنك
(١,٥٠١)	(١٢,٠٠٤)	(ارباح) بيع ممتلكات ومعدات
(١,٨٨٦,٧٩٥)	٢,٠٦٧,٨٢٠	٣١ خسائر (أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٢١,٩٨٧	١٠٣,٧٤٩	١٤ خسائر تدني عقارات مستملكة
(١,٨١٧,٥٥٤)	٣,٢٧٦,٢٨٠	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
٧٦,٠٩٣,٣٦٧	٨١,٨٩٧,٨٤٥	المجموع
		التغير في الموجودات والمطلوبات :
(١٠,٨٥١,٢٤٥)	١٠,٣١٧,٣٦٨	النقص (الزيادة) في الارصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(١٨٥,٦١٠,٥٢٨)	٧٤,٠٤٢,٧٢٢	النقص (الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
٩,٩٨٥,٣٩٥	٢٣,٦٣٠,٣٣٦	النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٢٧,٢٨١,٢٧٨)	(٢١,١٦٧,٥٩٦)	(الزيادة) في الموجودات الاخرى
٣١,٦٥٣,٥٧٩	(١٧٥,٤٢٨,٢٩٠)	(النقص) (الزيادة) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر
(٤٩,٨٨٠,٥٨٠)	٢٣٤,٥٨٣,٥٦٤	الزيادة (النقص) الزيادة في ودائع العملاء
٦٢,٠٠٧,٥٦٤	(٨١,٠٨٥,٩١٠)	(النقص) الزيادة في تامينات نقدية
(١٦,٠٤٠,٠١٥)	١٨,٦١٩,٢٧٤	الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى
(١٨٦,٠١٧,١٠٨)	٨٣,٥١١,٤٦٨	صافي التغير في الموجودات والمطلوبات
		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل مخصص
(١٠٩,٩٣٣,٧٤١)	١٦٢,٨٨٦,٧٠٠	نهاية الخدمة المدفوع ومخصص قضايا مدفوع وضريبة الدخل المدفوعة
(٢٦٥,٠٤٠)	(١,٢٩٦,٥٤٦)	١٩ مخصص نهاية الخدمة المدفوع
(١٣,٠١٧)	(١٩٧,١٩٠)	١٩ مخصص قضايا مدفوع
(١٦,٥٠٦,٠٩٢)	(١٨,٤٢٣,٤٨٥)	أ / ٢٠ ضريبة الدخل المدفوعة
(١٢٦,٧٠٧,٨٩٠)	١٤٢,٩٦٩,٤٧٩	صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل
		التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :
٦٩,٣١٥,٩٢٢	(٩٢,٨٧٢,١٤٧)	(الزيادة) (النقص) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(٢٠٦,٣١٨)	٢٢٥,٨٦٧	النقص (الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
(٢,٤٧٧,٣٢١)	(٥,٣٣٩,١٢١)	(الزيادة) في ممتلكات ومعدات
٦٥,٦٣٢,٢٨٣	(٩٧,٩٨٥,٤٠١)	صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار
		التدفقات النقدية من عمليات التمويل :
(٥٨٣,٨٠١)	(١٥٦,٩٥٤)	(النقص) في حقوق غير المسيطرين
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	(٢٧,٩٦٦,٠٠٠)	(النقص) الزيادة في أموال مقترضة
(١٩,٣٢٩,٥٠٦)	(١٩,٣٤٩,٠٤٦)	ارباح موزعة على المساهمين
١٦,٠٤٢,٦٩٣	(٤٧,٤٧٢,٠٠٠)	صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التمويل
١,٨١٧,٥٥٤	(٣,٢٧٦,٢٨٠)	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(٤٣,٢١٥,٣٦٠)	(٥,٧٦٤,٢٠٢)	صافي (النقص) في النقد وما في حكمه
٣١٧,٩٥٩,٧٤٣	٢٧٤,٧٤٤,٣٨٣	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٢٧٤,٧٤٤,٣٨٣	٢٦٨,٩٨٠,١٨١	٣٦ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٨) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

١- معلومات عامة

- ان البنك الاردني الكويتي شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (١٠٨) بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٦ بموجب قانون الشركات الأردني رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ ومركزه الرئيسي في مدينة عمان في منطقة العبدلي ، شارع أمية بن عبد شمس هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ (٦) +٩٦٢ ص.ب. ٩٧٧٦ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية .
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة والبالغ عددها ستة وخمسون فرعاً وخارجها وعددها ثلاثة والشركات التابعة له وعددها شركتين .
- ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي .
- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسة رقم (٢٠١٤/١) بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠١٤ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني والترتيبات معه فيما يتعلق باحساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة ، في حين تم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة . كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ باستثناء أثر تطبيق ما يرد في الايضاح (٤٨-أ) حول القوائم المالية الموحدة :

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد العملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة له .
 - يتم اعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك باستثناء الترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة لعدد من العملاء . اذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم اجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .
 - تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة .
- يملك البنك كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ و ٢٠١٢ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	دينار ٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٠/٢٢ %	وساطة مالية	عمان	٢٠٠٢
شركة إجارة للتأجير التمويلي	دينار ٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	تأجير تمويلي	عمان	٢٠١١

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام ٢٠١٣ كما يلي :

اسم الشركة	٣١ كانون الأول ٢٠١٣		للعام ٢٠١٣	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	دينار ٢٩,٢٣٧,٣٩٢	دينار ١٩,٥٧٩,٧٤٦	دينار ٥٩٣,٥٧٤	دينار ٧٥١,٣٢٢
شركة إجارة للتأجير التمويلي	دينار ٣٠,١٩٨,٣٧١	دينار ٨,١١٥,٤٦٨	دينار ٢,٤٤٠,٥٥٩	دينار ١,٠٩٨,٢٤٧

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات لأغراض المناجزة ، وان الهدف من الاحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المناجزة .
- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد .
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد .

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية لأغراض الاحتفاظ بها لتوليد الأرباح على المدى الطويل وليس لأغراض المناجزة .
- يتم إثبات الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الاستثمارات الخاص بأدوات الملكية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد .
- لا تخضع هذه الموجودات لإختبار خسائر التدني .
- يتم قيد الأرباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد في بند مستقل.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالندفقات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم .
- يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وتزيل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .
- يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي .
- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

القيمة العادلة

- ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية الموحدة في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالي مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.
- يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الامد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن ايرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد.
- تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعدى قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

- تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الاصيلي.
- يتم تسجيل التدني في القيمة في قائمة الدخل الموحد، كما يتم تسجيل اي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية لأدوات الدين في قائمة الدخل ولأدوات حقوق الملكية في قائمة الدخل الشامل الموحد .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني والتقييد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة وبموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أو شركات تابعة أيهما أشد.
- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي الى قائمة الدخل الموحد، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات الأخرى .
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية و الفوائد المعلقة الخاصة بها و المغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحد، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.
- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحد، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المثوية التالية:

%	مباني
٣	معدات وأجهزة وأثاث
١٥-٩	وسائط نقل
٢٠	أجهزة الحاسب الآلي
٢٠	تحسينات مباني

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

- يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحد بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

- يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

رأس المال

تكاليف اصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن اصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد.

أسهم الخزينة

تظهر أسهم الخزينة بالتكلفة، ولا تتمتع هذه الأسهم بأي حق في الأرباح الموزعة على المساهمين، وليس لها الحق في المشاركة أو التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للبنك. لا يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد إنما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية الموحدة ضمن بند علاوة/خصم اصدار أسهم، أما الخسارة فيتم قيدها على الأرباح المدورة في حال استنفاد رصيد علاوة اصدار أسهم خزينة.

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد. هذا ويتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المتعلقة.
- يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بإرباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

التحوط للقيمة العادلة

- هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.
- في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .
- في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

التحوط للتدفقات النقدية

- هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.
- في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

- في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لاداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الارباح او الخسائر لاداة التحوط ضمن الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل الموحد ، ويتم تسجيل الجزء الفعال في قائمة الدخل الموحد عند بيع الاستثمار في الوحدة الاجنبية المستثمر بها.
- التحوط التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم اثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة بالتكلفة المطفأة) . تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائده يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة . وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن بند الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند التسهيلات الإئتمانية حسب الحال ، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائده تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها بتاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

الموجودات غير الملموسة

أ) الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركات الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ التملك. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.
- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ كل قوائم مالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب) الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها . أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالكلفة .
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الأطفاء في قائمة الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس الفترة .
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة . كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .
- يتم اطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الانتاجي المقدر بطريقة النسيب الثابت وبمعدل ٢٠-٢٢٪ سنويا .

العملات الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل البنك المركزي الأردني .
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .
- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل البنك المركزي الأردني . أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة . وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلقة بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر ، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣ - استخدام التقديرات

- إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي منفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك والشركات التابعة اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل المستشار القانوني للبنك والشركات التابعة والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .
- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة .
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري .
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أية تدني في قيمتها ويتم قيد هذا التدني في قائمة الدخل الموحد .
- مخصص ضريبة الدخل : يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب اثبات مخصص الضريبة اللازم .
- مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، وعند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة ومؤهلة لاعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لاعداد التقييم من قبل الإدارة.

٤ - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١٣	
	٢٣,٠٠٢,٩٤٠	٣٨,٧٤١,٢٢٨	نقد في الخزينة
			أرصدة لدى بنوك مركزية :
	٧٠,٧٣٢,٥٦٨	٥٧,٣٠٠,٣٧٠	حسابات جارية وتحت الطلب
	٣٥,٢٢٦,١٤٥	١٩٠,٣٠٩,١٣٣	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
	٧٥,٧٠٦,٥٨٥	٨١,٦٩٢,٥٩٤	متطلبات الاحتياطي النقدي
	٢١٤,٦٦٨,٢٢٨	٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	المجموع

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي ، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ و ٢٠١٢ .
- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر .

٥ - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	البيانات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	
	٢١٤,٣٣٩,١٨٣	١٠٦,٠٢٦,٥٦٩	٢١٣,٩٩٦,١٤٠	١٠٥,٥٩٢,٤٩٤	٣٤٣,٠٤٣	٤٣٤,٠٧٥	حسابات جارية وتحت الطلب
	٦٥,٣٠٩,٢٦٣	١٥٠,٧٠٣,٤٥٣	٤٢,٣٠١,٨٣١	١١٥,٦٩٣,٩٢٧	٢٣,٠٠٧,٤٣٢	٣٥,٠٠٩,٥٢٦	ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	-	-	شهادات ايداع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل
	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	٢٥٩,٨٤٢,٩٧١	٢٢١,٢٨٦,٤٢١	٢٣,٣٥٠,٤٧٥	٣٥,٤٤٣,٦٠١	المجموع

- بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد ١٨,٠٤٠,٧٢٧ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ مقابل ٩,٩٧٣,٣٣٩ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٢ .
- بلغت الارصدة مقيدة السحب مبلغ ١,٨٥٦,١٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ مقابل ١,٥٣٨,٥٣٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

٦ - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	البيانات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	
	١٤,١٩٧,٧٢٥	١٧,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	١٧,٧٢٥	-	-	ايداعات
	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	-	شهادات ايداع
	١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	-	-	المجموع

- بلغت الايداعات مقيدة السحب مبلغ ١٧,٧٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٣ و ٢٠١٢ .

٧- تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
		الأفراد (التجزئة):
٥,١٩٩,٧٧٣	٥,٣٧١,٥٩٢	حسابات جارية مدينة *
٤٧,٩١٥,٠٣٤	٥٥,٧٤١,١٦٤	قروض وكمبيالات **
٥,٣٧٦,٣٨٥	٦,٣٥٩,٠٩١	بطاقات الائتمان
١٦٧,٤١٣,٦٥٢	١٧٦,٠٣٧,٨٩٣	القروض العقارية
		الشركات:
		الكبرى
٢٣٣,٩٥٣,٧١٨	١٧٥,٢٧٤,٢٧٤	حسابات جارية مدينة
٨١٠,٢٦٤,٩٦٦	٧٣٠,٩٥٩,٩٣٤	قروض وكمبيالات **
		صغيرة ومتوسطة
١٨,٥٥١,٤٦١	٢١,٤٠٧,٢٣١	حسابات جارية مدينة *
٤٥,٧٥٤,٩٨٨	٥٧,٠٩٥,٣٦٩	قروض وكمبيالات **
١٥٨,٢١٨,٤٢١	١٦٤,٦٥١,٧٩٠	الحكومة والقطاع العام
١,٤٩٢,٦٤٨,٣٩٨	١,٣٩٢,٨٩٨,٣٣٨	المجموع
		ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
٦٥,٢٤٨,٢٥٤	٥٦,١٢٥,٥٧٨	الفوائد المعلقة
١١,١٤٠,٦٢٢	٨,٥٨٤,٤٢١	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	١,٣٢٨,١٨٨,٣٣٩	

* يتضمن هذا البند مبلغ ٥,٢٢٢,٥٢٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ يمثل تسهيلات ممنوحة من قبل الشركات التابعة مقابل ٦,٠٥٥,٤٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

** صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ١,٩٩٣,٥٨٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٢,٦٦٤,٠٥٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ١٠٢.٢٣٥.٢٩٢ دينار أي ما نسبته (٧/٤) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ١٦٤,٥٦١,١٦٤ دينار أي ما نسبته (٩/٨) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٩٤.٦٥٠.٨٧١ دينار أي ما نسبته (٦/٨) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ١٣٥,٤٢٠,٥٤٢ دينار أي ما نسبته (٩/١) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها ٥٣,٨٩٧,٧٤٨ دينار أي ما نسبته (٢/٩) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٥٥,٣١٠,٧٠٤ دينار أي ما نسبته (٣/٧) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

- تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة لثلاثة عملاء بلغ رصيدها ٥٨,٩٧٧,٢٩٣ دينار بعد طرح الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، وضماناتها المقبولة حوالي ١,٤ مليون دينار بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وقد بلغ رصيده مخصص التدني مقابل هذه التسهيلات حوالي ٣٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وذلك وفقاً للترتيبات مع البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإحتساب مخصص التدني لهؤلاء العملاء على ان يتم توزيع باقي المخصص تدريجياً على مراحل، على الا يزيد المخصص السنوي عن ١٠ مليون دينار لثلاثة عملاء، مع مراعاة أن في حال تملك ودي للضمانات، فإنه سوف يتم إعداد مخصص التدني على مراحل للرصيد المتبقي.

- بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة أيضاً، تسهيلات ممنوحة لعميلين آخرين، بلغ إجمالي رصيدها ٥٨,٣ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، مصنفة ضمن التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة كما في ذلك التاريخ، حيث بلغت القيمة السوقية للضمانات حوالي ٨٢ مليون دينار بموجب اخر تقييم، حيث تم بتاريخ ١٣ أيلول ٢٠١٢ توقيع إتفاقية بين البنك وهذين العميلين لإعادة هيكلة هذين الحسابين بعد إطلاع وموافقة البنك المركزي الأردني عليها، ويستحق التسط الأول خلال اذار ٢٠١٤ وسيتم متابعة تلك التسهيلات الائتمانية وفقاً للتطورات بشكل دوري.

مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة:

دينار

الاجمالي	الحكومة و القطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	للعام ٢٠١٣
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٦٥,٢٤٨,٢٥٤	-	٩٩٩,٠٧٤	٥٦,٤٥٢,٩٧١	٥,٨٤٨,٢٠٠	١,٩٤٨,٠٠٩	الرصيد في بداية السنة
١٨,٥٥٧,٦١٩	-	٣٧٧,٢١٨	١٦,٨١٦,٦٤١	٦٧١,٣٨٣	٦٩٢,٣٧٧	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
٢,٠٠٦,٥٤٥	-	١٧٠,٥٦٠	٥٤١,١٦٥	١,١٧٣,٢٠٥	١٢١,٦١٥	الوفري في مخصص التسهيلات
٩٧,٤٢١	-	١,٠١٠	١٧,١٠٤	-	٧٩,٣٠٧	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)*
٢٥,٥٧٦,٣٢٩	-	-	٢٤,٥٠٨,٣٨٨	١,٠٦٧,٩٤١	-	ديون معولة خارج قائمة المركز المالي**
٥٦,١٢٥,٥٧٨	-	١,٢٠٤,٧٢٢	٤٨,٢٠٢,٩٥٥	٤,٢٧٨,٤٣٧	٢,٤٣٩,٤٦٤	الرصيد في نهاية السنة
الاجمالي	الحكومة و القطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	للعام ٢٠١٢
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٥٦,٦٢٢,٨٦٢	-	٨٥٦,٣٧٠	٥٢,٩٥٨,٥٥٦	١,١٨٢,٢٦٠	١,٦٢٥,٦٧٦	الرصيد في بداية السنة
١٨,١٧٨,٥١٥	-	٢٦٧,٥٠٤	١٢,٧٤١,٤٩٦	٤,٦٨٦,٨١٦	٤٨٢,٦٩٩	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
١٢٧,٧١٠	-	٦١,١٥٩	-	٢٠,٨٧٦	٤٥,٦٧٥	الوفري في مخصص التسهيلات
٩,٤٢٥,٤١٣	-	٦٣,٦٤١	٩,٢٤٧,٠٨١	-	١١٤,٦٩١	المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة)*
٦٥,٢٤٨,٢٥٤	-	٩٩٩,٠٧٤	٥٦,٤٥٢,٩٧١	٥,٨٤٨,٢٠٠	١,٩٤٨,٠٠٩	الرصيد في نهاية السنة

* تم خلال العام ٢٠١٢ شطب تسهيلات إئتمانية مباشرة بمبلغ ٩٧,٤٢١ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (مقابل ٩,٤٢٥,٤١٣ دينار للعام ٢٠١٢).

** تم خلال العام ٢٠١٢ تحويل ديون تسهيلات إئتمانية غير عاملة إلى خارج قائمة المركز المالي الموحد وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

- تم الإفصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المدة ازاء الديون المحتسبة على أساس المعامل الواحد.

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ ٢,٠٠٥,٨٨٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل ١٢٧,٧١٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

دينار

الاجمالي	الحكومة و القطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	للعام ٢٠١٣
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
١١,١٤٠,٦٢٢	-	١٦٧,٩٨٧	١٠,٠٧١,٠٥٦	٨٦٤,٦٤٢	٣٦,٩٣٧	الرصيد في بداية السنة
١,٦١٩,١٩٩	-	٢٠,٠٣٦	٥٨٨,٧٩٩	٨٨٠,١٧٦	١٣٠,١٨٨	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
١,٨٥٦,٣٤٨	-	٨٧,٥٩٢	٢٣٩,٠٢٣	١,٥٢٠,١١٥	٩,٦١٨	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
٢٦,٦٧٥	-	٢٠,٦١٣	-	-	٦,٠٦٢	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
٢,٢٩٢,٣٧٧	-	-	٢,٢٩٢,٣٧٧	-	-	فوائد معلقة محولة خارج قائمة المركز المالي*
٨,٥٨٤,٤٢١	-	٧٩,٨١٨	٨,١٢٨,٤٥٥	٢٢٤,٧٠٣	١٥١,٤٤٥	الرصيد في نهاية السنة
الاجمالي	الحكومة و القطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	للعام ٢٠١٢
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
٨,٦٠٦,٧٠٤	-	١٥٨,٧٢٩	٨,٣٥٢,٩٦٣	٦٧,٧٥٣	٢٧,٢٥٩	الرصيد في بداية السنة
٢,٦٥٧,٧١٧	-	٤٢,٥٦٤	١,٧٦٢,٨٤٩	٨١٩,٥٢٨	٣٢,٧٦٦	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
١٠١,٤٥٢	-	٢٦,٠٧٤	٣٤,١٠٢	٢١,٧٣٤	١٩,٥٤٢	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
٢٢,٣٤٧	-	٧,٢٣٢	١٠,٦٥٤	٩١٥	٣,٥٤٦	الفوائد المعلقة التي تم شطبها
١١,١٤٠,٦٢٢	-	١٦٧,٩٨٧	١٠,٠٧١,٠٥٦	٨٦٤,٦٤٢	٣٦,٩٣٧	الرصيد في نهاية السنة

* يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحد، حيث تم خلال العام ٢٠١٢ تحويل فوائد معلقة لديون غير عاملة وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص حيث بلغ اجمالي الفوائد المعلقة خارج النظام ١٠,٣٩٧,٨١٢ دينار خلال العام ٢٠١٢ مقابل ٩,١٩٤,٧٤٣ دينار خلال العام ٢٠١٢.

٨ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٥,٤٣٩,٥٠٩	١٥,٤٢١,٥٣٠	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
١٩,٨٨٨,٤٤٠	-	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة *
٤٠,٩٣٧,٦٧٥	٣٦,٩٣٩,٤٢٩	سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة
٢٧,٦٦٤,٦٧٨	٢٥,٩٠٣,٩٧٨	سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة
١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	٧٨,٢٦٤,٩٣٧	المجموع
		تحليل السندات المالية :
٢٤,٠٩٥,٢٦١	٢٩,٩٩٤,٥٩٨	ذات عائد ثابت
٢٤,٥٠٧,٠٩٢	٣٢,٨٤٨,٨٠٩	ذات عائد متغير
٦٨,٦٠٢,٣٥٣	٦٢,٨٤٣,٤٠٧	المجموع

* تم توقيع اتفاقية لبيع كامل الاستثمار في احدى الشركات المساهمة الخاصة الأردنية لطرف ثالث، نافذة المفعول من ٣٠ كانون الأول ٢٠١٣، وجاري العمل على نقل الملكية.

٩ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٦,٩٣٠,٤٥٧	٨,١٠٠,٥٩٢	أسهم مدرجة في أسواق نشطة
١٦,٣٩٤,٧٠٩	١٩,١٧٣,٠٣٠	أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة
٢٣,٣٢٥,١٦٦	٢٧,٢٧٣,٦٢٢	المجموع

- بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ٥٦٣,٣٤٩ دينار خلال العام ٢٠١٣ (مقابل ١٠,٠٥٤ دينار خلال العام ٢٠١٢) تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية الموحدة .

- بلغت توزيعات الأرباح التقديرية على الإستثمارات أعلاه مبلغ ١,٦٠٢,٦٠٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (١,٤٣٤,٤٧٧ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

١٠ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :
٤٥,٥٣٤,٠٥٩	٤٨,٥٨٠,١٧٧	أستاد قروض شركات
٤٥,٥٣٤,٠٥٩	٤٨,٥٨٠,١٧٧	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :
١٦٢,٤٥٦,٤٣٢	٢٨٧,٠٩٦,٨٢٦	سندات وأذونات خزينة
٣,٥٦٥,١١٥	٥,٤٥٠,٧٥٠	أستاد قروض شركات
١٦٦,٠٢١,٥٤٧	٢٩٢,٥٤٧,٥٧٦	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	المجموع
		تحليل السندات والأذونات :
٢٠٨,٠١٠,٦٠٦	٣٣٧,٥٨٢,٧٥٣	ذات عائد ثابت
٣,٥٤٥,٠٠٠	٣,٥٤٥,٠٠٠	ذات عائد متغير
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	المجموع

II – موجودات مالية مرهونة

يمثل هذا البند سندات وأذونات خزينة اردنية بمبلغ ٣٦,٧٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ مقابل التزامات عقود اعادة شراء بمبلغ ٣٥,٩٦٦,٠٠٠ دينار، تم تنفيذها بتاريخ ٥ كانون الاول ٢٠١٢ بسعر فائدة ٢,٥٠٪، استحققت بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

12 – ممتلكات ومعدات – بالصادي

أ – ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار						
المجموع	تحسينات مبان	أجهزة الحاسب الآلي	وسائط نقل	معدات واجهزة وااث	مبان	اراضي
العام ٢٠١٣						
الكلفة :						
٣٤,٥٦٧,٤٢٥	٩,١٠٣,٩٣٨	١٠,٢٠١,٩٤٨	٥٨١,٠٦٥	٨,١٢٣,٢٨٩	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١
الرصيد في بداية السنة						
١,٥٣٦,٣٦٨	٥٩٢,٢٨٥	٢٨٠,٠٤٧	٥٥,٩٠١	٦٠٤,٣٥٤	٣,٧٨١	-
اضافات						
١١٢,٧٣٠	٢٨,٤٥٥	٩,٣٨١	٣٢,٥٤٧	٤٢,٣٤٧	-	-
استبعادات						
٣٥,٩٩١,٠٦٣	٩,٦٦٧,٧٦٨	١٠,٤٧٢,٦١٤	٦٠٤,٤١٩	٨,٦٨٥,٢٩٦	٣,٨٧٠,١٥٥	٢,٦٩٠,٨١١
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
٢٣,٦٣٤,٢٣٢	٧,٣٥٥,٤٠٤	٨,٣٤١,٨٦٧	٣٥٢,٣٩٧	٥,٩٩٤,٥٥٩	١,٥٩٠,٠٠٥	-
الرصيد في بداية السنة						
١,٣٧٤,٥٠٤	٣٨٢,٩٦٧	٤٤٢,٥٩٧	٤٠,٠١٦	٣٩٣,٤٦٧	١١٥,٤٥٧	-
استهلاك السنة						
١٠٤,٦٦٧	٢٨,٣٥١	٩,٣٦٨	٢٤,٨٨٨	٤٢,٠٦٠	-	-
استبعادات						
٢٤,٩٠٤,٠٦٩	٧,٧١٠,٠٢٠	٨,٧٧٥,٠٩٦	٣٦٧,٥٢٥	٦,٣٤٥,٩٦٦	١,٧٠٥,٤٦٢	-
الرصيد في نهاية السنة						
١١,٠٨٦,٩٩٤	١,٩٥٧,٧٤٨	١,٦٩٧,٥١٨	٢٣٦,٨٩٤	٢,٣٣٩,٣٣٠	٢,١٦٤,٦٩٣	٢,٦٩٠,٨١١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات						
٣,٥٧٠,٦١١	-	-	-	٣,٥٧٠,٦١١	-	-
يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات						
١٤,٦٥٧,٦٠٥	١,٩٥٧,٧٤٨	١,٦٩٧,٥١٨	٢٣٦,٨٩٤	٥,٩٠٩,٩٤١	٢,١٦٤,٦٩٣	٢,٦٩٠,٨١١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة						
العام ٢٠١٢						
الكلفة :						
٣٢,٨٣٠,٩٧٨	٨,٧٩٧,٤٠١	٩,١١٠,٤٠٤	٥٧٢,٧٥٥	٧,٧٩٣,٢٣٢	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١
الرصيد في بداية السنة						
١,٧٣٩,٢٠٧	٣٠٦,٥٢٧	١,٠٩٤,٣٠٤	٨,٣١٠	٣٣٠,٠٥٦	-	-
اضافات						
(٢,٧٦٠)	-	(٢,٧٦٠)	-	-	-	-
استبعادات						
٣٤,٥٦٧,٤٢٥	٩,١٠٣,٩٣٨	١٠,٢٠١,٩٤٨	٥٨١,٠٦٥	٨,١٢٣,٢٨٩	٣,٨٦٦,٣٧٤	٢,٦٩٠,٨١١
الرصيد في نهاية السنة						
الاستهلاك المتراكم :						
٢١,٧٧٥,٦٨٥	٦,٧٣٨,٦٣٨	٧,٨١٦,٣٩٣	٢٩٧,٧٢٢	٥,٤٤٨,٣٠٩	١,٤٧٤,٦٢٣	-
الرصيد في بداية السنة						
١,٨٦١,٢١٥	٦١٦,٧٦٦	٥٢٨,١٤٢	٥٤,٦٧٥	٥٤٦,٢٥٠	١١٥,٢٨٢	-
استهلاك السنة						
(٢,٦٦٨)	-	(٢,٦٦٨)	-	-	-	-
استبعادات						
٢٣,٦٣٤,٢٣٢	٧,٣٥٥,٤٠٤	٨,٣٤١,٨٦٧	٣٥٢,٣٩٧	٥,٩٩٤,٥٥٩	١,٥٩٠,٠٠٥	-
الرصيد في نهاية السنة						
١٠,٩٣٢,١٩٢	١,٧٤٨,٥٢٤	١,٨٦٠,٠٨١	٢٢٨,٦٦٨	٢,١٢٨,٧٣٠	٢,٢٧٦,٣٦٩	٢,٦٩٠,٨١١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات						
١,١٢٨,٩٣٨	-	-	-	١,١٢٨,٩٣٨	-	-
يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات						
١٢,٠٦٢,١٣١	١,٧٤٨,٥٢٤	١,٨٦٠,٠٨١	٢٢٨,٦٦٨	٣,٢٥٧,٦٦٨	٢,٢٧٦,٣٦٩	٢,٦٩٠,٨١١
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة						
نسبة الاستهلاك السنوية %						
٢٠	٢٠	١٥	١٥-٩	٣	-	-

ب – تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ ١٣,٤٩٠,٦٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (١٥٦,٤٢٩,١٥٦ دينار في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

١٣ - موجودات غير ملموسة - بالصادفي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

المجموع	أنظمة حاسوب وبرامج	العام ٢٠١٣
٢,٢٢٧,١٥٣	٢,٢٢٧,١٥٣	الرصيد في بداية السنة
١,٣٨١,١٤٦	١,٣٨١,١٤٦	إضافات
٤١١,١١٤	٤١١,١١٤	الإطفاء للسنة
٣,١٩٧,١٨٦	٣,١٩٧,١٨٦	الرصيد في نهاية السنة
	٢٠-٣٣	نسبة الإطفاء السنوية %
المجموع	أنظمة حاسوب وبرامج	العام ٢٠١٢
١,٠٩٧,٠٥٢	١,٠٩٧,٠٥٢	الرصيد في بداية السنة
١,٤٧٢,٨٣٠	١,٤٧٢,٨٣٠	إضافات
٣٤٢,٧٢٩	٣٤٢,٧٢٩	الإطفاء للسنة
٢,٢٢٧,١٥٣	٢,٢٢٧,١٥٣	الرصيد في نهاية السنة
	٢٠-٣٣	نسبة الإطفاء السنوية %

١٤ - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٢,٣١٣,٢٩٥	١٤,٨٣٨,١٣٢	فوائد وإيرادات برسم القبض
٩٦١,٦٢٧	١,١٨١,٧٤٣	مصرفات مدفوعة مقدماً
٤٩,٩٩٣,٧٥٨	٦٧,٨٢٨,٤٦٧	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصادفي*
٦٢٧,٠٤٦	١,٣٥٧	موجودات/ أرباح مشتقات مالية غير متحققة (إيضاح ٢٧)
١٠٦,٩١٣	٢٠٧,٢٨٦	مدينون**
١٨,٣٢٣,٦١١	٢٨,١٦٥	شيكات مقاصة
-	٣٦,٠٨٣,٤١٥	مبالغ مستحقة لقاء بيع أسهم مستملكة وموجودات مالية
٥,٥٧٢,٥٣٦	٧,٣٠٦,٦٥٨	أخرى**
٨٧,٨٩٩,٧٨٦	١٢٧,٤٧٥,٢٢٣	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللمبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

** تتضمن بنود المدينون والموجودات الاخرى ارصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ ٦٧٠,٢٦٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (مقابل ٩٣٥,٢٧٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢).

فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣		
المجموع	المجموع	موجودات مستملكة أخرى*	عقارات مستملكة
٢٠,١٦٢,٨١٥	٤٩,٩٩٣,٧٥٨	١٢,٨٧٥,٩٠٧	٣٧,١١٧,٨٥١
٢٩,٩٧٦,١١٤	٣١,٩٦١,٠٣٨	-	٣١,٩٦١,٠٣٨
(٢٣,١٨٤)	(١٤,٠٢٢,٥٨٠)	(١٢,٨٧٥,٩٠٧)	(١,١٤٦,٦٧٣)
(١٢١,٩٨٧)	(١٠٣,٧٤٩)	-	(١٠٣,٧٤٩)
٤٩,٩٩٣,٧٥٨	٦٧,٨٢٨,٤٦٧	-	٦٧,٨٢٨,٤٦٧

* يمثل هذا البند أسهم تم استملاكها خلال العام ٢٠١١ في إحدى البنوك المحلية وقد تم بيعها خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٣.

١٥- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢ كانون الأول			٢٠١٣ كانون الأول			
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة	
٢٢١,٥٧٨,٧٧١	١٧٤,٨٨٨,٧٠٢	٤٦,٦٩٠,٠٦٩	٣٥٣,٩٣٧,٠٠٤	٢٩٩,٩٩٠,٥٨٩	٥٣,٩٤٦,٤١٥	حسابات جارية وتحت الطلب
١٩٦,٣٢٣,٥٢٦	١٩٦,٣٠٢,١٢١	٢١,٤٠٥	٢٠,٨٩٥,٢٣٦	٢٠,٨٩٥,٢٣٦	-	ودائع لأجل *
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	٣٧١,١٩٠,٨٢٣	٤٦,٧١١,٤٧٤	٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	٣٢٠,٨٨٥,٨٢٥	٥٣,٩٤٦,٤١٥	المجموع

* تبلغ الودائع التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٢٠,٨٩٥,٢٣٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ١٩٦,٣٢٣,٥٢٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

١٦- ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٣ كانون الأول					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		أفراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
٥٢٣,٩٨١,٠٧٣	٣٦,٩٨٧,١١٣	٢٠٠,٦٢٥,٠٢١	٤٧,٥٤٦,٧٦٦	٢٣٨,٨٢٢,١٧٣	حسابات جارية وتحت الطلب
١٣٣,٩٩١,٣٥٦	٩٢,٨٣٣	٣,٩٣٤,٩١٥	١٥٩,٩٤١	١٢٩,٨٠٣,٦٦٧	ودائع التوفير
٩٣٨,٦٨٥,٤٧٨	١٢٩,٣٨٣,٢٨٤	٢١٠,٧٢٥,٩٧١	٥٨,٠٩٥,٩٩٩	٥٤٠,٤٨٠,٢٢٤	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
٥,٢٠٦,٧٢٤	-	-	-	٥,٢٠٦,٧٢٤	شهادات ايداع
١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١	١٦٦,٤٦٣,٢٣٠	٤١٥,٢٨٥,٩٠٧	١٠٥,٨٠٢,٧٠٦	٩١٤,٣١٢,٧٨٨	المجموع

٢٠١٢ كانون الأول					
المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		أفراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
٤٢٢,٢٧٠,٤٥٩	١٦,٤٨٥,٤٨٦	١٣٦,٩٥٠,٣١٦	٥١,١٣٨,٨٢١	٢١٧,٦٩٥,٨٣٦	حسابات جارية وتحت الطلب
١١٠,٥٨٩,٨١٩	١٢٨,٥٤٥	٢,٥٣٥,٢٠٦	٤١٩,٢٤٢	١٠٧,٥٠٦,٨٢٦	ودائع التوفير
٨٢٩,٦٢٩,٠٩٩	١١٠,٨٩٦,٠٦٧	١٨١,٧٦٧,٨٨٩	٤٧,٣٤٧,٠٧٤	٤٨٩,٦١٨,٠٦٩	ودائع لأجل وخاضعة لاشعار
٤,٧٩١,٦٩٠	-	-	-	٤,٧٩١,٦٩٠	شهادات ايداع
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	١٢٧,٥١٠,٠٩٨	٣٢١,٢٥٣,٤١١	٩٨,٩٠٥,١٣٧	٨١٩,٦١٢,٤٢١	المجموع

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة ١٦٦,٤٦٣,٢٣٠ دينار أي ما نسبته (١٠/٤٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (١٢٧,٥١٠,٠٩٨ دينار أي ما نسبته (٩/٣٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ٤٠٦,٧٦٢,٢٨٢ دينار أي ما نسبته (٢٥/٤٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (٣٦٧,١٨٩,٥٩٣ دينار أي ما نسبته ٢٦/٩٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ١٢,٠٩٦,٤١٢ دينار أي ما نسبته (٨/٠٪) من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (٧,٦٨١,٠٥٨ دينار أي ما نسبته ٦/٠٪) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

- بلغت الودائع الجامدة ٢٧,٥٠٤,٩٨٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (٣٣,٤٧٦,٤٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

١٧ - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١٣	
	١٢٢,٧٣٤,٠٢٨	٣٨,٩٧٣,٧٢٧	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
	٢٣,٢٨٧,٦٧٥	٢٨,٩٣٥,٩٧٤	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
	٢,٧٩٣,٧٤٢	-	تأمينات التعامل بالهامش
	٣٣١,١٤٦	١٥٠,٩٩٠	تأمينات أخرى
	١٤٩,١٤٦,٦٠١	٦٨,٠٦٠,٦٩١	المجموع

١٨ - أموال مقترضة

يشمل هذا البند مبلغ ٢ مليون دينار تم الحصول عليها بموجب اتفاقية قرض موقعة مع البنك المركزي الأردني بمبلغ ٤ مليون دينار لمدة ١٥ عام بهدف استخدامها لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

حصلت شركة اجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠١٣ على قرض من الشركة الأردنية لإعادة تمويل القرض العقاري بمبلغ ٥ مليون دينار بمعدل فائدة ٤,٥٪، يتم دفع قيمة الفوائد المستحقة كل ستة أشهر أي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٤ و ٣٠ تموز ٢٠١٤، على أن يتم تسديد مبلغ القرض كاملاً بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠١٤. إن الغاية من هذا القرض هو تمويل عمليات الشركة.

يمثل رصيد العام ٢٠١٢ التزامات مقابل عقود اعادة شراء بمبلغ ٣٥,٩٦٦,٠٠٠ دينار كما في ٢١ كانون الأول ٢٠١٣ تم تنفيذها مع البنك المركزي الأردني بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٢ على سندات وأذونات خزينة أردنية قيمتها الاسمية ٣٦,٧٠٠,٠٠٠ دينار بسعر فائدة ٢,٥٪ استحققت بتاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٣ لاستخدامها في أنشطة تمويلية مؤقتة.

١٩ - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	الرصيد في بداية السنة	المصرف للسنة	المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة	
	٨,٣٦٤,٩٤٠	١,٦٢٤,٥٤٩	(١,٢٩٦,٥٤٦)	٨,٦٩٢,٩٤٣	مخصص تعويض نهاية الخدمة
	٣٦٢,٦٤٤	١٥٨,٥٤٦	(١٩٧,١٩٠)	٣٢٤,٠٠٠	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
	٨,٧٢٧,٥٨٤	١,٧٨٣,٠٩٥	(١,٤٩٣,٧٣٦)	٩,٠١٦,٩٤٣	المجموع
	٧,٤٢٣,٠٣٠	١,٢٠٦,٩٥٠	(٢٦٥,٠٤٠)	٨,٣٦٤,٩٤٠	مخصص تعويض نهاية الخدمة
	٣١٥,٦٦١	٦٠,٠٠٠	(١٣,٠١٧)	٣٦٢,٦٤٤	مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة
	٧,٧٣٨,٦٩١	١,٢٦٦,٩٥٠	(٢٧٨,٠٥٧)	٨,٧٢٧,٥٨٤	المجموع

٢٠ - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١٣	
	١٣,٤٩٣,٨٥٤	١٣,٤٩٣,٨٥٤	الرصيد بداية السنة
	١٧,١٨٠,٠٨٠	١٩,٩٥٩,١٧٢	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
	(١٣,٤٠٩,٩٥٢)	(١٤,٤٥٧,٦٩١)	ضريبة الدخل المدفوعة
	(٣,٠٩٦,١٤٠)	(٣,٩٦٥,٧٩٤)	دفعة بالحساب
	١٣,٤٩٣,٨٥٤	١٥,٠٢٩,٥٤١	الرصيد نهاية السنة

ب - مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحد ما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٧,١٨٠,٠٨٠	١٩,٩٥٩,١٧٢	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(٣١٥,٤١٠)	(٣٢٦,٦٣٠)	أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للسنة
(١٢٧,٢٤١)	(١,٠١٥,٨٦٨)	أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة للسنة
١٦,٧٣٧,٤٢٩	١٨,٦١٦,٦٧٤	المجموع

ج - الوضع الضريبي

- تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة حتى نهاية العام ٢٠١٢ لفروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية والتوصل لمخالصة نهائية لذلك العام بالإضافة إلى تسديد الدفعة النصف سنوية للعام ٢٠١٣.
- أما بما يخص فروع البنك في قبرص فقد تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة حتى نهاية العام ٢٠١٣.
- أما بما يخص فروع البنك في فلسطين فقد تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي ودفع الضريبة المستحقة حتى نهاية العام ٢٠١٢ وتم إجراء تسوية نهائية لفروع البنك في فلسطين حتى نهاية العام ٢٠١١ باستثناء العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.
- أما بالنسبة للشركات التابعة، فقد تم تقديم كشوفات التقدير الذاتي لشركة اجارة للتأجير التمويلي حتى نهاية العام ٢٠١٢ وتسديد الضرائب المعلنة بالإضافة الى الدفعة نصف السنوية، في حين تم تقديم كشف التقدير الذاتي للشركة المتحدة للعام ٢٠١٢ وتسديد الضرائب المعلنة بالإضافة لتسديد الدفعة نصف السنوية، وتم التوصل لتسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٩ وقامت الدائرة بمراجعة حسابات الشركة للعام ٢٠١٠ ولم يتم التوصل لتسوية نهائية عن ذلك العام بعد وقد تم قبول كشف التقدير الذاتي للعام ٢٠١١، كما تم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام ٢٠١٢ ولم يتم مراجعته بعد من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد .
- برأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك والشركات التابعة فإنه لن يترتب على البنك وفروعه وشركاته التابعة اية التزامات تفوق المخصصات المقيدة كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة .

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣		
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد بداية السنة
					أ - موجودات ضريبية مؤجلة
٢,٤١٤,٧٩٤	٢,٥٧٨,٧٦٩	٨,٥٦٦,٦٨١	١,٢٩٦,٥٤٦	١,٨١٣,٩١٥	مخصص تعويض نهاية الخدمة
١٨,٦٩٦	٤٩,٨٢٣	١٦٦,٠٧٠	-	١٠٣,٧٤٩	خسارة تدني عقارات
٢٠٠,٠٥٤	٢٠٠,٠٥٦	٨٣٣,٥٥٨	-	-	مخصص تدني ذمم مدينة - شركة تابعة
١٠٨,٧٩٢	٩٧,٢٠١	٣٢٤,٠٠٠	١٩٧,١٩٠	١٥٨,٥٤٦	مخصص قضايا مقامة على البنك
٨٧٦,٠٤٤	-	-	٢,٩٢٠,١٤٥	-	مخصص تدني أسهم ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة
-	١,٠١٩,١٦٢	٣,٤٢٣,٣٩٨	-	٣,٤٢٣,٣٩٨	خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣,٦١٨,٣٨١	٣,٩٤٥,٠١١	١٣,٣١٣,٧٠٧	٤,٤١٣,٨٨١	٥,٤٩٩,٦٠٨	المجموع
					ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *
٧٧١,١٩١	٢,٠٠٠,٦٢٥	٦,٥٩٧,٨٧٥	-	٤,٠٢٧,٢٣٨	احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة *
١,٠١٥,٨٦٨	-	-	٣,٤٢٥,١٦٣	-	أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	٢,٠٠٠,٦٢٥	٦,٥٩٧,٨٧٥	٣,٤٢٥,١٦٣	٤,٠٢٧,٢٣٨	المجموع

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية الموحدة .

ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢		٢٠١٣		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
١,٥٤٤,٨٣٥	٣,٣٠٢,٩٧١	١,٧٨٧,٠٥٩	٣,٦١٨,٣٨١	الرصيد في بداية السنة
٣٦٩,٤٦٥	٣٩٨,٢٦١	١,٢٣٥,٤٣٤	١,٦٥٠,٧٩٤	المضاف خلال السنة
(١٢٧,٢٤١)	(٨٢,٨٥١)	(١,٠٢١,٨٦٨)	(١,٣٢٤,١٦٤)	المستبعد خلال السنة
١,٧٨٧,٠٥٩	٣,٦١٨,٣٨١	٢,٠٠٠,٦٢٥	٣,٩٤٥,٠١١	الرصيد في نهاية السنة

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٦٣,٣٤٥,٣٣٧	٦٦,٠٣٤,٥٠٩	الربح المحاسبي - قائمة (ب)
١٠,٧٠٨,٣٢٣	١٦,٢٦٦,٢٨٣	يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا
٤,١٣٧,٩٤٤	١٧,٣٧١,٤٢٠	يطرح : ارباح غير خاضعة للضريبة
٦٩,٩١٥,٧١٦	٦٤,٩٢٩,٣٧٢	الربح الضريبي
		نسبة ضريبة الدخل الفعلية :
٪٣٠	٪٣٠	فروع البنك في الاردن
٪٢٠	٪٢٠	فروع البنك في فلسطين
٪١٠	٪١٠	فروع البنك في قبرص
٪٢٤	٪٢٤	الشركات التابعة

٢١ - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٧,١٢٣,٤٨٩	٨,٨١٩,٢٩٤	فوائد برسم الدفع
١,٣٥٣,١١٢	٨,١٤٠,٧٣٦	حوالات وارده
١,٢١٢,٥٥٤	٣,٢٦١,٤٧٩	ذمم دائنة (أ)
٥٧٨,٨٢٤	٥٦٦,٥٩٧	مصاريق مستحقة غير مدفوعة
٢,١٢٠,٦٩٩	٣,٦٦٦,٤٣٦	امانات مؤقتة - عملاء
٥,٦١٩,٢٢٧	١٦,٣٤٠,٦٨٩	امانات مؤقتة (ب)
٢,٢٤٣,١٦٨	٣,٣٤٢,٩٩٩	امانات مساهمين (ج)
٥,٤٣٧,٩٧٢	٦,٥٩٦,٧٤٦	شيكات مقبولة ومصدقة
١٥٢,٢٦٩	٢٨٠,٠٩٣	تأمينات صناديق حديدية
٢٩٤,٩٦٣	٢٨٥,١٤٢	امانات اكتتابات (د)
٣٠٦,٠١٢	-	ايداعات مؤسسين لتكوين رأس مال شركات
٩٩,٦٢٤	١٤٠,٤٣٩	مطلوبات/خسائر مشتقات مالية غير متحققة (ايضاح ٢٧)
١٣٩,٧٥١	١٧٣,٩٨٤	معاملات في الطريق
٩,٥١٠,٧٢٥	١٢,٧٣٢,٠٨٠	مطلوبات اخرى (أ)
٢٦,٢٠٤,٤٠١	٦٤,٣٢٦,٧١٤	المجموع

(أ) تتضمن الذمم الدائنة والمطلوبات الاخرى ارصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ ٥,٩٩٢,٧٥٤ دينار كما في ٢١ كانون الاول ٢٠١٢ (٢١ كانون الاول ٢٠١٢) .

(ب) يمثل هذا البند امانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ج) يشمل هذا البند حصيلة المتبقي من بيع الاسهم غير المكتتب بها و البالغة ١,١٣٦,٤٩٥ سهم بموجب السعر السوقي للسهم خلال عام ٢٠٠٦ ، حيث تم قيد فرق السعر السوقي للسهم عن سعر الاصدار و البالغ ٣ دينار كامانات مساهمين .

(د) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

٢٢- رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع ١٠٠ مليون دينار موزعا على ١٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ و٢٠١٢ .

٢٣- الاحتياطات

ان تفاصيل الاحتياطات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ و٢٠١٢ هي كما يلي :

أ - الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب - الإحتياطي الإختياري

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة ، ويستخدم الإحتياطي الإختياري في الاغراض التي يقرها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١٥٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الإحتياطي بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المدفوع ، لا يجوز استخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

د - إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة والذي يتم إحتسابه وإقتطاعه وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

وفيما يلي توزيع إحتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك :

دينار	٢٠١٣	٢٠١٢	
	١٠,٠٣٠,٥٢٥	١٠,١٥٦,٦٦٦	فروع البنك في الأردن
	١,٥٧٧,٨٠٤	١,٥٧٢,٥٦٢	فرع البنك في قبرص
	٢٣٩,١٦٦	٢٢١,٥٠٤	فروع البنك في فلسطين
	٢٩٤,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	الشركات التابعة
	١٢,١٤١,٤٩٥	١٢,١١٥,٧٢٢	المجموع

- ان الاحتياطات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

دينار	٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٣١ كانون الأول ٢٠١٢	اسم الإحتياطي
	٦٥,٦٢٢,٦٥٤	٥٩,٠١١,٣٥٠	مقيد التصرف به وفقاً لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك .
	١٨٥,٨٠٥	٧٧,٥٦٠	مقيد بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
	١٢,١٤١,٤٩٥	١٢,١١٥,٧٢٢	مقيد بموجب تعليمات البنك المركزي الاردني .

٢٤- صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

دينار	٢٠١٣	٢٠١٢	
	١,٥٩٩,٥٢٩	٥٠٣,٠٧٥	الرصيد في بداية السنة
	٤,٧٤٣,٦٧٢	١,٤٦٥,٩١٩	أرباح غير متحققة
	(١,٢٣٥,٤٣٤)	(٣٦٩,٤٦٥)	مطلوبات ضريبية مؤجلة
	٥,١٠٧,٧٦٧	١,٥٩٩,٥٢٩	الرصيد في نهاية السنة*

* يظهر احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة ٦٢٥,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ١٩١,٧٧١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ، وهو غير قابل للتحويل لقائمة الدخل الموحد .

٢٥- الأرباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٨٩,٠٢٦,٦٨٧	٩٤,٨٠٤,٧٧٨	الرصيد في بداية السنة
(١٠,٠٥٤)	(٥٦٣,٣٤٩)	(خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - إيضاح (٩)
٤٦,٣٥٥,٦١٥	٤٧,٤٩٦,٣٦٨	الربح للسنة - قائمة (ب)
(٢٠,٥٦٧,٤٧٠)	(١٩,٩٦٧,٩٢٠)	(المحول) إلى الإحتياطيات
(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٢٠,٠٠٠,٠٠٠)	أرباح موزعة (إيضاح ٢٦)
٩٤,٨٠٤,٧٧٨	١٠١,٧٦٩,٨٧٧	الرصيد في نهاية السنة

- تتضمن الأرباح المدورة ٣,٩٤٥,٠١١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل ٣,٦١٨,٣٨١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ ٥,٢٦٤,٦٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٥,٧٩٨,٤٠٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ ، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع ، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية .

٢٦- أرباح مقترح توزيعها

بلغت نسبة الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن العام الحالي ٢٠٪ من رأس المال المكتتب به و المدفوع أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار ، وهذه النسبة خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين بلغت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين في العام السابق ٢٠٪ من رأس المال المكتتب به والمدفوع ، أي ما يعادل ٢٠ مليون دينار أيضاً .

٢٧- الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار	٢٠١٢	٢٠١٣	
			تسهيلات ائتمانية مباشرة:
			للأفراد (التجزئة)
	٤,٦٣١	٢٠,١٦١	حسابات جارية مدينة
	٣,٨٣٨,٨٩٣	٥,٩٠٧,٠٣١	قروض وكمبيالات
	٧٢٩,٤١٤	٧٦٥,٥٤١	بطاقات الائتمان
	٩,١٦١,٣١٦	١١,٥٥٧,٢٩٥	القروض العقارية
			الشركات
			الكبرى
	١٤,٠٤٥,٤٠٨	١٤,٣٠٠,١٧٧	حسابات جارية مدينة
	٥٥,٥٠٣,٤٩١	٥٤,١٨٩,٧٠٨	قروض وكمبيالات
			الصغيرة والمتوسطة
	١,٤١٨,٨٦٧	٢,٠٨٤,٩٢٤	حسابات جارية مدينة
	٥,٧٨٠,٨٣٤	٩,٥٦١,٨٧٨	قروض وكمبيالات
	٩,٠٠٤,١٧٥	١٠,٩٠٥,٠٢٠	الحكومة والقطاع العام
	١,٠٥٢,٧٨٣	٣,٧٦١,١٧٨	أرصدة لدى بنوك مركزية
	٦,٣٧٥,٥٠٢	٧,٠٤٩,١٢٠	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	١٦,١٤٦,٨٠٠	١٨,١٨٥,١١٦	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	٤,٤٦١,٩٦٨	٣,٣٠٥,٦٠٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
	٣٤٩,٠٤١	٣٦٦,٣٨٠	أخرى
	١٢٧,٨٧٣,١٢٣	١٤١,٩٥٩,١٣٦	المجموع

٢٨- الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٦,٢٢١,٢٢١	٥,٧٦٦,٦٩٢	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
٢٦,٢٦٧,٢٦٨	٣٥,٠٨٩,٣٨٧	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٢,٤٤٦,٧٠٩	١,٩٢٥,٤٢٧	تأمينات نقدية
٤٠٨,٧٧٠	٧١٨,٣٢٢	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٢٦,١٧٨	٦٤٢,١٤٨	ودائع التوفير
١٣٨,٢٤٩	١٣٩,٦٨٣	شهادات إيداع
٨٩,١٣٥	١٥٤,٣٥٧	أموال مقترضة
٢,٤٩٠,٠٩١	٢,٣٠٥,١٣٦	رسوم ضمان الودائع
٩٠,١٦٤	٤٢,٤٨١	أخرى
٣٨,٤٧٧,٩٨٥	٤٦,٧٨٣,٦٣٣	المجموع

٢٩- صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٤,٤١٧,٩٩٠	٤,٤٣٩,١٤٠	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
٥,٥٧٢,٥٥٤	٦,٨٩٤,٧٠٩	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
٦٦٣,٥٠٦	٦٨٩,٤٥٣	عمولات أخرى
١٠,٦٥٥,٠٥٠	١٢,٠٢٣,٣٠٢	المجموع

٣٠- أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٨٣٩,٥٩٧	٦,٣٦٠,٢٨٥	ناتجة عن التداول / التعامل
١,٨١٧,٥٥٤	(٣,٢٧٦,٢٨٠)	ناتجة عن التقييم
٢,٦٥٧,١٥١	٣,٠٨٤,٠٠٥	المجموع

٣١ - (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

دينار

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) غير متحققة	(خسائر) متحققة	العالم ٢٠١٣
(٥١٢,١٥٧)	٢,٠٥٢,٠١٥	(١,٤٨٥,٢١٤)	(١,٠٧٨,٩٥٨)	أسهم شركات
(٥٩٠,٧٩٧)	-	(٥٨٢,٦٠٦)	(٨,١٩١)	اسناد قرض شركات
(١,١٠٢,٩٥٤)	٢,٠٥٢,٠١٥	(٢,٠٦٧,٨٢٠)	(١,٠٨٧,١٤٩)	المجموع
المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) أرباح غير متحققة	أرباح (خسائر) متحققة	العالم ٢٠١٢
١,٩١٢,٨٢٢	٢,١٣٤,٥٨٠	(٢٧٠,٨٤٥)	١٤٩,٠٨٧	أسهم شركات
٢,١١٢,٦٨٢	-	٢,٢٥٧,٦٤٠	(١٤٤,٩٥٨)	اسناد قرض شركات
٤,٠٢٥,٥٠٤	٢,١٣٤,٥٨٠	١,٨٨٦,٧٩٥	٤,١٢٩	المجموع

٣٢ - إيرادات أخرى

دينار

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٠٥,٩٠١	١٤٦,٥٥٣	ايجار الصناديق الحديدية
٥٨,٢٤٠	٥٦,٤٧٩	ايرادات طوابع
٢,٧١٣,٥٨٩	٣,٠٧٦,٥٨٥	ايرادات بطاقات الائتمان
٨٢٠,٧٠٢	٢٣٧,١٩٩	ديون معدومة مستردة
١,٠٥٥,٩٣٩	٩٥١,٦٠١	ايرادات تداول اسهم - شركة تابعة
٤,٩٩١	١٠٢,٢٦٠	ايجارات عقارات البنك
٣٥٣,٣٨٥	٣٥٨,٤٥٢	ايرادات اتصالات
١,٠٨٨,٤٧٤	٩١٢,٣٢٦	ايرادات حوالات
-	٣,٦٠٧,٥٠٨	ارباح بيع أسهم مستلمة
٣,٢٠٥,٥٠٥	٢,٧٨٠,٩٥٨	اخرى
٩,٤٠٦,٧٢٦	١٢,٢٢٩,٩٢١	المجموع

٣٣ - نفقات الموظفين

دينار

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠١٢	٢٠١٣	
١٨,٥٣٥,٥٩١	١٩,٩٨١,٣٨٦	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
١,٢٢٠,٨٢٤	١,٣٢٣,٣٢٦	المساهمة في الضمان الاجتماعي
٨١٠,٨٠٩	٩١٢,٢١٩	نفقات طبية
١٤٢,٣٧٧	١٢٩,٠٩٥	تدريب الموظفين
٢٩١,١٦٧	٣٤٦,٨٥٤	مياومات سفر
٦٥,٨٩٠	١٠٠,٦١١	نفقات التأمين على حياة الموظفين
٨٠,٤١٠	٩٤,٧٨٦	ضريبة مضافة
٢١,١٤٧,٠٦٩	٢٢,٨٨٨,٢٧٧	المجموع

٣٤ - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
١,٤٣٩,١٦٣	١,٦٥٦,١٨٩	ايجارات
٥٣٤,٢١٣	٦١٢,٢٦٤	قرطاسية
٦٨٤,٦٧٣	٩١٤,٣٧٠	دعاية و اعلان
١٤٧,٤٣٨	١٧٢,٤٤٧	اشتراقات
٩٣٢,٤٨٤	٩٥٥,٣٤٠	مصاريف إتصالات
١,٦٩٥,٢٢٢	١,٨٣٦,٩١٦	صيانة وتصليلحات
٥٩٨,٣٩٢	٦٦٦,٧٨٤	مصاريف تأمين
٧٥,١٥٨	٦١,٢٧٣	اتعاب ومصاريف قضائية
١,٠٢٩,٦٠٤	١,٢٢٤,٩٩٩	كهرباء ومياه وتدفئة
٣٠٣,٩١٦	٥٤٢,٠٦٨	رسوم وضرائب وطوابع
٢٠٦,٠٤٣	٢١٢,٠٦٢	اتعاب مهنية
١,٣٦٩,٧٢٧	١,٦٢٧,٨٧٨	مصاريف خدمات البطاقات
١٠٥,٥٥٣	١٣٩,٥٩٥	مصاريف نقل ومواصلات
١١٩,٣٨٨	١٨٨,٨٩٩	مصاريف خدمات المرسلين
٢٠٠,٢٠٥	١٨٤,١٣٥	خدمات الأمن والحماية
٤٦٣,٧٠٩	٤٦٤,٤٦٨	التبرعات والمسؤولية الاجتماعية
٦٨,٨٤٧	٨٣,٢٦٤	ضيافة
٨٩,٥٠٠	٦٥,٠٠٠	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة
١٢١,٩٨٧	-	مخصص تدني أسهم مستلمة وفاء لديون مستحقة
١,٣٧٤,٦٠٩	٢,٣٦٢,٨٦٢	أخرى
١١,٥٥٩,٩٤١	١٣,٩٧٠,٨١٣	المجموع

٣٥ - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٤٦,٣٥٥,٦١٥	٤٧,٤٩٦,٣٦٨	الربح للسنة العائد لمساهمي البنك - قائمة (ب)
سهم	سهم	
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
دينار/ سهم	دينار/ سهم	
-/٤٦٤	-/٤٧٥	حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك : (اساسي ومخفض)

٣٦ - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
٢٢١,٥٧٨,٧٧١	٣٥٣,٩٣٧,٠٠٤	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
١,٥٣٨,٥٣٠	١,٨٥٦,١٦٢	أرصدة مقيدة السحب - إيضاح (٥)
٢٧٤,٧٤٤,٣٨٣	٢٦٨,٩٨٠,١٨١	المجموع

٣٧ - مشتقات مالية

ان تفاصيل المشتقات المالية القائمة هي كما يلي :

دينار

أجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق					قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة الى ٣ سنوات	من ٢ الى ١٢ اشهر	خلال ٣ اشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)			
٣١ كانون الأول ٢٠١٣							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة:							
-	-	-	(١٩,٨٦٦,٤٨٩)	(١٩,٨٦٦,٤٨٩)	-	١,٣٥٧	عقود بيع آجلة بعملات اجنبية
-	-	-	-	-	-	-	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	(١٩,٨٦٦,٤٨٩)	(١٩,٨٦٦,٤٨٩)	-	١,٣٥٧	
عقود شراء آجلة بعملات اجنبية							
-	-	-	٢٠,٠٠٥,٥٧٢	٢٠,٠٠٥,٥٧٢	(١٤٠,٤٣٩)	-	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	٢٠,٠٠٥,٥٧٢	٢٠,٠٠٥,٥٧٢	(١٤٠,٤٣٩)	-	
-	-	-	١٣٩,٠٨٣	١٣٩,٠٨٣	(١٤٠,٤٣٩)	١,٣٥٧	المجموع

أجال القيمة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق					قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	
أكثر من ثلاث سنوات	من سنة الى ٣ سنوات	من ٢ الى ١٢ اشهر	خلال ٣ اشهر	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)			
٣١ كانون الأول ٢٠١٢							
مشتقات مالية محتفظ بها للمتاجرة:							
-	-	-	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	-	٦٢٤,١٣٩	عقود بيع آجلة بعملات اجنبية
-	-	-	(١٧٣,٤٦٤)	(١٧٣,٤٦٤)	(٢,٨٧١)	-	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	(٦٤,٣٤٣,٤٦٢)	(٦٤,٣٤٣,٤٦٢)	(٢,٨٧١)	٦٢٤,١٣٩	
عقود شراء آجلة بعملات اجنبية							
-	-	-	٦٣,٦٤٢,٦١١	٦٣,٦٤٢,٦١١	(٩٦,٧٥٣)	-	عقود مستقبلات آجلة
-	-	-	١٧٣,٤٦٤	١٧٣,٤٦٤	-	٢,٩٠٧	
-	-	-	٦٣,٨١٦,٠٧٥	٦٣,٨١٦,٠٧٥	(٩٦,٧٥٣)	٢,٩٠٧	
-	-	-	(٥٢٧,٣٨٧)	(٥٢٧,٣٨٧)	(٩٩,٦٢٤)	٦٢٧,٠٤٦	المجموع

تدل القيمة الاعتبارية (الإسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق او مخاطر الائتمان.

٣٨ - المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة :

المجموع		الطرف ذو العلاقة			
٢٠١٢	٢٠١٣	أخرى**	المدراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة*	شركات شقيقة
					بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :
١,٢٨٢,٨٥٨	١,٨٨٢,٣٦٢	٥٠٠,١٧٥	١,١٨٩,٨٦٥	١٩٢,٣٢٢	- تسهيلات ائتمانية مباشرة*
٢١٧,٢٦٦,٤٦٨	٢١٢,٧٨٠,٥٢١	-	-	٢١٢,٦٩٤,٥٠١	٨٦,٠٢٠ ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٨٧,٧٢٥,٢٥٩	١١٢,٧٩٢,٧٦١	١,٨٢٨,٩٢٧	١,١٥٠,٠٣٠	١٠٩,٨٠٢,٨٠٤	- ودائع
١٤٠,٨٢٧	٢٨٢,٨٠٢	٢٨٢,٨٠٢	-	-	- التأمينات النقدية
١٣,٠٧٨,٣٢٥	١٣,٢٢٠,٤١٠	١,٨٢٥,٣٦٢	-	١١,٣٩٥,٠٤٨	- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٦,٢٤٠,٣٢٢	١٩,٠٣٠,٤٦٤	٢,٢٠٤,٤٦٤	-	-	١٦,٨٢٦,٠٠٠ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٤,٣٢٦,٨٤٤	٤,٣٢٢,١٧٢	-	-	٤,٣٢٢,١٧٢	- موجودات مالية بالكلفة المطفأة
					بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :
١٦٢,٤٧٠	٩٣,٢٢٠	٦٢,٩٢٠	-	٣٠,٣٠٠	- كفالات
١,٢٧٦,٢٠٠	٤,٢٥٤,٠٠٠	٤,٢٥٤,٠٠٠	-	-	- إتمادات

المجموع		الطرف ذو العلاقة			
٢٠١٢	٢٠١٣	أخرى**	المدراء التنفيذيين	اعضاء مجلس الادارة*	شركات شقيقة
					بنود قائمة الدخل الموحد :
٨٨٨,٢٦٩	٣٨٤,٥٨٢	٣١,٩٨٤	٦٧,٨٢٢	٢٨٤,٧٦٦	- فوائد وعمولات دائنة***
٥,٠١٥,٩٢٧	٦,٣٢٤,١٧٢	١٠٥,٦٣٠	٢٦,٢٦٥	٦,١٥٧,٦١٦	٣٤,٦٦٢ فوائد وعمولات مدينة****
١,٤٣٧,٣٩١	١,٥٣٨,٠٤٨	١٩٩,٩٠٠	-	-	١,٣٣٨,١٤٨ توزيعات أرباح موجودات مالية

* ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لاعضاء مجلس الادارة مبلغ ١٠٦,٦٠١ دينار يخص ائتمان ممنوح لاعضاء مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٢٦٧,٦٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

* من ضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين مبلغ ٣١٩,٩٠١ دينار يخص ائتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل ٥٧,٥٩١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ .

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس ادارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٢/٧٪ إلى ٨٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ٢٥/١٪ إلى ٥/٤٪ .

- ينوب عن البنك عضوان في مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وأربعة أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي .

٣٩- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية الموحدة

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ .

٤٠- ادارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات و الإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و المخاطر) . و يقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر (Risk Appetite) .

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها و التوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة ادارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة ادارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية و التشغيلية و السوقية و السيولة (ضمن إطار الموجودات و المطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية و الخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق و المخاطر ضمن مجلس الإدارة . ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي .

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية ، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها ، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة و سياسات و إجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها ، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم و مواصفات التسهيلات، و من العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات و مصادر السداد .

- يتم اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، و لدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية و كذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيدا عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest) ، و بما يضمن صحة و استقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان و توافر ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك .

- سياسات و إجراءات واضحة و فعالة لإدارة و تنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة و قابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان و أي شروط ائتمانية و متطلبات تعاقدية (Covenants) و كذلك مراقبة الضمانات و تقييمها بشكل مستمر .

- سياسات و إجراءات كافية تضمن تقييم و إدارة الائتمان غير العامل و تصنيفه و تقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني و السلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.

- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة و ملاحظتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا .

- يتحدد نوع و حجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، و ذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول و معايير التقييم .

- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا ، تطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض ، عدا انه

- يتم و لدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم .

- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل ، و بشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك .

- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق و معتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه و بما يساعد في قياس و تصنيف مخاطر العملاء و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات و تسعير التسهيلات .

- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية و غير المالية المختلفة، و يتم مراجعة و تقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر و بالتنسيق مع الدوائر المعنية .

- لدى البنك ضوابط و سقوف محددة و موثقة بسياسات و إجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف و ضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دوريا و تعدل ان لزم . حيث يوجد سقوف محددة و معتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك ، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة و تحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها و تصنيفاتها المختلفة و أي تركيز بها و كذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية و أيضا مع القطاع المصرفي .

يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني و عملاء ذوي العلاقة ، و يتم التعامل معهم بشكل مجمع و يتم إبداء عناية و مراقبة خاصة و الإفصاح بشكل صريح و واضح عنهم عند اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك. هذا و تعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة و يشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الادارة و كذلك لا يتم منحهم أي معاملة تفضيلية عن عملاء البنك .

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى) .

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد
١٨١,٦٦٥,٣٩٨	٣٢٩,٣٠٢,٠٩٧	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	٣,٥٦٢,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية المباشرة:
٥٦,٥٠٦,٢٤٦	٦٤,٨٨٠,٩٣٨	للأفراد
١٦٠,٧٠٠,٨١٠	١٧١,٥٣٤,٧٥٣	القروض العقارية
		للشركات
٩٧٧,٦٩٤,٦٥٧	٨٤٩,٩٠٢,٧٩٨	الشركات الكبرى
٦٣,١٣٩,٣٨٨	٧٧,٢١٨,٠٦٠	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMES)
١٥٨,٢١٨,٤٢١	١٦٤,٦٥١,٧٩٠	للحكومة والقطاع العام
		سندات وأسناد وأذونات:
٦٨,٦٠٢,٣٥٣	٦٢,٨٤٣,٤٠٧	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	موجودات مالية مرهونة
٣٠,٧٤٣,٨١٩	١٥,٠٧٣,٥٨٣	موجودات أخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد
١٩٢,٩٩٢,٤٧٧	٢٠٩,٢٧٨,٥٤٧	كفالات
٩٢,٢٠٠,٩١٧	١٠٣,٣٢١,٦٧٨	اعتمادات
١٣,٨٨٢,٩٣٣	٢١,٥٨٤,٨٤٩	قبولات
٨٥,٠٨٠,٩٤٣	٨٦,٢٤٤,٧٦٦	سقوف تسهيلات غير مستغلة
٢,٦٢٧,٠٧٥,٠٣٩	٢,٧٥٧,٢٥٧,٧٦٦	المجموع

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

دينار

المجموع	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	سندات وأذونات	الموجودات الأخرى	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	٢٠١٣ كانون الأول
					الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٧٢١,٨٨٣,٨٤٥	٣٢٩,٣٠٢,٠٩٧	٣٢٨,٧٧٤,٢٤٢	-	٥٣,٨٩٧,٧٤٨	٢,١٢٥,٣٧٤	٦,٢٩١,١٢٩	١,١٧٥,٠٣٣	٣١٨,٢٢٢	متدنية المخاطر
١,٤٦٨,٣٤٧,٧٨٢	٢٦٠,٢٩٢,٧٤٧	٧٥,١٩٦,٩١٨	١٥,٠٧٣,٥٨٣	١١٠,٧٥٤,٠٤٢	٧٣,٧٧٧,٢٠٠	٧٧٧,٧٣٠,٩١٤	٩٢,٤٧٨,٨٠٧	٦٣,٠٤٣,٥٧١	مقبولة المخاطر
									منها مستحقة (*):
٦,١٨٣,٣٤٧	-	-	-	-	٧٧٩,٠٩٢	٣,٧٧٦,٩٨٧	١٢٤,٨٧٩	١,٥٠٢,٣٨٩	لغاية ٣٠ يوم
١٦,٠٩١,٩١٥	-	-	-	-	٣,٩٨٧,٠٢٣	١٠,٨٧٤,٢١٩	٢٣١,٨٨٧	٩٩٨,٧٨٦	من ٣١ لغاية ٦٠ يوم
١٠٨,٠٧١,٠٠٦	-	-	-	-	١,٦٩٢,١٩٣	٢٧,٢١٧,٥٨٨	٧٨,٢٩٨,٧٢٨	٨٦٢,٤٩٧	تحت المراقبة
									غير عاملة :
٥,١٥٠,٧٢٨	-	-	-	-	٩٣,٥٦٨	٣,٧٢٤,٣٤٤	٣٥٩,٧٤٢	٩٧٣,٠٧٤	دون المستوى
١١,٨٣٩,٢١٦	-	-	-	-	١٥٩,٦٣٧	١٠,٨٩٧,٣٨١	٣٤٢,٠٧٣	٤٤٠,١٢٥	مشكوك فيها
٨٦,٢٤٥,٣٤٨	-	-	-	-	٦٥٤,٦٢٨	٨٠,٣٧٢,٨٥٢	٣,٣٨٣,٥١٠	١,٨٣٤,٣٥٨	هالكة
٢,٤٠١,٥٣٧,٩٢٥	٥٨٩,٥٩٤,٨٤٤	٤٠٣,٩٧١,١٦٠	١٥,٠٧٣,٥٨٣	١٦٤,٦٥١,٧٩٠	٧٨,٥٠٢,٦٠٠	٩٠٦,٢٤٤,٢٠٨	١٧٦,٠٣٧,٨٩٣	٦٧,٤١١,٨٤٧	المجموع
٥٦,١٢٥,٥٧٨	-	-	-	-	١,٢٠٤,٧٢٢	٤٨,٢٠٢,٩٥٥	٤,٢٧٨,٤٣٧	٢,٤٣٩,٤٦٤	ينزل: مخصص التدني
٨,٥٨٤,٤٢١	-	-	-	-	٧٩,٨١٨	٨,١٢٨,٤٥٥	٢٢٤,٧٠٣	١٥١,٤٤٥	فوائد معلقة
٢,٣٣٦,٨٢٧,٩٢٦	٥٨٩,٥٩٤,٨٤٤	٤٠٣,٩٧١,١٦٠	١٥,٠٧٣,٥٨٣	١٦٤,٦٥١,٧٩٠	٧٧,٢١٨,٠٦٠	٨٤٩,٩٠٢,٧٩٨	١٧١,٥٣٤,٧٥٣	٦٤,٨٨٠,٩٣٨	الصافي
									التصنيف الائتماني :
١٠٨,٣٤٦,٧١٧	٩٩,٩٨٠,٩٥٣	٨,٣٦٥,٧٦٤							من AAA الى A-
٨٣,٨٢٠,٠١١	٢٦,٨١٦,٣٨٥	٥٧,٠٠٣,٦٢٦							من BBB+ الى B-
٣٨,١٨٧,٥٢٨	٢٨,٣٦٠,٠٠٠	٩,٨٢٧,٥٢٨							أقل من B-
١١٩,٤٧١,١٢٤	١٠٥,١٣٥,٤٠٩	١٤,٣٣٥,٧١٥							غير مصنف
٦٤٣,٧٤٠,٦٢٦	٣٢٩,٣٠٢,٠٩٨	٣١٤,٤٣٨,٥٢٨							حكومات وقطاع عام
٩٩٣,٥٦٦,٠٠٥	٥٨٩,٥٩٤,٨٤٥	٤٠٣,٩٧١,١٦٠							المجموع
									٢٠١٢ كانون الأول
٤٩٧,١٧٤,١١٢	١٨١,٦٦٥,٢٩٨	٢٤٦,٣٨٤,٦١٢	-	٥٥,٣١٠,٧٠٤	١,٩٩١,٦٧١	١١,٤٥٢,٦١٨	٨٨,٩٨٧	٢٧٩,٢٢٢	متدنية المخاطر
١,٥٧٥,٤٣١,٠٦٣	٢٩٧,٢٩١,١٧١	٧٠,٤٧٣,٢٤٧	٣٠,٧٤٣,٨١٩	١٠٢,٩٠٧,٧١٧	٥٦,٥٦٦,١٧١	٨٥٨,٨٠٠,٩٥١	١٠٣,٠٧١,٣٧٩	٥٥,٤٧٦,٥٠٨	مقبولة المخاطر
									منها مستحقة (*):
٥,٥٣٥,٨٤٠	-	-	-	-	٨٩٨,٧٦٥	٣,١١٢,٥٤٥	٦٨,٧٦٥	١,٤٥٤,٧٦٥	لغاية ٣٠ يوم
١٦,٥١٦,٨٢٨	-	-	-	-	٤,٦٥٤,٣٢٨	٩,٨٧٦,٥٤٧	٧٦,٩٨٧	١,٩٠٨,٩٧٦	من ٣١ لغاية ٦٠ يوم
١٠٠,١٤٠,٣٠٦	-	-	-	-	٤,٥٦٧,٤٢٢	٤٤,٥٧٤,٣٥٠	٥٠,٥٧٥,٦٥٩	٤٢٢,٨٦٥	تحت المراقبة
									غير عاملة :
١,٧٧٤,٨٧١	-	-	-	-	٥٨٣,٢٩٢	٣٥٤,٥٠٠	٢٤٨,٤٢٣	٥٨٨,٦٥٦	دون المستوى
١٩,٢٣١,٨٠٨	-	-	-	-	١٠١,٣٠٥	١٨,٤٩٢,٥٤٦	٤٢٠,٠٩٢	٢١٧,٨٦٥	مشكوك فيها
١٢٥,٥٥٤,٤٨٥	-	-	-	-	٤٩٦,٥٧٨	١١٠,٥٤٢,٧١٩	١٣,٠٠٩,١١٢	١,٥٠٦,٠٧٦	هالكة
٢,٣١٩,٣٠٦,٦٤٥	٤٧٩,٠٥٦,٤٦٩	٣١٦,٨٥٧,٩٥٩	٣٠,٧٤٣,٨١٩	١٥٨,٢١٨,٤٢١	٦٤,٣٠٦,٤٤٩	١,٠٤٤,٢١٨,٦٨٤	١٦٧,٤١٣,٦٥٢	٥٨,٤٩١,١٩٢	المجموع
٦٥,٢٤٨,٣٥٤	-	-	-	-	٩٩٩,٠٧٤	٥٦,٤٥٢,٩٧١	٥,٨٤٨,٢٠٠	١,٩٤٨,٠٠٩	ينزل: مخصص التدني
١١,١٤٠,٦٢٢	-	-	-	-	١٦٧,٩٨٧	١٠,٠٧١,٠٥٦	٨٦٤,٦٤٢	٣٦,٩٢٧	فوائد معلقة
٢,٢٤٢,٩١٧,٧٦٩	٤٧٩,٠٥٦,٤٦٩	٣١٦,٨٥٧,٩٥٩	٣٠,٧٤٣,٨١٩	١٥٨,٢١٨,٤٢١	٦٣,١٢٩,٣٨٨	٩٧٧,٦٩٤,٦٥٧	١٦٠,٧٠٠,٨١٠	٥٦,٥٠٦,٢٤٦	الصافي
									التصنيف الائتماني :
٨٦,٧٩٥,٤١٩	٨١,٧٩٦,٣٥٣	٤,٩٩٩,١٦٦							من AAA الى A-
١٠٢,٠٧٧,٧٤٣	٥٧,٥٦٥,٣٨١	٤٤,٥١٢,٣٦٢							من BBB+ الى B-
٧,١٥٥,٢٢٢	-	٧,١٥٥,٢٢٢							أقل من B-
١٧١,٨٣٦,١٢٤	١٥٨,٠٢٩,٥٢٧	١٣,٨٠٦,٥٩٧							غير مصنف
٤٢٨,٠٤٩,٩١٠	١٨١,٦٦٥,٣٩٨	٢٤٦,٣٨٤,٦١٢							حكومات وقطاع عام
٧٩٥,٩١٤,٤٢٨	٤٧٩,٠٥٦,٤٦٩	٣١٦,٨٥٧,٩٥٩							المجموع

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.
- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة، ايداعات لدى البنوك، سندات وأذونات خزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الاقل خلال عامين ، اما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة استناداً الى اسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الاردني ويتم احتسابها بشكل افرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في اي حال من الاحوال :

المجموع	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الافراد	
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
٣١ كانون الأول ٢٠١٣						
الضمانات مقابل :						
٩,٩٠٩,٧٥٨	-	٢,١٢٥,٣٧٤	٦,٢٩١,١٢٩	١,١٧٥,٠٣٣	٣١٨,٢٢٢	متدنية المخاطر
٥١٥,٠٨٨,٦٧٠	٢٦,٣٧١,٠٠١	١١,١٢٨,٠١٣	٣٥٣,١٠٥,٨٦٢	٩١,٥٩٩,١٥٣	٣٢,٨٨٤,٦٤١	مقبولة المخاطر
٩٥,٢٧٧,٤٦٧	-	١,٢٦٠,١٩٠	١٤,٩٢٣,٦٣٣	٧٨,٢٩٨,٧٢٨	٧٩٤,٩١٦	تحت المراقبة
غير عاملة :						
١,٣٨٦,٢٠٦	-	٥٦,٣٨٧	٤٥٩,٠٠٠	٣٥٩,٧٤٢	٥١١,٠٧٧	دون المستوى
٩,٤٥٣,٥٦٦	-	٣٤,٧٦٥	٨,٩٩٩,٠٧٤	٣٤٢,٠٧٣	٧٧,٦٥٤	مشكوك فيها
١٣,٧٩٢,٧٣٩	-	٢٠٩,٠٣٣	٨,٧٦٥,٠٩٨	٣,٣٨٣,٥١٠	١,٤٣٥,٠٩٨	هالكة
٦٤٤,٩٠٨,٤٠٦	٢٦,٣٧١,٠٠١	١٤,٨١٣,٧٦٢	٣٩٢,٥٤٣,٧٩٦	١٧٥,١٥٨,٢٣٩	٣٦,٠٢١,٦٠٨	المجموع
منها :						
٣٢,١٣٥,٠٠٦	-	٤,٢٧٨,٧٧٨	٢٣,٣٧٥,٨٨٩	١,٢٨٤,١٥٨	٣,١٩٦,١٨١	تأمينات نقدية
٧,٨٩٩,٥٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,٨٩٩,٥٠٠	-	-	كفالات بنكية مقبولة
٤٦٨,٥٣٨,٠٦٦	٢٢,٣٧١,٠٠١	٦,٠٥٠,٣٩٩	٢٦٢,٣٨١,١٢٣	١٧٣,٨٧٤,٠٨١	٣,٨٦١,٤٦٢	عقارية
١٠٧,٥٠٦,٣٧٤	-	١,٦٢٨,٥٩٨	١٠٠,٥٥٨,٨١٤	-	٥,٣١٨,٩٦٢	أسهم متداولة
٢٨,٨٢٩,٤٦٠	-	٢,٨٥٥,٩٨٧	٢,٣٢٨,٤٧٠	-	٢٣,٦٤٥,٠٠٣	سيارات وآليات
٦٤٤,٩٠٨,٤٠٦	٢٦,٣٧١,٠٠١	١٤,٨١٣,٧٦٢	٣٩٢,٥٤٣,٧٩٦	١٧٥,١٥٨,٢٣٩	٣٦,٠٢١,٦٠٨	المجموع
٣١ كانون الأول ٢٠١٢						
الضمانات مقابل :						
١٣,٨١٣,٤٩٧	-	١,٩٩١,٦٧١	١١,٤٥٣,٦١٨	٨٨,٩٨٧	٢٧٩,٢٢١	متدنية المخاطر
٥٤٥,٤٥٦,٥٠٦	-	١١,٣٩٥,٢٠٤	٤٠٣,٥٦٥,٧٤٨	٩١,٢٨٣,٧١٦	٢٨,٠٧٣,٨٧٣	مقبولة المخاطر
٨٦,٢٢٤,٩٥٣	-	١٢٤,٢١٧	٣٥,٢١٣,٥٩١	٤٣,٥٥٧,١٩٣	٣٢١,٤٨٦	تحت المراقبة
غير عاملة :						
٦٣٦,١٠٣	-	٢٥,٠٠٠	-	٢٤٨,٤٢٣	٣٦٢,٦٨٠	دون المستوى
٤٩٤,٩٧١	-	٣٧,٨٠١	-	١٨,٤٢٦,٧٢٣	٥٦,٨٧٨	مشكوك فيها
٥٥,٦٧٠,٠٩٩	-	١٢٦,٧٠١	٤١,١٥٦,٨٧٧	١٣,١٤٩,١١٢	١,٣٧٧,٤٠٩	هالكة
٧٠٢,٣٠٦,١٢٩	-	١٣,٧٠٠,٥٩٤	٤٩١,٣٨٩,٨٣٤	١٦٦,٧٤٤,١٥٤	٣٠,٤٧١,٥٤٧	المجموع
منها :						
١٠٤,٠٢٩,٣٠٦	-	٣,٦٩٤,٦٧٠	٩٧,٤٦٥,٨٥٦	٨٨,٩٨٧	٢,٧٧٩,٧٩٣	تأمينات نقدية
٨,٢٥٤,٠٠٠	-	-	٨,٢٥٤,٠٠٠	-	-	كفالات بنكية مقبولة
٤٤٠,٩١٣,٦٢١	-	٥,٥٠٠,٠٩٩	٢٦٥,٧١٠,١١٠	١٦٦,٦٥٥,١٦٧	٣,٠٤٨,٢٤٥	عقارية
١٢١,٢٤٦,٣١٨	-	١,٨٧٠,٩٠٧	١١٤,٢٥٧,٦٢٨	-	٥,١١٧,٧٨٣	أسهم متداولة
٢٧,٨٦٢,٨٨٤	-	٢,٦٣٤,٩١٨	٥,٧٠٢,٢٤٠	-	١٩,٥٢٥,٧٢٦	سيارات وآليات
٧٠٢,٣٠٦,١٢٩	-	١٣,٧٠٠,٥٩٤	٤٩١,٣٨٩,٨٣٤	١٦٦,٧٤٤,١٥٤	٣٠,٤٧١,٥٤٧	المجموع

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة خلال السنة الحالية ٢٩,٢٥٢,٠١٠ دينار (٢٥,٠٢٧,٤٤٤ دينار للعام ٢٠١٢) .

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة مبلغ ٥٩,٧٨٦,٦٢٧ دينار خلال العام ٢٠١٢ (٦١,٢٢٤,٢٨٤ دينار للعام ٢٠١٢) .

سندات وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ :

الاجمالي	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطلقة	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف
٢,١٥٨,٩٠٥	-	٢,١٥٨,٩٠٥	Fitch	AA
٤,٧٩٦,٥٨٧	٤,٧٩٦,٥٨٧	-	Fitch	A
٧,٦٠٥,٧٦٩	٦,٣٠٤,٧٨٢	١,٣٠٠,٩٨٧	Fitch	BBB
٧,٧٩٧,٦١٢	٧,٠٩٢,١١٤	٧٠٥,٤٩٨	Fitch	BB-
-	-	-	Fitch	BBB-
٤٢٥,٣٧٢	-	٤٢٥,٣٧٢	Fitch	CC
١,٤١٠,٢٧٢	١,٤١٠,٢٧٢	-	Moody's	A1
١١,٦٨٨,٤٩٦	٥,٤٣٦,٩٦٦	٦,٢٥١,٥٣٠	Moody's	B1
٣,٥٤٥,٠٠٠	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	Moody's	B3
١٢,٠٧٩,٠٩٨	-	١٢,٠٧٩,٠٩٨	Moody's	Ba3
٢,٢١٩,٥٦٩	٢,٢١٩,٥٦٩	-	Moody's	Baa1
٤,١٥١,٥٦٩	٣,٥٢٠,٥٥٢	٦٣١,٠١٧	Moody's	Baa2
٢,٤١١,٧٤٦	٢,١٠٣,٦٠٣	٣٠٨,١٤٣	Moody's	Baa3
٣,٥٩١,٢٣٥	٣,٥٩١,٢٣٥	-	Moody's	Caa1
٣,٤١٢,٧٦٣	-	٣,٤١٢,٧٦٣	Moody's	Caa2
٥,٥٠٤,٧٦٨	٥,٥٠٤,٧٦٨	-	S&P	B+
٢,٣٩٨,١٥٨	-	٢,٣٩٨,١٥٨	S&P	CC
٣١٤,٤٣٨,٥٢٨	٢٩٤,٩١٦,٧٧٠	١٩,٥٢١,٧٥٨	-	حكومية
١٤,٣٣٥,٧١٥	٤,٢٣٠,٥٣٥	١٠,١٠٥,١٨٠	-	غير مصنفة
٤٠٣,٩٧١,١٦٠	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	٦٢,٨٤٣,٤٠٧		الاجمالي

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي :

الاجمالي	دول أخرى	امريكا	أفريقيا*	آسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	المنطقة الجغرافية
٣٢٩,٣٠٢,٠٩٧	-	-	-	-	١,٤٢٩,٣١٢	١٧,٤٢٥,٠٥٢	٣١٠,٤٤٧,٧٢٢	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	٤٩٤,١٥٢	٧٥,٦٥٩,٧٢٣	-	١٨٢,٥٧١	٢٩,٧٩٤,٤٦٧	١٤١,٣٨٩,٠٢١	٩,٢١٠,٠٦٨	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	-	-	-	١٧,٧٢٥	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
								التسهيلات الائتمانية المباشرة :
٦٤,٨٨٠,٩٢٨	-	-	-	-	-	٢٢١,٠٥٨	٦٤,٦٥٩,٨٨٠	للأفراد
١٧١,٥٢٤,٧٥٢	-	-	-	-	١,٥٥٠,٧٦٠	٢٢٨,٦٨١	١٦٩,٧٤٥,٣١٢	القروض العقارية
								للشركات:
٨٤٩,٩٠٢,٧٩٨	-	-	-	-	١٥٩,٦٦٥,٣٦٥	٨,٤٣٥,٢٤٠	٦٨١,٨٠٢,٢٩٢	الكبرى
٧٧,٢١٨,٠٦٠	-	-	-	-	-	٩٢٣,٩٣٦	٧٦,٢٩٤,١٢٤	الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
١٦٤,٦٥١,٧٩٠	-	-	-	-	-	-	١٦٤,٦٥١,٧٩٠	للحكومة والقطاع العام
								سندات وأذونات :
٦٢,٨٤٣,٤٠٧	-	-	-	٣٣,١٢٣,٤٦٦	١,١٠٩,٤٣٣	-	٢٨,٦١٠,٥٠٨	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٣٤١,١٢٧,٧٥٣	-	-	-	١٨,٣١٨,٣٩٤	١٨,١٩٥,٦٢٣	-	٣٠٤,٥٦٣,٧٣٦	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطلقة
١٥,٠٧٢,٥٨٣	-	-	-	-	٢,٠٧٥,٨٢٩	٢٥٢,٧٩٥	١٢,٧٤٤,٩٥٩	موجودات أخرى
٢,٣٣٦,٨٢٧,٩٦٦	٤٩٤,١٥٢	٧٥,٦٥٩,٧٢٣	-	٥١,٦٩٢,١٦٦	٢١٣,٨٢٠,٦٨٠	١٧٢,٤٣٠,٧٩٢	١,٨٢٢,٧٣٠,٤٠٢	الاجمالي / للسنة الحالية
٢,٢٤٢,٩١٧,٧٦٩	٨٠,٢٩٧	٥٤,٩٢١,٢٢٠	-	٢٠,٩٣١,٧٦١	٢٦٥,٧٦٥,٦٢٣	٢٢٩,٥٦٦,٤٢٥	١,٦٧١,٦٨٢,٤٣٣	الاجمالي / أرقام المقارنة

* باستثناء دول الشرق الأوسط .

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي :

دينار

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	خدمات	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٢٢٩,٢٠٢,٠٩٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٩,٢٠٢,٠٩٧
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٥٦,٧٢٠,٠٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٦,٧٢٠,٠٢٢
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢,٥٦٢,٧٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥٦٢,٧٢٥
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	٢٢,٢٠٨,٥٢١	٣١٤,٢٧٥,٥٩٢	٢٢٢,٩٦٨,١٨٢	١٩٥,٥٢٥,١٠٠	١٧١,٥٢٤,٧٥٠	٦,٩٢٣,٤٤٧	٥١,٩٢٨,٨٧٩	٦٠,٤٩١,٩٧٦	١٧١,٢١١,٨٩١	١,٢٢٨,١٨٨,٢٢٩
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٠,٤٥٤,٧٤٠	-	٢٢,٠٠١,٠٠٦	-	٤٢٥,٣٧٢	-	-	-	٩,٩٦٢,٢٨٩	٦٢,٨٤٢,٤٠٧
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطلأة	٢٩,٨٠٥,٢٤٩	-	٩٤٨,١٢٤	-	-	-	-	-	٣٠٠,٣٧٤,٢٧٠	٢٤١,١٢٧,٧٥٢
موجودات أخرى	٦,١٩٨,٦٨٦	٢,٧٧٠,٨٦٦	٢,٥١٢,٢٨٦	٣,٥٩٠,٧٤٥	-	-	-	-	-	١٥,٠٧٢,٥٨٢
الاجمالي / للسنة الحالية	٦٩٨,٢٦٢,١٤٠	٣١٧,١٤٦,٤٥٩	٢٤٩,٤٣٠,٦٠٨	١٩٩,١١٥,٨٤٥	١٧١,٩٦٠,١٢٢	٦,٩٢٣,٤٤٧	٥١,٩٢٨,٨٧٩	٦٠,٤٩١,٩٧٦	٤٨١,٥٤٨,٤٥٠	٢,٢٢٦,٨٢٧,٩٢٦
الاجمالي / أرقام المقارنة	٤٠٨,٩٢٧,٠١٦	٢٧٧,٦٩٤,٥٨١	٢٩٩,٢٨٥,٦٢٦	٢٠٤,٨٠٩,٥٠٢	١٦٢,٦٥٩,١٢١	٧,٨٥٢,٩٣٥	٤٦,٠٩٤,٧٤٤	٥٠,١٤٧,٢٢٧	٥٨٥,٤٢٦,٨٩٧	٢,٢٤٢,٩١٧,٧٦٩

٤/أ- مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغيير في أسعار السوق كالتغيير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحد .

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets at Fair Value though Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

٤/ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغيير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

للعام ٢٠١٣			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(١,٨٤٦,٥٠٧)	(١,٤٣٦,٩٥٣)
يورو	١	٢٤,١٣٥	(٢٨,٠٨٥)
جنيه استرليني	١	(٥٧,٥٠٨)	-
ين ياباني	١	(١٣,٦٩٢)	-
عملات اخرى	١	٣٩,٣٩٣	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	١,٨٤٦,٥٠٧	٥٢٥,٢٨٨
يورو	١	(٢٤,١٣٥)	٢,٦٧٠
جنيه استرليني	١	٥٧,٥٠٨	-
ين ياباني	١	١٣,٦٩٢	-
عملات اخرى	١	(٣٩,٣٩٣)	-
للعام ٢٠١٢			
العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	١,٠٢٧,٤٦٤	(٣,٠٩٩,٣٧١)
يورو	١	(٩٧,٠٠٥)	(٧٣,٢٨٨)
جنيه استرليني	١	(٦٩,٨٠٥)	-
ين ياباني	١	٩,٨٦٣	-
عملات اخرى	١	٤٨,٠١٨	-
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية) %	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
دولار امريكي	١	(١,٠٢٧,٤٦٤)	٥٦١,٥٧٤
يورو	١	٩٧,٠٠٥	٢,٠٥٧
جنيه استرليني	١	٦٩,٨٠٥	-
ين ياباني	١	(٩,٨٦٣)	-
عملات اخرى	١	(٤٨,٠١٨)	-

- مخاطر العملات :

يظهر الجدول ادناه العملات التي يتعرض البنك لها واثرتغير محتمل ومعقول على اسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك الى لجنة الاصول والالتزامات وكذلك مجلس الادارة.

العملة	التغير في سعر صرف العملة (%)		الأثر على الأرباح والخسائر		الأثر على حقوق الملكية	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
يورو	٥	٥	(٤,٣٨٣)	١,٩١٧	-	-
جنيه استرليني	٥	٥	٥,٨٧٣	(٤٥٧)	-	-
ين ياباني	٥	٥	٢,١٢٨	١,٨٨٢	-	-
عملات اخرى	٥	٥	١٧٢,٧١٢	١٢,٦٧٨	-	-

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهام بسبب التغير في قيمة مؤشرات الاسهم وتغير قيمة الاسهم.

المؤشر	التغير في المؤشر (%)		الأثر على الأرباح والخسائر		الأثر على حقوق الملكية	
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢
مؤشر سوق عمان	٥	٥	٣٢٠,٢٧٩	١٣,٢٠٣	-	-
مؤشر سوق فلسطين	٥	٥	٦,١٤٩	١٨,٩٨٧	-	-
مؤشر سوق دبي	٥	٥	٣٨,٦٦٥	٣٢,٨٦١	-	-
مؤشر سوق السعودية	٥	٥	٧٢,٣٥٢	-	-	-
مؤشر سوق قطر	٥	٥	١١٢,٧٣٢	-	-	-
مؤشر سوق الكويت	٥	٥	٧٨,٣٠٨	-	-	-
المؤشر	٢٠١٢		٢٠١٢		٢٠١٢	
مؤشر سوق عمان	(٥)	(٥)	٧٨٢,٠٢٢	٦١,٥٥٢	-	-
مؤشر سوق فلسطين	(٥)	(٥)	٣,٢٩٠	٤,٦٦٦	-	-
مؤشر سوق الكويت	(٥)	(٥)	١٦٣,٢١٤	-	-	-
مؤشر سوق دبي	(٥)	(٥)	٣٤,٧٦٦	٢٢,١٨٧	-	-

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفترات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد ايها اقل لتقليل المخاطر في اسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

دينار

المجموع	عناصر بدون فائدة	٢ سنوات او أكثر	فجوة إعادة تسعير الفائدة			من شهر الى ٣ أشهر	اقل من شهر	٣١ كانون الأول ٢٠١٣
			من سنة الى ٢ سنوات	من ٦ أشهر الى سنة	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر			
الموجودات :								
٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	١٧,٧٧٤,١٩٢	-	-	-	-	-	٣٥٠,٢٦٩,١٣٣	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	١٨,٠٤٠,٧٢٧	-	-	-	-	١٥٠,٧٠٣,٤٥٣	٨٧,٩٨٥,٨٤٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٥٦٢,٧٢٥	-	-	٣,٥٤٥,٠٠٠	-	١٧,٧٢٥	-	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٣٢٨,١٨٨,٣٣٩	-	٤٦,٢٧٠,٠١٢	٥٣,٣٠٠,٥٣٤	٥٩٦,٦٠٥,٩٩٥	١١٣,٦٣١,٥٩٢	١١٩,٩٢٦,٢٠١	٣٩٨,٤٥٤,٠٠٥	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
٧٨,٢٦٤,٩٣٧	١٥,٤٢١,٥٣٠	٧,٦٤١,٠٧٧	٢٩,١١٠,٤٣٥	١٩,٥٢١,٧٥٧	٢,١٥٨,٩٠٥	٨٦٦,٢٣٣	٣,٥٤٥,٠٠٠	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
٢٧,٢٧٣,٦٢٢	٢٧,٢٧٣,٦٢٢	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
٣٤١,١٢٧,٧٥٣	-	٣٣,٣٦٥,٠٤٧	١٦٠,٣٣٧,١٦٧	٦٦,٦٠٩,٣٨٥	٤٢,٨٨٧,٧٤٢	١٧,٣٦٢,٩١٨	٢٠,٥٦٥,٤٩٤	موجودات مالية بالكلفة المفضلة
١٤,٦٥٧,٦٠٥	١٤,٦٥٧,٦٠٥	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
٣,١٩٧,١٨٦	٣,١٩٧,١٨٦	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
٣,٩٤٥,٠١١	٣,٩٤٥,٠١١	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
١٢٧,٤٧٥,٢٣٣	١١٢,٣٣٥,٧٣٤	-	-	-	٤,٩٤٢,٢٤٦	٩,١٨٥,٩٥٩	٧١١,٢٨٤	موجودات اخرى
٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨	٢١٢,٩٤٥,٦٠٧	٨٧,٢٧٦,١٣٦	٢٤٦,٢٩٣,١٣٦	٦٨٢,٧٣٧,١٣٧	١٦٣,٦٣٨,٢١٠	٢٩٨,٠٤٤,٧٦٤	٨٦١,٥٣٠,٧٥٨	اجمالي الموجودات
المطلوبات :								
٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	٤,٦١٣,٨٦٩	-	-	-	-	٢٠,٨٩٥,٢٣٦	٣٤٩,٢٣٣,١٣٥	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١	٤٠٦,٧٦٢,٢٨٢	-	٧١,٠٤٠,٧٣١	٤٥,١٣٣,١٠١	١٤٧,٣١٨,٩٥٦	٢٩٤,٦٧٦,٤١٥	٦٣٦,٩٣٣,١٤٦	ودائع عملاء
٦٨,٠٦٠,٦٩١	١١,٦٨٠,١٦٨	-	٥,٥٣٣,٠٩٧	٤,٤٤٤,٣٨٨	٥,٦٨٥,٤٠٤	٧,٨٩٠,٠٤٤	٣٢,٨٢٧,٥٩٠	تأمينات نقدية
٨,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	-	أموال مقترضة
٩,٠١٦,٩٤٣	٩,٠١٦,٩٤٣	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١٥,٠٢٩,٥٤١	١٥,٠٢٩,٥٤١	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبية الدخل
٢,٠٠٠,٦٢٥	٢,٠٠٠,٦٢٥	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٦٤,٣٢٦,٧١٤	-	٩,٠٠٥,٢٨٤	٦,٣٠٩,٦٩٤	٨,٣١٩,٩٥٥	٥,٨٨٥,٤٣٠	٦,٥٣٩,٤٨١	٢٨,٢٦٦,٨٧٠	مطلوبات أخرى
٢,١٤٣,١٣١,٣٨٥	٤٤٩,١٠٣,٤٢٨	٩,٠٠٥,٢٨٤	٨٢,٨٨٣,٥٢٢	٦٢,٨٩٧,٤٤٤	١٥٨,٨٨٩,٧٩٠	٣٣٣,٠٠١,١٧٦	١,٠٤٧,٣٥٠,٧٤١	اجمالي المطلوبات
٤٠٩,٣٣٤,٣٦٣	(٢٣٦,١٥٧,٨٢١)	٧٨,٢٧٠,٨٥٢	١٦٣,٤٠٩,٦١٤	٦١٩,٨٣٩,٦٩٣	٤,٧٤٨,٤٢٠	(٣٤,٩٥٦,٤١٢)	(١٨٥,٨١٩,٩٨٣)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
٣١ كانون الأول ٢٠١٢								
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢٦٤,٤٠٨,٦٧٧	٨٦,٣١٥,٣٩٠	٢٣٤,١٣١,٥١٨	٧٠١,٢٩٩,٢٥٦	١٤٣,٢٨٩,٠٦٣	٢٧١,٨٤٥,٧٤١	٦٠٨,٢٤٧,٨١١	اجمالي الموجودات
٢,٠٢٠,٥٠٨,٨٦٣	٤١٨,٠٠٧,٤٧٩	٣,٨٦٦,٠٢٧	٥٥,١٠٠,٨١٩	١٧٣,٢٣٨,٢٦٤	٢٦١,٤٩٢,٥٣٤	٢٨٥,٨٢٧,٥٨٧	٨٢٢,٩٧٦,٠٥٤	اجمالي المطلوبات
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	(١٥٢,٥٩٨,٨٠٢)	٨٢,٤٤٩,٣٦٣	١٧٩,٠٢٠,٦٩٩	٥٢٨,٠٦٠,٨٩٢	(١١٨,٢٠٣,٤٧١)	٨٦,٠١٨,١٥٤	(٢٢٤,٦٢٨,٢٤٤)	فجوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

دينار

دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	بن ياباني	أخرى	اجمالي
٣١ كانون الأول ٢٠١٣					
الموجودات :					
٧٤,٩٤٥,٦٠٩	٥,٦٢١,٥٤٠	١,٢٤٣,٨٥٥	-	٢,١٠٤,٨٨٦	٨٣,٩١٥,٨٩٠
١٦٩,٢٥٧,٤٦٤	٢٠,٧٤٠,٩٩٩	١١,٩٠٠,١٨١	١,٦١٦,٤٧٠	١١,٥٥٤,٦٧٧	٢١٥,٠٦٩,٧٩١
٣,٥٦٢,٧٢٥	-	-	-	-	٣,٥٦٢,٧٢٥
٣٣٤,٢١٨,٣١٩	٨,٤٣٠,٦١٦	-	١,٤٩٨,٩٢٨	٣١٩,٠٢٢	٣٤٤,٤٦٦,٨٨٥
٣,١٨١,٠٦٤	١٤,٦٨٩	-	-	١٧,٦٧٤,٧٣٤	٢٠,٨٧٠,٤٨٧
١٠٠,٣٥٥,٧٦٢	٤,٧٩٦,٥٨٧	-	-	٢٠,٥٣٥	١٠٥,١٧٢,٨٨٤
٤٠,٣٤١,٣٩٣	-	-	-	٧,٣٤٣,٨٥٥	٤٧,٦٨٥,٢٤٨
١٠١,٧٤٢	-	-	-	-	١٠١,٧٤٢
٨,٥٦٨	-	-	-	-	٨,٥٦٨
٥,١٦٧,٦٩٩	١١٩,٤٣٠	-	٨٨٦	٦٠,٠٦٩	٥,٣٤٨,٠٨٤
٧٣١,١٤٠,٣٤٥	٣٩,٧٢٣,٨٦١	١٣,١٤٤,٠٣٦	٣,١١٦,٢٨٤	٣٩,٠٧٧,٧٧٨	٨٢٦,٢٠٢,٣٠٤
المطلوبات :					
٣٢٤,٩٠٢,٧٣٧	٢١,٤٥٤,٢٢٨	(٥,٤١٦)	١,٧٤١,٣٨٠	٦,٥١٩	٣٤٨,٠٩٩,٤٤٨
٣٢٥,٧٤١,٥٤٣	١٦,٧٦٧,٧٥٦	١٢,٦٠٠,٨٩٢	٢٠٥,٠٦٩	١٣,٩٩٩,٥٢٩	٣٦٩,٣١٤,٧٨٩
٢٠,٢٢١,٤٤٣	١,٥٩٨,١٩٨	٤٠١,٧١٧	١٧٩,٠٥٣	٦٩١,٨٩٣	٢٣,٠٩٢,٣٠٤
٦٤,٤٥١	-	-	-	-	٦٤,٤٥١
١١,٤٥٧,٦٦٠	١٣٢,٧١٧	٢٩,١٦٥	١,٦٦٥	٢٨٩,١٣٠	١١,٩١٠,٣٣٧
٦٨٢,٣٨٧,٨٣٤	٣٩,٩٥٢,٨٩٩	١٣,٠٢٦,٣٥٨	٢,١٢٧,١٦٧	١٤,٩٨٧,٠٧١	٧٥٢,٤٨١,٣٢٩
٤٨,٧٥٢,٥١١	(٢٢٩,٠٣٨)	١١٧,٦٧٨	٩٨٩,١١٧	٢٤,٠٩٠,٧٠٧	٧٣,٧٢٠,٩٧٥
١٨٧,٠٥٢,٣١٧	١٦,٢٧٧,٥١٥	٨٢٣,٦٤٠	٢,٢٠٤,٩٧٥	٨,٥١٢,٧٧٧	٢١٤,٨٧١,٢٢٤
دولار أمريكي					
٢١ كانون الأول ٢٠١٢					
الموجودات :					
٤٠,٠٥٠,٢١٢	٦,٧٢٦,٧٧٤	٥٧٦,٨٢٧	-	٤,١٠٩,٥٢٢	٥١,٤٦٣,٣٣٥
٢٢٢,٦٤٧,٢١٠	٦,٥٤٢,٧٣١	٣,٨٧٤,٥٧٨	٧١,٢٧١	٢٦,٩٤٧,٧٤٥	٢٦٠,٠٨٤,٥٢٥
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	-	-	-	١٤,١٩٧,٧٢٥
٢٩٤,٨١٢,٢٩٣	١٠,١١١,٩٥٠	-	١,٦١٥,٧٩٨	٥,٢٠٤,٠٩٨	٤١١,٧٤٤,١٣٩
٥١٦,٦٥٥	١٦,٦٤٠	-	-	١٤,٨١٢,٤٢٢	١٥,٣٤٥,٧١٧
٣٠,٨٥٥,٦٣٧	٤,٥٩٤,٩٣١	-	-	٢٠,١١٥	٣٥,٤٧٠,٦٨٣
٤٥,٠٩٠,٢٦٨	-	-	-	٤,١١٢,٢٥١	٤٩,٢٠٢,٥١٩
١١٣,٧٠٧	-	-	-	-	١١٣,٧٠٧
١٢,٢٨١	-	-	-	-	١٢,٢٨١
٦,٣١٨,٨١٧	١١٧,٢٦٢	١٠٢	٦,٠٢٨	٢١,٩١٩	٦,٤٦٤,١٣٨
٧٥٤,٦١٤,٩٠٥	٢٨,١١١,٢٨٨	٤,٤٥١,٥٠٧	١,٦٩٣,١٠٧	٥٥,٢٢٨,٠٧٢	٨٤٤,٠٩٨,٨٧٩
المطلوبات :					
٣٩٢,٢٧٥,١٠٤	٣٢٩,٦١٥	-	٢٤٧,٥٤٨	٤,٧١٦,٣٧٤	٣٩٧,٥٦٨,٦٤١
٣٥٦,٥٦٨,٥٠٩	٣٠,٢٢٠,٨٠٥	١٤,٣٤٩,٦٩٧	٢١٧,٦٩٨	١٢,١١٤,٤٢٤	٤١٣,٤٧١,١٣٢
٢٠,٦٥٢,٧٦٢	٢,٠٦٧,٥٥٧	٣٩٤,٢٦٧	٤٨,١٠٥	٢,٢٧٢,٢٨٧	٢٥,٤٣٥,٩٧٨
٦٤,٤٥٢	-	-	-	-	٦٤,٤٥٢
٤,٧٣٠,٧٥٦	١٣٠,٦٦٨	٣٣,٢٧٤	(١٨,١٦٢,٧٣٣)	١٧,٩٥٢,٥٢٨	٤,٦٨٥,٥٠٣
٧٧٤,٢٩١,٥٨٣	٢٢,٧٤٨,٦٤٥	١٤,٧٧٧,٢٣٨	(١٧,٦٤٩,٣٨٢)	٣٧,٠٥٧,٦٢٣	٨٤١,٢٢٥,٧٠٧
(١٩,٦٧٦,٦٧٨)	(٤,٦٣٧,٣٥٧)	(١٠,٣٢٥,٧٣١)	١٩,٢٤٢,٤٨٩	١٨,١٧٠,٤٤٩	٢,٨٧٢,١٧٢
١٦٦,٨١٠,١٧٤	٢١,٨٠٥,٢٧٩	١,٠١٧,٣٥٠	٨٦٤,٨١٣	٢,٢٥٨,٢٢٥	١٩٢,٧٥٥,٨٤١

٤/ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) .

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

- تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية .

دينار

المجموع	عناصر بدون استحقاق	اكثر من ٢ سنوات	من سنة الى ٢ سنوات	من ٦ أشهر الى سنة	من ٣ أشهر الى ٦ أشهر	من شهر الى ٣ أشهر	اقل من شهر	
٢١ كانون الأول ٢٠١٣								
المطلوبات:								
٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	-	-	-	-	٢٠,٨٩٥,٢٣٦	-	٣٥٣,٩٣٧,٠٠٤	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١	-	-	٧١,٠٤٠,٧٣١	٤٥,١٣٣,١٠١	١٤٧,٣١٨,٩٥٦	٢٩٤,٦٧٦,٤١٥	١,٠٤٣,٦٩٥,٤٢٨	ودائع عملاء
٦٨,٠٦٠,٦٩١	-	-	٥,٥٣٣,٠٩٧	٤,٤٤٤,٣٨٨	٥,٦٨٥,٤٠٤	٧,٨٩٠,٠٤٤	٤٤,٥٠٧,٧٥٨	تأمينات نقدية
٨,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٨,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	أموال مقترضة
٩,٠١٦,٩٤٣	٩,٠١٦,٩٤٣	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١٥,٠٢٩,٥٤١	-	-	-	-	١١,٣١١,٥٢٠	-	٣,٧١٨,٠٢١	مخصص ضريبة الدخل
٢,٠٠٠,٦٢٥	٢,٠٠٠,٦٢٥	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٦٤,٣٢٦,٧١٤	-	٩,٠٠٥,٢٨٤	٦,٣٠٩,٦٩٤	٨,٣١٩,٩٥٥	٥,٨٨٥,٤٣٠	٦,٥٣٩,٤٨١	٢٨,٢٦٦,٨٧٠	مطلوبات أخرى
٢,١٤٣,١٣١,٣٨٥	١١,٠١٧,٥٦٨	٩,٠٠٥,٢٨٤	٩٠,٨٨٣,٥٢٢	٥٧,٨٩٧,٤٤٤	١٩١,٠٩٦,٥٤٦	٣٠٩,١٠٥,٩٤٠	١,٤٧٤,١٢٥,٠٨١	المجموع
٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨	١٢٥,٩٢٧,٣٢٠	٥١٦,٣٠٣,٦٥٤	٤٨٩,٦٠١,٧٩٧	٢٠٨,٦٧٤,٢٥٧	١٣٦,٥٨٨,٩١٨	٣٢٩,٢٢٦,٨٦٧	٧٤٦,١٤٢,٩٣٥	مجموع الموجودات
٢١ كانون الأول ٢٠١٢								
المطلوبات:								
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	-	-	-	١٠٢,٧٨١,٠٢٢	٩٢,٥٤٢,٤٩٥	-	٢٢١,٥٧٨,٧٧١	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٢٦٧,٢٨١,٠٦٧	-	-	٤٦,٧٥٦,٧٢٩	٥٢,٨٢٧,٦٨٨	١٣٠,٤٧٢,٨١٨	٢٧٢,٩٩٠,٤٨٧	٨٦٣,٢٢٢,٣٤٥	ودائع عملاء
١٤٩,١٤٦,٦٠١	-	-	٥,٥٥٠,٤٣٦	١٢,٩٥٢,٢٩٦	٥,٥١٠,٢٣٢	٦,٠٦٦,٤٠٢	١١٨,٠٦٧,١٢٢	تأمينات نقدية
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	أموال مقترضة
٨,٧٢٧,٥٨٤	٨,٧٢٧,٥٨٤	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
١٢,٤٩٣,٨٥٤	-	-	-	-	١٠,٦٢٩,٩٠٠	-	٢,٨٦٣,٩٥٤	مخصص ضريبة الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	١,٧٨٧,٠٥٩	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٦,٢٠٤,٤٠١	٢,٧٠١,٩٠١	٣,٨٦٦,٠٢٧	٢,٧٩٣,٦٥٤	٢,٦٧٧,٣٤٧	٤,٢٧٧,٢٨٢	٥,٧٧٠,٦٩٧	١٤,١١٥,٣٩٢	مطلوبات أخرى
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	١١,٤٢٩,٤٨٥	٣,٨٦٦,٠٢٧	٥٥,١٠٠,٨١٩	١٧٥,٠٢٥,٤٢٣	٢٤٣,٤٣٤,٩٢٨	٢٨٥,٨٢٧,٥٨٧	١,٢٥٥,٨٢٤,٥٩٥	المجموع
٢,٤٠٩,٦٢٧,٤٥٦	١١٠,١٣٠,٦٧٧	٥٤٠,٢٧٩,٧٠٧	٤٧٦,٢٢٨,٧٢٧	٢٢٧,٣٨٣,٠٦٥	٩٢,٢٨٠,٤٦٩	٢٨٠,٥٦٥,٩٤٠	٦٨١,٧٦٨,٨٧١	مجموع الموجودات

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية من تاريخ القوائم المالية الموحدة :

دينام	لغاية شهر	من شهر الى ٣ أشهر	من ٣ اشهر الى ٦ أشهر	الاجمالي
	٣١ كانون الاول ٢٠١٣			
	المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	٩,٥١٨,٠٨٠	١٠,٣٤٧,٠٥٢	-	١٩,٨٦٥,١٣٢
	٣١ كانون الاول ٢٠١٢			
	المشتقات للمتاجرة:			
- مشتقات العملات	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)	-	-	(٦٤,١٦٩,٩٩٨)

ثالثاً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :

دينام	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	٣١ كانون الاول ٢٠١٣			
الإعتمادات والقبولات	١٢٤,٩٠٦,٥٢٧	-	-	١٢٤,٩٠٦,٥٢٧
السقوف غير المستغلة	٨٦,٢٤٤,٧٦٦	-	-	٨٦,٢٤٤,٧٦٦
الكفالات	٢٠٩,٢٧٨,٥٤٧	-	-	٢٠٩,٢٧٨,٥٤٧
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	٦١,٩٧٩	١,٧٥٨,٩٧٧	٨,٨٦٦,٣٥٧	١٠,٦٨٧,٣١٤
المجموع	٤٢٠,٤٩١,٨١٩	١,٧٥٨,٩٧٧	٨,٨٦٦,٣٥٧	٤٣١,١١٧,١٥٤
	٣١ كانون الاول ٢٠١٢			
الإعتمادات والقبولات	١٠٦,٠٨٣,٨٥٠	-	-	١٠٦,٠٨٣,٨٥٠
السقوف غير المستغلة	٨٥,٠٨٠,٩٤٣	-	-	٨٥,٠٨٠,٩٤٣
الكفالات	١٧٥,٢٦٩,٦١٨	١٧,٧٢٢,٨٥٩	-	١٩٢,٩٩٢,٤٧٧
التزامات عقود الايجارات التشغيلية	٥٦,٥٠٣	٢,٠٤٨,٩٧١	٤,٥٧٩,٢١٦	٦,٦٨٤,٦٩٠
المجموع	٣٦٦,٤٩٠,٩١٤	١٩,٧٧١,٨٣٠	٤,٥٧٩,٢١٦	٣٩٠,٨٤١,٩٦٠

٤١ - معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ - يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك كما يمتلك البنك شركة تابعة تختص بخدمات الوساطة المالية وشركة تابعة تختص بخدمات التأجير التمويلي كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة :

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك .
- الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا تنطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه .
- خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة والاستشارات المالية .
- خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات .

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

دينار

المجموع								
٢٠١٢	٢٠١٣	اخرى	التأجير التمويلي	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الافراد	
١١٧,٥٧٤,٠٤٦	١٢٣,٠١٣,٣٨٦	٦,٣٨٨,٤٦٧	٢,٤٤٠,٥٥٨	٥٩٢,٥٧٢	٢٢,٤٢٦,١٨٨	٦٧,٨١٥,٠٠٨	١٢,٢٤٩,٥٩٢	اجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)
١٨,٠٥٠,٨٠٥	١٦,٥٥١,٠٧٤	-	-	-	-	١٦,٤٨٢,١٣٤	٦٨,٩٤٠	ينزل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
٩٩,٥٢٣,٢٤١	١٠٦,٤٦٢,٣١٢	٦,٣٨٨,٤٦٧	٢,٤٤٠,٥٥٨	٥٩٢,٥٧٢	٢٢,٤٢٦,١٨٨	٥١,٣٣٢,٨٧٤	١٢,٢٨٠,٦٥٢	نتائج أعمال القطاع
٣٦,١٧٧,٩٠٤	٤٠,٤٢٧,٨٠٣	٣٨,٩٨٢,٣٧٢	٦٧٤,٣٥٨	٧٧١,٠٧٢	-	-	-	ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات
٦٢,٣٥٥,٣٣٧	٦٦,٠٣٤,٥٠٩	(٢٢,٥٩٢,٩٠٦)	١,٧٦٦,٢٠٠	(١٧٧,٤٩٩)	٢٢,٤٢٦,١٨٨	٥١,٣٣٢,٨٧٤	١٢,٢٨٠,٦٥٢	الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
١٦,٧٣٧,٤٢٩	١٨,٦١٦,٦٧٤	١٨,٢١٢,٥٢٧	٤٢٣,٨٨٨	(١٩,٧٥١)	-	-	-	ينزل : ضريبة الدخل للسنة
٤٦,٦٠٧,٩٠٨	٤٧,٤١٧,٨٣٥	(٥٠,٨٠٦,٤٤٣)	١,٣٤٢,٣١٢	(١٥٧,٧٤٨)	٢٢,٤٢٦,١٨٨	٥١,٣٣٢,٨٧٤	١٢,٢٨٠,٦٥٢	الربح للسنة - قائمة (ب)
٢,٤٢٧,٤٩٨	٤,٢٤٦,٩٠٤	٤,٢٤٦,٩٠٤	-	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
٢,٢٠٣,٩٤٤	١,٧٨٥,٦١٨	١,٧٨٥,٦١٨	-	-	-	-	-	الاستهلاكات والاطفاءات
٢,٣٨١,٠٠١,٩٣٩	٢,٥٣٦,٠٣٥,٨١٣	-	٣٠,١٩٨,٣٧٢	٢٩,١٥٢,٣٢٢	١,٠٩٢,٥١٣,٢٨٧	١,١٠٤,٢٦٤,٣٨٩	٢٧٨,٩٠٧,٤٣٢	موجودات القطاع
٢٨,٦٣٥,٥١٧	١٦,٤٢٩,٩٣٥	١٦,٤٢٩,٩٣٥	-	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨	١٦,٤٢٩,٩٣٥	٣٠,١٩٨,٣٧٢	٢٩,١٥٢,٣٢٢	١,٠٩٢,٥١٣,٢٨٧	١,١٠٤,٢٦٤,٣٨٩	٢٧٨,٩٠٧,٤٣٢	مجموع الموجودات
١,٩٩١,٥٩٢,٥٩٠	٢,١١٤,٧٤٨,٢٠١	-	٣٠,١٩٨,٣٧٢	٢٩,١٥٢,٣٢٢	٢٨٤,٨٢٢,٨٦٥	٧٠٩,٤٤٥,٨٥٢	٩٦١,١١٨,٧٧٩	مطلوبات القطاع
٢٨,٩١٥,٢٧٢	٢٨,٣٨٣,١٨٤	٢٨,٣٨٣,١٨٤	-	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
٢,٠٢٠,٥٠٨,٨٦٢	٢,١٤٣,١٣١,٣٨٥	٢٨,٣٨٣,١٨٤	٣٠,١٩٨,٣٧٢	٢٩,١٥٢,٣٢٢	٢٨٤,٨٢٢,٨٦٥	٧٠٩,٤٤٥,٨٥٢	٩٦١,١١٨,٧٧٩	مجموع المطلوبات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في قبرص وفلسطين .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

دينار

المجموع		خارج المملكة		داخل المملكة		
٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	
١١٧,٥٧٤,٠٤٦	١٢٣,٠١٣,٣٨٦	١٨,٧٨٤,٤١٢	١٣,٨٨٨,٩٦٩	٩٨,٧٨٩,٦٣٤	١٠٩,١٢٤,٤١٧	إجمالي الدخل - قائمة (ب)
٢,٤٢٧,٤٩٨	٤,٢٤٦,٩٠٤	-	-	٢,٤٢٧,٤٩٨	٤,٢٤٦,٩٠٤	المصاريف الرأسمالية
٢,٠٢٠,٥٠٨,٨٦٢	٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨	٧١٥,٥٨١,٩٨٠	٥١١,١٠٩,٧١١	١,٦٩٤,٠٥٥,٤٧٦	٢,٠٤١,٣٥٦,٠٣٧	مجموع الموجودات

٤٢ – ادارة رأس المال:

أ – وصف لما يتم اعتباره ك رأس مال

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، رأسمال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي . ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الاول يسمى رأس المال الاساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع ، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني ، الاختياري ، علاوة الاصدار وعلاوة اصدار اسهم الخزينة) ، الأرباح المدورة بعد استثناء اي مبالغ تخضع لاي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء اسهم الخزينة ، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . اما الجزء الثاني رأس المال الاضائي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الاجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الادوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين ، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر اذا كان موجبا و يطرح بالكامل اذا كان ساليا .

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

ويطرح الاستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (اذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس اموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الاخرى.

ب – متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الايفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، و ان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن ٦٪ ، اما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها .

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من ارباحه الصافية في الملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي و المتعلقة بما يلي:

١ - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢ - نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة.

٣ - نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج – كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعميد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة ويعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية، ومن اجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الادارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن ١٤٪ .

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال و يراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي . وذلك اضافة الى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي : حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء ، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبموجب لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك .

لا يتم توزيع أي ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل ، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع السنة السابقة :
دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
الف دينار	الف دينار	
		بنود رأس المال الاساسي :
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٥٩,٠١١	٦٥,٦٢٣	الاحتياطي القانوني
١٠٦,٤٧٦	١١٩,٦٩٩	الاحتياطي الاختياري
٦٧,٩٩٧	٧٤,٩٢٩	الارباح المدورة (بعد تخفيض الأرباح المقترح توزيعها والموجودات الضريبية المؤجلة)
-	-	حقوق غير المسيطرين
		يطرح منه :
٢٥,٢٣٤	٢٣,٦٦٣	المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني
٢,٢٢٧	٣,١٩٧	الشهرة و الموجودات غير الملموسة
٧,٤٢٠	٦,٣٥١	٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين والشركات المالية والاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى
٥٥١	٦١٣	العقارات المستملكة التي تزيد فترة استملاكها عن اربع سنوات او اكثر من سنتين و اقل من اربع سنوات بدون موافقة البنك المركزي
-	-	العجز في رأس المال الإضافي
٢٩٨,٠٥٢	٣٢٦,٤٢٦	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضائي :
١٢,١١٦	١٢,١٤١	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
٧٨	١٨٦	احتياطي تقلبات دورية
		احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٧٢٠	٢,٢٩٨	بنسبة ١٠٠٪ من التغير السالب أو ٤٥٪ من أصل التغير الموجب
-	-	العجز في رأس المال الإضافي
		يطرح منه :
٧,٤٢٠	٦,٣٥١	٥٠٪ من الاستثمارات في شركات التامين والشركات المالية والاستثمارات ذات الاهمية في الشركات الاخرى
٣٠٢,٥٤٦	٣٣٤,٧٠١	مجموع رأس المال التنظيمي
١,٨٦١,٢٥٢	٢,٠٣٧,٤٦٨	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
٪١٦/٣١	٪١٦/٤٣	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي
٪١٦/٠١	٪١٦/٠٢	نسبة رأس المال الاساسي *

* تم احتساب راس المال الاساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

٤٣ - حسابات إدارة لصالح العملاء

لا يوجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٤ - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

دينار	المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	٣١ كانون الأول ٢٠١٣
				الموجودات:
	٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	-	٣٦٨,٠٤٣,٣٢٥	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	-	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	٣,٥٦٢,٧٢٥	٣,٥٤٥,٠٠٠	١٧,٧٢٥	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	١,٣٢٨,١٨٨,٣٣٩	٧٤١,٦٢٠,٢٨٩	٥٨٦,٥٦٨,٠٥٠	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
	٧٨,٢٦٤,٩٣٧	٥٢,١٧٣,٠٤٠	٢٦,٠٩١,٨٩٧	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
	٢٧,٢٧٣,٦٢٢	٢٧,٢٧٣,٦٢٢	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
	٣٤١,١٢٧,٧٥٣	٢٢١,٦٨٦,٢٧٢	١١٩,٤٤١,٤٨١	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	١٤,٦٥٧,٦٠٥	١٤,٦٥٧,٦٠٥	-	ممتلكات و معدات بالصافي
	٣,١٩٧,١٨٦	٣,١٩٧,١٨٦	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
	٣,٩٤٥,٠١١	٣,٩٤٥,٠١١	-	موجودات ضريبية مؤجلة
	١٢٧,٤٧٥,٢٢٣	٩١,٧١٨,٨٠٢	٣٥,٧٥٦,٤٢١	موجودات أخرى
	٢,٥٥٢,٤٦٥,٧٤٨	١,١٥٩,٨١٦,٨٢٧	١,٣٩٢,٦٤٨,٩٢١	مجموع الموجودات
				المطلوبات:
	٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	-	٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
	١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١	٧١,٠٤٠,٧٣١	١,٥٣٠,٨٢٣,٩٠٠	ودائع عملاء
	٦٨,٠٦٠,٦٩١	٥,٥٣٣,٠٩٧	٦٢,٥٢٧,٥٩٤	تأمينات نقدية
	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	-	أموال مقترضة
	٩,٠١٦,٩٤٣	٩,٠١٦,٩٤٣	-	مخصصات متنوعة
	١٥,٠٢٩,٥٤١	-	١٥,٠٢٩,٥٤١	مخصص ضريبية الدخل
	٢,٠٠٠,٦٢٥	٢,٠٠٠,٦٢٥	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
	٦٤,٣٢٦,٧١٤	١٥,٣١٤,٩٧٨	٤٩,٠١١,٧٣٦	مطلوبات أخرى
	٢,١٤٣,١٣١,٣٨٥	١١٠,٩٠٦,٣٧٤	٢,٠٣٢,٢٢٥,٠١١	مجموع المطلوبات
	٤٠٩,٣٣٤,٣٦٣	١,٠٤٨,٩١٠,٤٥٣	(٦٣٩,٥٧٦,٠٩٠)	صافي الموجودات

دينار

المجموع	اكثر من سنة	لغاية سنة	
٢١ كانون الاول ٢٠١٢			
الموجودات:			
٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	-	٢١٤,٦٦٨,٢٣٨	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	-	٢٨٣,١٩٣,٤٤٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٤,١٩٧,٧٢٥	-	١٤,١٩٧,٧٢٥	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٤١٦,٢٥٩,٥٢٢	٧٩٨,٠٤٦,٣٧٦	٦١٨,٢١٣,١٤٦	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
١٠٣,٩٣٠,٣٠٢	٦٥,٠٤٦,٥٠٥	٣٨,٨٨٣,٧٩٧	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
٢٣,٣٢٥,١٦٦	٢٣,٣٢٥,١٦٦	-	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
٢١١,٥٥٥,٦٠٦	١٢٩,٩٥٢,٧٢٨	٨١,٦٠٢,٨٧٨	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣٦,٧٠٠,٠٠٠	-	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	موجودات مالية مرهونة
١٢,٠٦٢,١٣١	١٢,٠٦٢,١٣١	-	ممتلكات و معدات بالصافي
٢,٢٢٧,١٥٣	٢,٢٢٧,١٥٣	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
٣,٦١٨,٣٨١	٣,٦١٨,٣٨١	-	موجودات ضريبية مؤجلة
٨٧,٨٩٩,٧٨٦	٥٣,٨٩٧,١٥٦	٣٤,٠٠٢,٦٣٠	موجودات أخرى
٢,٤٠٩,٦٣٧,٤٥٦	١,٠٨٨,١٧٥,٥٩٦	١,٣٢١,٤٦١,٨٦٠	مجموع الموجودات
المطلوبات:			
٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	-	٤١٧,٩٠٢,٢٩٧	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
١,٣٦٧,٢٨١,٠٦٧	٤٦,٧٥٦,٧٢٩	١,٣٢٠,٥٢٤,٣٣٨	ودائع عملاء
١٤٩,١٤٦,٦٠١	٥,٥٥٠,٤٣٦	١٤٣,٥٩٦,١٦٥	تأمينات نقدية
٣٥,٩٦٦,٠٠٠	-	٣٥,٩٦٦,٠٠٠	أموال مقترضة
٨,٧٢٧,٥٨٤	٨,٧٢٧,٥٨٤	-	مخصصات متنوعة
١٣,٤٩٣,٨٥٤	-	١٣,٤٩٣,٨٥٤	مخصص ضريبية الدخل
١,٧٨٧,٠٥٩	١,٧٨٧,٠٥٩	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
٣٦,٢٠٤,٤٠٠	٩,٣٦١,٥٨٢	٢٦,٨٤٢,٨١٨	مطلوبات أخرى
٢,٠٣٠,٥٠٨,٨٦٣	٧٢,١٨٣,٣٩٠	١,٩٥٨,٣٢٥,٤٧٣	مجموع المطلوبات
٣٧٩,١٢٨,٥٩٣	١,٠١٥,٩٩٢,٢٠٦	(٦٣٦,٨٦٣,٦١٣)	صافي الموجودات

٤٥ - مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

دينار

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة ٣١ كانون الاول ٢٠١٣	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم شركات	١٥,٤٢١,٥٣٠	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات شركات	٦٢,٨٤٣,٤٠٧	المستوى الاول والثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	٧٨,٢٦٤,٩٣٧				
عقود آجلة عملات أجنبية	١,٣٥٧	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل					
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	٨,١٠٠,٥٩٢	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	١٩,١٧٣,٠٣٠	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	٢٧,٢٧٣,٦٢٢				
اجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	١٠٥,٥٣٩,٩١٦				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة					
عقود آجلة عملات أجنبية	١٤٠,٤٣٩	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	١٤٠,٤٣٩				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٣ .

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .
دينار

مستوى القيمة العادلة	٣١ كانون الاول ٢٠١٣	
	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة		
المستوى الثاني	٣٢٩,٣٦٩,٦٨٣	٣٢٩,٣٠٢,٠٩٧
المستوى الثاني	٢٥٦,٨٤١,٣٤١	٢٥٦,٧٣٠,٠٢٢
المستوى الثاني	٣,٥٨٢,٣٦٩	٣,٥٦٢,٧٢٥
المستوى الثاني	١,١٩٢,٤٧٩,٦٨٠	١,١٨٤,٤٨٦,١٥٠
المستوى الاول والثاني	٣٤٨,٢٧٠,٦٣٥	٣٤١,١٢٧,٧٥٣
		مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة
		٢,١٣٠,٥٤٣,٧٠٨
		٢,١١٥,٢٠٨,٧٤٧
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة		
المستوى الثاني	٣٧٥,٢٦١,٤٠٦	٣٧٤,٨٣٢,٢٤٠
المستوى الثاني	١,٦٠٩,٣٩٠,٣٦٤	١,٦٠١,٨٦٤,٦٣١
المستوى الثاني	٦٨,٥١١,٣٧٣	٦٨,٠٦٠,٦٩١
المستوى الثاني	٨,١٨١,١٨١	٨,٠٠٠,٠٠٠
		مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة
		٢,٠٦١,٣٤٤,٣٢٤
		٢,٠٥٢,٧٥٧,٥٦٢

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

٤٦ - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي الموحد)

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٩٢,٢٠٠,٩١٧	١٠٣,٣٢١,٦٧٨	اعتمادات
١٣,٨٨٢,٩٣٣	٢١,٥٨٤,٨٤٩	قبولات
		كفالات
٩٤,٧٩١,٤٦٢	١٠٤,٢٠٤,٣٨١	دفع
٥٨,٩٨٧,٥٧٢	٥٩,٥٥٧,١٢٥	حسن تنفيذ
٣٩,٢١٣,٤٤٣	٤٥,٥١٧,٠٤١	أخرى
٨٥,٠٨٠,٩٤٣	٨٦,٢٤٤,٧٦٦	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
		المجموع
٣٨٤,١٥٧,٢٧٠	٤٢٠,٤٢٩,٨٤٠	

ب - التزامات تعاقدية :

دينار

٢٠١٢	٢٠١٣	
٥٧١,٩٩٩	١,٦٣٨,١١٥	عقود شراء ممتلكات ومعدات
٣٢٢,٣٠٤	١,٦١٩,٨٩٩	عقود مشاريع انشائية
١,٥٣٣,١٩٥	٩٨٨,٨٩٠	عقود مشتريات أخرى
٢,٤٢٧,٤٩٨	٤,٢٤٦,٩٠٤	المجموع

ج - بلغت قيمة عقود الاجار التشغيلية مبلغ ١٠,٦٨٧,٣١٤ دينار و تتراوح فترتها من سنة الى عشرة سنوات (٦,٦٨٤,٦٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

د - بلغ الجزء غير المسدد من مساهمة البنك في رأسمال شركات ٢٨٣,١٥٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ .

هـ - بلغت الالتزامات المتعلقة للبنك ١,٦ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ مقابل عقود مختلفة.

تفاصيلها كما يلي :

دينار

تاريخ التسديد	الالتزام المتبقي	اجمالي الاستثمار	إسم الشركة
عند الطلب	١٤٣,٩٢٧	٧٠٩,٠٠٠	- صندوق الاردن الاستثماري
عند الطلب	٢٣٩,٢٣٢	٣١٩,٠٥٠	- شركة تصدير المحاصيل الزراعية
	٢٨٣,١٥٩	١,٠٢٨,٠٥٠	المجموع

٤٧ - القضايا المقامة على البنك

أ - بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك ٧,٧٠٥,٣٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (١٨٠,٩٨٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) ، ويرأى الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ٣٢٤,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ (٦٤٤,٣٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢) .

ب - لا يوجد قضايا مقامة على الشركات التابعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ و ٢٠١٢ .

٤٨ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية :

يتطلب المعيار عرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة كوحدة اقتصادية واحدة ليستبدل المتطلبات السابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة والتفسير رقم (١٢) : توحيد القوائم المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) : القوائم المالية الموحدة.
حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣١) : الحصص في المشاريع المشتركة . ويتطلب هذا المعيار من المنشأة التي تعتبر طرف في ترتيبات مشتركة تحديد نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها وذلك من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها التي تنطوي على هذه المشاركة وان تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع الترتيبات المشتركة .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) : الاتفاقيات المشتركة.
يتطلب هذا المعيار من المنشآت الافصاح بشكل تفصيلي عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم المخاطر وطبيعة تلك المخاطر المرتبطة بمصالح المنشأة مع المنشآت الأخرى واثرها على المركز المالي للمنشأة واداءها المالي وتدفعاتها النقدية.	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) : الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.
يتناول هذا المعيار قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والافصاح عنها حيث حل محل الارشادات المتعلقة باحساب القيمة العادلة الموجودة في المعايير الدولية للتقارير الدولية لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والافصاح عنها .	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٣) : احتساب القيمة العادلة.
تتعامل النسخة المعدلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية المنفصلة مع متطلبات اعداد القوائم المالية المنفصلة فقط ، والمتشابهة الى حد كبير مع المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ، علماً بان اعداد القوائم المالية الموحدة حالياً يتم وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) : القوائم المالية الموحدة .	معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية المنفصلة (كما عدلت في العام ٢٠١١) .

معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (كما عدلت في العام ٢٠١١) .	حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) : الاستثمارات في الشركات الحليفة ويصف طريقة المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة ويحدد المتطلبات اللازمة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عليها.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : الإفصاحات / تقاض الموجودات المالية والمطلوبات المالية .	يُعرف هذا المعيار مصطلح " التأثير الهام " ويوفر إرشادات حول تطبيق طريقة حقوق الملكية ، بما فيها الحالات التي يتم فيها الاعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية. كما يبين كيفية إجراء اختبار التدني للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١.	تعديل متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : الإفصاحات حيث يتطلب الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بجميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تم تقاصها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) : عرض الأدوات المالية.
التعديلات على القروض الحكومية.	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١) و (١٦) و (٣٢) و (٣٤) .
تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) ، (١١) ، (١٢) - القوائم المالية الموحدة والترتيبات المشتركة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى : إرشادات التحويل .	توفر هذه التعديلات إعفاءات إضافية وفقاً للأحكام الانتقالية للحد من متطلبات تعديل وإظهار أرقام المقارنة للسنوات ما قبل سنة المقارنة السابقة.
ب - معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد :	
لم يتم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد :	
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) : عرض الأدوات المالية - تقاض الموجودات المالية والمطلوبات المالية .	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٤ .
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) و (١٢) - القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) : القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بعرض وقياس الموجودات المالية .	أول كانون الثاني ٢٠١٤ .
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) : التدني في الموجودات - الإفصاحات حول المبالغ المستردة للموجودات غير المالية .	أول كانون الثاني ٢٠١٤ .
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) : تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط .	أول كانون الثاني ٢٠١٤ .
التفسير رقم (٢١) : الجبايات .	أول كانون الثاني ٢٠١٤ .
التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ .	أول تموز ٢٠١٤ .
التحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ .	أول تموز ٢٠١٤ .
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) : الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) : الأدوات المالية / الإفصاحات - تقاض الموجودات والمطلوبات المالية .	أول كانون الثاني ٢٠١٧ .

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك .

البنك الأردني الكويتي

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة ٤ من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

المادة

أ٤ كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

ب/١٤ وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان و٥٥ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فروع في فلسطين وفرع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي ١,٥٤ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٣. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لآماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	عدد الموظفين	الموقع	عدد الموظفين	الموقع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٤٤٤	فرع الربابة	٩	فرع شارع مكة	١٠
الفرع الرئيسي	١٦	فرع سوق الخضار	٩	فرع الرونق	٧
فرع العبدلي	١٨	فرع المدينة المنورة	١٣	فرع صويلح الجنوبي	٧
فرع جبل عمان	١١	فرع الصويفية	١٢	فرع إربد	١٤
فرع الوحدات	١٢	فرع حي نزال	٩	فرع وادي صقرة	٨
فرع تلال العلي	١٣	فرع مكة مول	١٢	فرع شارع الحصن - إربد	٨
فرع جبل الحسين	١٢	مكتب جامعة البترا	٣	فرع جامعة اليرموك	٧
فرع المركز التجاري	١٠	فرع القابلين	٨	مكتب المفرق	٥
فرع أبوعلندا	١١	فرع مرج الحمام	٦	مكتب الكرك	٥
فرع اليرموك	١٠	مكتب زين	٢	فرع العقبة	١١
فرع وادي السير	١٣	مكتب صويلح	٤	فرع الزرقاء	١٢
فرع الجببها	١١	فرع جامعة عمان الأهلية	٦	فرع الرصيفة	٩
فرع عمره / أم أذينة	٩	فرع البقعة	١٠	فرع المنطقة الحرة	٧
فرع عبدون	١١	فرع مأدبا	٨	فرع الزرقاء الجديدة	٨
فرع أبو نصير	٦	فرع السلط	٦	فرع المدينة الرياضية	١٠
فرع ماركا	١٠	مكتب مركز الملك عبد الله	٣	فرع شارع الملك عبد الثاني / إربد	٨
فرع ابن خلدون	٨	فرع خلدا	١١	الإدارة الاقليمية / رام الله	٨
فرع دابوق	١٠	مكتب دير غبار	٤	فرع نابلس - فلسطين	١١
فرع سيتي مول	٨	مكتب تاج مول	٤	فرع رام الله - فلسطين	١٢
فرع الشميساني	١٦	فرع جاليريا مول	٧	فرع قبرص	٥
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة)					١٦
شركة إجارة للتأجير التمويلي - عمان (شركة تابعة)					١٠

ب/٢٤ الشركات التابعة

الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام ١٩٨٠، وتم تحويلها في عام ١٩٩٦ إلى شركة مساهمة عامة. وتعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية في عام ٢٠٠٢ أصبحت الشركة شركة تابعة للبنك الأردني الكويتي، ويمتلك البنك ما نسبته ٢٢,٥٠٪ من رأسمالها البالغ ٨ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٣. يقع مقر الشركة في منطقة الشميساني، عمان ويعمل لدى الشركة ١٦ موظفاً.

شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ ١/٦/٢٠١١ ورأسمال مقداره ١٠ مليون دينار أردني مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ رفع رأسمال الشركة إلى ٢٠ مليون دينار. لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية. يقع مقر الشركة في مبنى فرع البنك الكائن بشارع مكة، عمان ويعمل لدى الشركة ١٠ موظفين.

١- دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٤٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت ادواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٧٣.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية.
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)
- رئيس الديوان الملكي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (١٩٩٣ - ١٩٩٥)
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (١٩٩٦ - ١٩٩٧)
- وزير الخارجية (١٩٩٥ - ١٩٩٦)
- وزير العمل (١٩٩١ - ١٩٩٣)
- وزير السياحة والآثار (١٩٨٩ - ١٩٩١)

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩

٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٥٤

الشهادات العلمية: درس الطيران وعمل كضابط طيار في سلاح الجو الكويتي

المناصب الحالية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة - شركة بانثر ميديا غروب - دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة (OSN)
- نائب رئيس مجلس الإدارة - مجموعة الخليج للتأمين - الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة - بنك الخليج المتحد، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة - بنك برقان تركيا، تركيا
- نائب رئيس مجلس إدارة مبرة مشاريع الخير - الكويت
- عضو مجلس إدارة الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت
- الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت

التكريم والجوائز

- جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام ٢٠٠٩ تقديرًا لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية
- جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام ٢٠٠٧
- جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام ٢٠٠٧
- جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب لأمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٥

٣- معالي الدكتور جعفر عبد عبدالفتاح حسان
عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: ٢٠١٣/١٢/٤

تاريخ الميلاد: ١٩٦٨

الشهادات العلمية: دكتوراة وماجستير في العلوم السياسية والاقتصاد الدولي - معهد الدراسات الدولية والتنمية - جامعة جنيف - سويسرا (١٩٩٧)،
(٢٠٠٠). ماجستير إدارة عامة - جامعة هارفارد Kennedy School of Government الولايات المتحدة (٢٠٠٦). ماجستير علاقات دولية ودراسات
استراتيجية - جامعة بوسطن - الولايات المتحدة (١٩٨٩). البرنامج التنفيذي في إدارة الاعمال - Harvard Business School (٢٠٠٤). بكالوريوس
علاقات دولية - الجامعة الأمريكية في باريس - فرنسا (١٩٨٨).

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي وشريك مؤسس لمجموعة الاتصال (The Contact Group)
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية
- رئيس مجلس ادارة الشركة الاردنية لترويج المنتجات الزراعية (JAPPCO)
- رئيس مجلس ادارة الشركة الاردنية للمنتجات التراثية (JoShop)

المناصب السابقة:

- وزير التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٩-٢٠١٣)
- مدير إدارة الشؤون الدولية ، الديوان الملكي الهاشمي (٢٠٠٦-٢٠٠٩)
- نائب السفير ، السفارة الأردنية الهاشمية في واشنطن (٢٠٠١-٢٠٠٦)
- سكرتير ثاني - بعثة الاردن لدى الامم المتحدة في جنيف (١٩٩٥-١٩٩٩)
- ملحق دبلوماسي ، وزارة الخارجية (١٩٩١-١٩٩٣)

٤- السيد مسعود محمود جوهر حبات
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفتح القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٥٣

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد - جامعة الكويت، ١٩٧٣، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، ١٩٧٥

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي لقطاع البنوك، شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت من ٢٠١٠
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، بنك سورية والخليج - سوريا
- رئيس مجلس الإدارة، بنك تونس العالمي - تونس
- نائب الرئيس - ضم بنك - مالطا
- نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية - بنك الخليج الجزائر - الجزائر
- نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس اللجنة التنفيذية - شركة شمال أفريقيا القابضة
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة رويال كايبتال - أبوظبي
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد - العراق
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول
- عضو مجلس الادارة - بنك برقان

٥- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦٥

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة - جامعة الكويت، ١٩٨٧، دبلوم الأوراق المالية العالمية، ١٩٩٦

المناصب الحالية :

- الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة) - الكويت من ٢٠١١/١
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة - الكويت من ٢٠٠٤/٤
- عضو مجلس الإدارة، شركة رويال كابيتال - أبوظبي من ٢٠٠٧/٧
- رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة - الكويت من ٢٠١٠/٤
- عضو مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سداكوكو) - السعودية من ٢٠١٢/٦
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول - الكويت من ٢٠١٣/٤

المناصب السابقة :

- رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)
- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت والشرق الأوسط - الكويت (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)
- عضو مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد - البحرين (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨)
- عضو مجلس الإدارة، بنك الكويت الصناعي - الكويت (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)
- عضو مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٩)
- المدير العام، شركة مشاريع الكويت لإدارة الأصول (١٩٩٨ - ٢٠٠٦)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الكويتية للمقاصة - الكويت (١٩٩٧ - ٢٠٠٤)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين (١٩٩٧ - ٢٠٠١)
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)
- عضو مجلس الإدارة، الشركة البحرينية الكويتية للتأمين - الكويت (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، مشاريع الكويت الاستثمارية (١٩٩٢ - ١٩٩٦)
- مدير إدارة الأوراق المالية المحلية - شركة الاستثمارات المالية الدولية (١٩٨٧ - ١٩٩١)

٦- السيد فاروق عارف شحادة العارف

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: ١٩٩٧/٧/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٣٨

الشهادات العلمية: بكالوريوس علاقات دولية، جامعة شيكاغو - الولايات المتحدة

المناصب السابقة:

- الرئيس التنفيذي، شركة جلف كوم للاتصالات
- رئيس هيئة المديرين، شركة سادافكو الأردنية للمنتجات الغذائية (لغاية ٢٠٠٩/٥/١)
- نائب مدير عام، شركة الرازي للصناعات الدوائية (١٩٩٣ - ١٩٩٩)
- نائب مدير عام، البنك الأردني الكويتي (١٩٨٨ - ١٩٩٣)
- مدير عام، شركة نايف الديبوس وأولاده - الكويت (١٩٧٠ - ١٩٨٨)
- مدير إداري، وزارة الأشغال / الكويت (١٩٦١ - ١٩٦٦)

٧- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل بنك برقان - الكويت

تاريخ العضوية: ٢٠٠١/٢/٢٠

تاريخ الميلاد: ١٩٣٩

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام ١٩٦٥ ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام ١٩٦٦. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام ١٩٧٠. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/تكساس عام ١٩٧٣

المناصب الحالية والسابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني من ٢٥/١٠/٢٠١١ إلى ٢٤/١٠/٢٠١٣

- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية و جامعة العلوم والتكنولوجيا
- عين مديراً لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام ١٩٨٢ ومديراً لمدينة الحسين الطبية ومديراً للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب
- نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي
- حائز على زمالة العديد من كليات الطب من كبريات الجامعات العالمية في أمريكا وبريطانيا
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج

٨- السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

عضو مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

تاريخ العضوية: ٢٠٠٩/٣/١٥

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة سانت إدواردز/ الولايات المتحدة، ١٩٨٢

المناصب الحالية:

- مدير تطوير الأعمال، شركة سيمنس - فرع الأردن
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي)

المناصب السابقة:

- نائب رئيس مجلس إدارة، شركة الشرق العربي للتأمين
- عضو مجلس إدارة، شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك الأردن)
- مدير إداري، شركة سيمنس - فرع الأردن (١٩٩٣/١٢ - ٢٠٠٦/١٢)
- عضو مجلس إدارة، شركة عمان للتأمين المساهمة العامة المحدودة (١٩٩٨/١٠ - ٢٠٠٠/٩)
- عضو مجلس إدارة، بنك فيلادلفيا للاستثمار (١٩٩٦/٢ - ٢٠٠٠/٩)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الوطنية لصناعة الصلب (١٩٩٥/٥ - ٢٠٠٠/٩)
- البنك المركزي الأردني/ دائرة العلاقات الخارجية - قسم الاستثمار (١٩٨٥/١١ - ١٩٩٣/٧)
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (١٩٨٤/٢ - ١٩٨٥/١٠)

٩- السيد بيجان خسرو شاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: ٢٠١١/٣/٢٢

تاريخ الميلاد: ١٩٦١

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال، ١٩٨٦ وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٢

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International / لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:
- شركة الخليج للتأمين - الكويت
- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين - البحرين
- المجموعة العربية المصرية للتأمين - مصر
- شركة الشرق العربي للتأمين - الأردن
- شركة فجر الخليج للتأمين - لبنان

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company - اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (٢٠٠١-٢٠٠٤)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (١٩٩٧-٢٠٠١)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام ١٩٨٦، الولايات المتحدة الأمريكية
- عضو مجلس إدارة، Foreign Affairs Council
- عضو مجلس إدارة، Insurance Society of Philadelphia
- عضو، هيئة USO، كوريا
- رئيس لجنة التأمين في الغرفة التجارية الأمريكية، كوريا
- عضو، جمعية رجال الأعمال التركية، تركيا.

الإدارة التنفيذية

١- السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر

المنصب: المدير العام

تاريخ الميلاد: ١٩٤٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٠/٩/١٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، ١٩٧٠

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل البنك الأردني الكويتي) لغاية ٢٠١٣/٣/٢٧
- عضو مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن
- مساعد مدير عام/ تسهيلات (١٩٩٠ - ١٩٩٣)
- مساعد مدير عام/ إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت (١٩٧١-١٩٩٠)

٢- السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل

المنصب: نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية

تاريخ الميلاد: ١٩٥١

تاريخ التعيين: ١٩٩١/١٠/١٢

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٦٩

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة حديد الأردن (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، الشركة الأردنية لضمان القروض (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، شركة كهرباء المملكة - مساهمة خاصة (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- مساعد مدير عام/ تسهيلات ١٩٩٨ - ٢٠٠٧
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات ١٩٩٣ - ١٩٩٧
- مدير وحدة الائتمان والتسويق ١٩٩١ - ١٩٩٣
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت (١٩٧١-١٩٩٠)

٣- السيد شاهر عيد عبد الحلیم سليمان

المنصب: رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال

تاريخ الميلاد: ١٩٦٣

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٥/١٦

المؤهل العلمي: ماجستير بنوك دولية، جامعة هيروت وات، بريطانيا، ١٩٩٨

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة دارات الأردنية القابضة (ممثل البنك الأردني الكويتي) اعتباراً من ٢٠١٣/٥
- مساعد مدير عام / التدقيق الداخلي (١٩٩٩ - ٢٠٠٩)
- عمل لدى البنك المركزي الأردني (١٩٨٨ - ١٩٩٩)

٤- السيد وليم جميل عواد دبابنة

المنصب: مساعد المدير العام/ الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧

تاريخ التعيين: ١٩٩٤/٨/٢٧

المؤهل العلمي: الثانوية العامة ١٩٧٥

الخبرات العملية:

- ١٧ سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني (١٩٩٠-١٩٩٤)

٥- السيدة هيام سليم يوسف حبش

المنصب: مساعد المدير العام/ المالية

تاريخ الميلاد: ١٩٥٥

تاريخ التعيين: ١٩٩٩/٢/٦

المؤهل العلمي: دبلوم إدارة أعمال، الجامعة اللبنانية الأمريكية، ١٩٧٨

الخبرات العملية:

- مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة (١٩٩٢ - ١٩٩٧)
- مدير مالي، بنك البتراء (١٩٧٨ - ١٩٨٩)

٦- السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

المنصب: مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد

تاريخ الميلاد: ١٩٧٧

تاريخ التعيين: ٢٠٠٣/٠٦/٠١

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية «ساند هيرست»، بريطانيا ١٩٩٦ - بكالوريوس علوم سياسية جامعة كنت، بريطانيا ٢٠٠٠

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة، شركة العمد للاستثمار والتنمية العقارية (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو هيئة المديرين، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، شركة مناجم الفوسفات الأردنية (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (٢٠٠٧/١/١ - ٢٠٠٧/١٠/٣١)
- مدير الفرع الرئيسي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)

٧- السيد أسامة فتحي عبدالله منصور

المنصب: رئيس التحول

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/٤/١

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة، ١٩٩١ وماجستير مالية وتسويق، ١٩٩٢، الجامعة الوطنية - كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. بكالوريوس إتصال وعلاقات عامة، ١٩٨٩ جامعة توليدو، أوهايو الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيس إدارة التحول، البنك العربي ٢٠١١
- رئيس مجموعة العمليات / المجموعة المصرفية الدولية، بنك الكويت الوطني (٢٠٠٨-٢٠١٠)
- رئيس مجموعة المساندة، بنك الجزيرة - المملكة العربية السعودية (١٩٩٤-٢٠٠٨)
- وظائف استشارية متفرقة (١٩٩١-١٩٩٤)

٩- السيد إبراهيم نور سرور بشارات

المنصب: رئيس ادارة العمليات

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١١/١١

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة المشاريع، جامعة درهام، المملكة المتحدة، ٢٠٠٨. بكالوريوس اقتصاد، جامعة ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٣

الخبرات العملية:

- رئيس مجموعة العمليات والدعم، البنك الاستثماري (٢٠١١-٢٠١٣)
- الرئيس التنفيذي لإدارة العمليات، بنك HSBC (٢٠٠١-٢٠١٠)
- شغل عدة وظائف، بنك HSBC (١٩٩٢-١٩٩٨)
- محلل مالي، شركة IBM- الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٠-٢٠٠١)
- مراقب مالي لدى شبكة مطاعم بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٨-٢٠٠٠)
- شغل وظائف إدارية مختلفة في فنادق بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٠-١٩٩٢)

١٠- السيد عبد الكريم محمود نورالدين فريحات

المنصب: رئيس دائرة أنظمة المعلومات

تاريخ الميلاد: ١٩٦٦

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١٠/٦

المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة اتصالات، جامعة مؤتة، ١٩٨٨

الخبرات العملية:

- مدير تنفيذي، Almanar CroweHorwath - المملكة العربية السعودية (٢٠١٢-٢٠١١)
- مساعد مدير عام ورئيس دائرة أنظمة المعلومات، بنك الجزيرة - المملكة العربية السعودية (٢٠١١-٢٠٠١)
- أمين عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الأردن (٢٠٠٨-٢٠٠٧)
- مدير عام ComNet - مجموعة تكنولوجيا الأردن (١٩٩٩-٢٠٠١)
- استشاري اتصالات، بنك الإسكان (١٩٩٥-١٩٩٩)
- مهندس اتصالات، دائرة الاتصالات، القوات المسلحة الأردنية (١٩٨٨-١٩٩٥)

١١- السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

المنصب: مدير تنفيذي / الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد: ١٩٦٢

تاريخ التعيين: ١٩٨٩/٤/١

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- الدائرة القانونية من ٢٠٠٠/٩/١
- دائرة التسهيلات (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)
- دائرة متابعة التسهيلات (١٩٨٩ - ١٩٩٤)

١٢- السيد إبراهيم صالح إبراهيم الحنش

المنصب: مدير تنفيذي / الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين

تاريخ الميلاد: ١٩٥٧.

تاريخ التعيين: ١٩٨١/٢/١.

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، ١٩٩٩

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة، شركة المؤسسة العربية للفنادق - فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- خبرة مصرفية سابقة بفروع البنك الأردني الكويتي/ الأردن (١٩٨١ - ٢٠٠٧)

١٣- السيد عبدالله إبراهيم مسمار

المنصب: مدير تنفيذي / الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣

تاريخ التعيين: ٢٠٠٠/٣/٥

المؤهل العلمي: بكالوريوس قانون، جامعة عمان الأهلية، ١٩٩٧

الخبرات العملية:

- مديرية الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية (١٩٩٧-٢٠٠٠)

١٤- السيد داود عادل داود عيسى

المنصب: مدير تنفيذي / دائرة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: ١٩٧٣

تاريخ التعيين: ٢٠١٢/١١/١٨

المؤهل العلمي: بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

الخبرات العملية:

- رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (٢٠٠٤ - ٢٠١٢)
- مدير شؤون الموظفين / شركة لوتس للمقاولات والتجارة، قطر (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)
- مدير شؤون الموظفين والعلاقات العامة/ الشركة الفنية للمقاولات الهندسية، عمان (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)

١٥- السيد ابراهيم فضل محمود الطعاني

المنصب: رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: ١٩٦٤

تاريخ التعيين: ٢٠١٣/١١/٤

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٤. بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك، ١٩٨٦

الخبرات العملية:

- رئيس التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (٢٠١١-٢٠١٣)
- نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (٢٠٠٩-٢٠١١)
- مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)
- رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (١٩٨٩-٢٠٠٩)
- محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (١٩٨٨ - ١٩٨٩)

٤/ب/٤ أسماء مالكي ٥% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم ٢٠١٣/١٢/٣١	النسبة %	عدد الأسهم ٢٠١٢/١٢/٣١	النسبة %
بنك برقان	الكويتية	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٨	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٨
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤٢
شركة أوديسي لإعادة التأمين	الامريكية	٥,٨٥٠,٠٠٠	٥,٨٥٠	٥,٨٥٠,٠٠٠	٥,٢٥٠

٤/ب/٥ الوضع التنافسي: يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم ٢٦ بنكا منها ١٠ بنوك أجنبية. ولدى البنك ٥٥ فرعا ومكتبا في الأردن وفرعين في فلسطين وفرع في قبرص. يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن ٦,٢% ومن إجمالي الودائع ٦٢,٥% كما في ٢٠١٣/١٢/٣١.

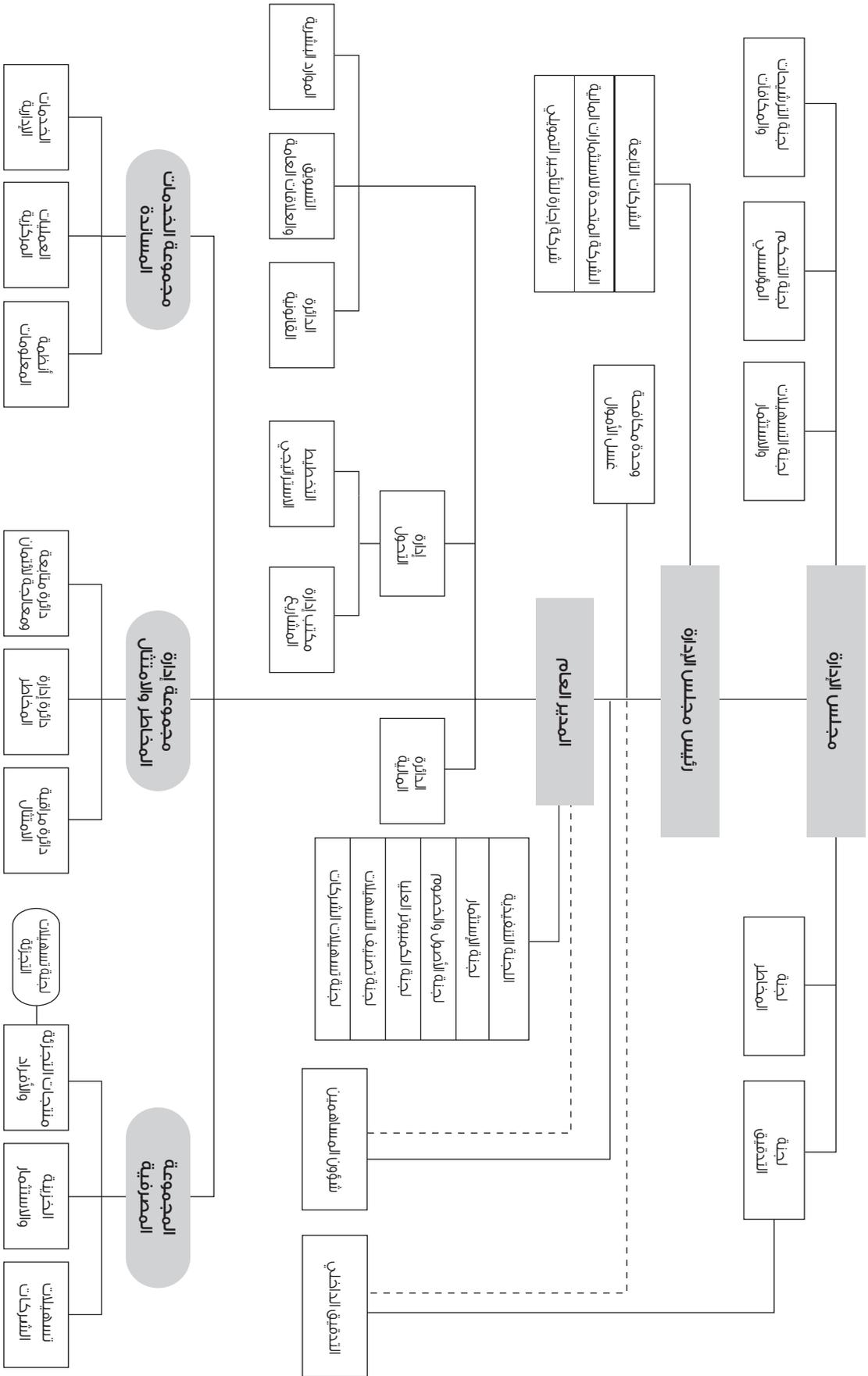
٤/ب/٦ تعاقد البنك مع مؤسسة عبدالله الطباع للصيانة والمقاولات لأعمال تشطيب بعض فلل مشروع الأندلسية التي تملكها البنك بما يزيد عن ١٠% من إجمالي المشتريات لعام ٢٠١٣.

٤/ب/٧ - لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

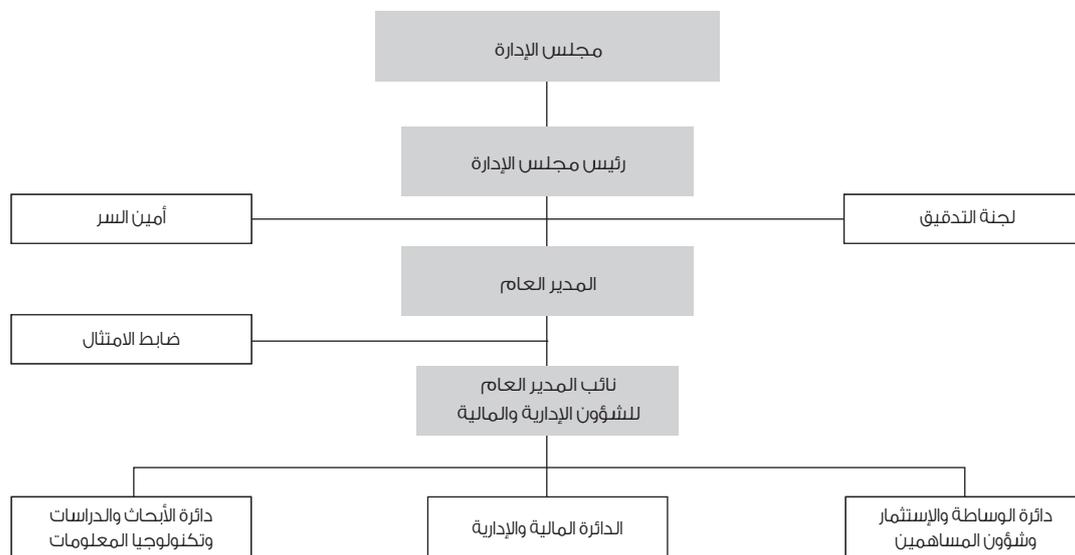
٤/ب/٨ لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

٩/ب/٩ بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

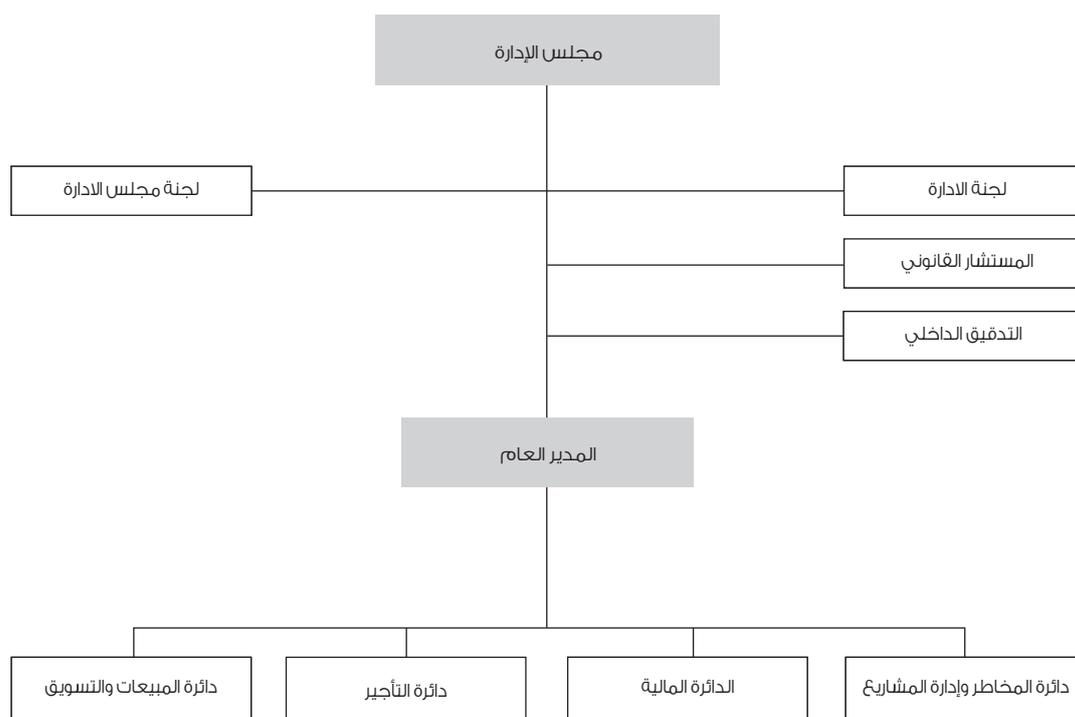
بلغ عدد موظفي البنك كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٩٧٧) موظفاً منهم (١١) موظفاً في فرع نابلس و(٢٠) موظفاً في الإدارة الإقليمية وفرع رام الله و(٥) موظفين في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات لتابعة (٢٦) موظفاً.



الشركة المتحدة للإستثمارات المالية



شركة إجارة للتأجير التمويلي



الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم :

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي
	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	١	-	-
ماجستير	٥٢	٢	١
دبلوم عالي	٧	-	-
بكالوريوس	٦٩٧	٨	٧
دبلوم	١١٠	٢	١
الثانوية العامة	٥٦	٤	١
دون الثانوية العامة	٥٤	-	-
المجموع	٩٧٧	١٦	١٠

الدورات التدريبية لعام ٢٠١٣

البرامج الرئيسية	عدد الدورات	عدد المشاركين
التدريب الداخلي	١٣١	٢٠١٤
تدريب خارج البنك:		
مصرفية متخصصة	٢٢	٤١
المحاسبة والإدارة المالية	٢	٦
التسهيلات الائتمانية	٤	٦
تفتيش وتدقيق ورقابة	٩	١٥
إدارية	٦	٩
تسويق وعلاقات عملاء	٥	٤٨
اللغة الإنجليزية	٢٠	٢٠
أنظمة كمبيوتر	٥	٢٠
البطاقات	٣	١٩
برنامج الماجستير المصغر	١	٢
متفرقات	٧	١٠
المجموع	٢١٥	٢٢١٠

٤/ب/١٠ وصف المخاطر: ورد ضمن التقرير

٤/ب/١١ الإنجازات خلال عام ٢٠١٣: وردت ضمن التقرير

٤/ب/١٢ لم تترتب خلال السنة المالية ٢٠١٣ أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

٤/ب/١٣ السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بالآلاف الدنانير

وسعر السهم (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)

السنة	الأرباح المحققة قبل الضريبة	أرباح الموزعة	صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		نقدية		
٢٠٠٩	٦٠,٤٤٤	١٥%	٢٨٦,٥٧٢	٢,٨٠٠
٢٠١٠	٧٣,٨٦٧	٢٠%	٣٢٤,٥٥٧	٤,٣٢٠
٢٠١١	٥٥,٦٢٢	٢٠%	٣٤٦,٦٤٢	٢,٦٢٠
٢٠١٢	٦٣,٣٤٥	٢٠%	٣٧٤,٠٨٥	٣,٠٢٠
٢٠١٣	٦٦,٠٣٥	٢٠%	٤٠٤,٥٢٦	٣,٨٩٠

٤ ب/١٤ تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

٤ ب/١٥ الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

٤ ب/١٦ أتعاب مدققي الحسابات: بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركة التابعة في عام ٢٠١٢ مبلغ ٢٢٢,٢٠٠ دينار.

٤ ب/١٧ عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢

الترتيب	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
١.	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	أردني	١,١٤٦	١,١٤٦
٢.	بنك الخليج المتحد	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	٢٢٦,٦٦٧	٢٢٦,٦٦٧
	السيد فيصل حمد مبارك العيار	ممثل بنك الخليج المتحد	كويتي	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٣.	بنك برقان	عضو مجلس الإدارة	كويتي	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل بنك برقان	أردني	٨,٦٦٦	٨,٦٦٦
٤.	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٢١,٠٤١,٦٤٤	٢١,٠٤١,٦٤٤
	الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ابتداء من ٢٠١٣/١٢/٤)	أردني	-	-
	السيد عماد جمال أحمد القضاء	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (لغاية ٢٠١٣/١٢/٣)	أردني	-	-
٥.	الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة	أردنية	٤٦٥,٦٣١	٤٦٥,٦٣١
	المهندس منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات	أردني	٤٩,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
٦.	شركة الفتوح القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٤٤,٩٩٦	٤٤,٩٩٦
	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	ممثل شركة الفتوح القابضة	كويتي	٣٢	٣٢
٧.	شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتي	١٤,٢٥٠	١٤,٢٥٠
٨.	شركة أوديسي لإعادة التأمين	عضو مجلس الإدارة	أمريكية	٥,٢٥٠,٠٠٠	٥,٨٥٠,٠٠٠
	السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين	أمريكي	-	-
٩.	السيد فاروق عارف شحادة العارف	عضو مجلس الإدارة	أردني	١٤,٠٠٤	١٤,٠٠٤

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

رقم	الإسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في ٢٠١٢/١٢/٣١	عدد الأسهم كما في ٢٠١٣/١٢/٣١
١	"محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر	المدير العام	أردني	١٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
٢	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية	أردني	-	-
٣	شاهر عبيد عبد الحليم سليمان	رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال	أردني	-	-
٤	وليم جميل عواد دبابنه	مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار	أردني	-	-
٥	هيام سليم يوسف حبش	مساعد المدير العام / المالية	أردنية	١,٦٠٠	١,٦٠٠
٦	هيثم سميح بدر الدين البطيخي	مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد	أردني	-	-
٧	أسامه فتحي عبد الله منصور	رئيس إدارة التحول	أردني	-	-
٨	إبراهيم نور سرور بشارات	رئيس إدارة العمليات	أردني	-	-
٩	عبد الكريم محمود نورالدين فريجات	رئيس دائرة أنظمة المعلومات	أردني	-	-
١٠	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	مدير تنفيذي / الدائرة القانونية	أردني	-	-
١١	إبراهيم صالح إبراهيم الحنش	مدير تنفيذي الادارة الإقليمية/ فروع فلسطين	أردني	-	-
١٢	عبد الله إبراهيم عبد الله مسمار	مدير تنفيذي / دائرة الشؤون الادارية	أردني	-	-
١٣	داود عادل داود عيسى	مدير تنفيذي / دائرة الموارد البشرية	أردني	-	-
١٤	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				٢٠١٢/١٢/٣١	٢٠١٣/١٢/٣١
بنك الخليج المتحد	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	١٧%	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
شركة الفتح القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	٤٤,٦٣%	٥٠,٩٩٦	٥٠,٩٩٦
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	٤١%	٥٠,٩٢٧,٨٢٧	٥٠,٩٢٧,٨٢٧
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	٨٥,٤٧%	٢٢٦,٦٦٧	٢٢٦,٦٦٧

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثلهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٢

رقم	الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٢/١٢/٣١
١	زكية إبراهيم محمود مراد	زوجة فاروق عارف شحاده العارف / عضو مجلس إدارة	أردنية	١٤,٤٠٩	١٤,٤٠٩
٢	هند محمد إسماعيل جبر	زوجة "محمد ياسر" مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠

٤ ب/١٨ بلغ إجمالي الأجور والأتعاب والرواتب والعلاوات ومصاريف السفر والانتقال المدفوعة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الرئيسيين في البنك والشركات التابعة في عام ٢٠١٢ مبلغ ٣,٧٤٩,٢٨٦ دينار ولا تشمل المكافآت والحوافز المرتبطة بالإنتاجية.

٤ ب/١٩ التبرعات: بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام ٢٠١٣ مبلغ ٤٦٤,٤٦٨ دينار حسب الجدول أدناه:

البنك	المبلغ
دعم التعليم الجامعي	١٤٧,٠٩٩
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	١٣,٤٦٣
دعم مؤلفين وكتاب أردنيين	٨,٦١٧
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	٣١,٧٢٩
دعم مندييات ومؤتمرات وطنية	٢٩,٧٤٢
تكريم أوائل الطلبة المتفوقين ومسابقات	٢,٦٥٠
التبرعات لجهات خيرية وأنشطة إجتماعية	٢٢٢,٤١٨
تبرعات الفروع الخارجية	٨,٧٥٠
المجموع	٤٦٤,٤٦٨

٤ ب/٢٠ العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم ٣٨ حول القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٣.

٤ ب/٢١ يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام ٢٠١٣ في هذا التقرير.

٤ ج-٥ البيانات المالية: وردت ضمن التقرير.

٤ د تقرير مدققي الحسابات : ورد ضمن التقرير

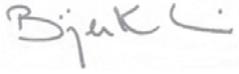
الإقرارات المطلوبة

هـ ٤

١ / هـ ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام ٢٠١٤.

٢ / هـ ٤ يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

تواقيع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

التوقيع	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
	١- السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي
	٢- السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار / ممثل بنك الخليج المتحد
	٣- الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
	٤- السيد مسعود محمود جوهر حيات / ممثل شركة الفتوح القابضة
	٥- السيد طارق محمد يوسف عبد السلام / ممثل شركة مشاريع الكويت (القابضة)
	٦- السيد فاروق عارف شجادة العارف
	٧- الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس / ممثل بنك برقان - الكويت
	٨- السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي / ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات
	٩- السيد بيجان خسروشاهي / ممثل شركة أوديسي لإعادة التأمين

٣ / هـ ٤ نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

المدير المالي
هيام سليم حبش

المدير العام
«محمد ياسر» الأسمر

رئيس مجلس الإدارة
عبد الكريم الكباريتي

دليل الحاكمية المؤسسية

(التحكم المؤسسي)

CORPORATE GOVERNANCE MANUAL

2013

المحتويات

٢	المقدمة
٣	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
٣	الإطار القانوني ومصادر إعداد لدليل
٤	الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي
٤	أطراف الحاكمية المؤسسية
٥	الهيكل التنظيمي
٥	مجلس الإدارة
٥	تشكيلة أعضاء المجلس
٦	معايير عضوية مجلس الإدارة
٧	الواجبات والمسؤوليات
٧	رئيس المجلس
٨	أمين سر مجلس الإدارة
٨	تنظيم أعمال المجلس
٨	اللجان المنبثقة عن المجلس
٩	أ) لجنة التدقيق
١٠	ب) لجنة المخاطر
١١	ج) لجنة الترشيحات والمكافآت
١١	د) لجنة التحكم المؤسسي
١٣	هـ) لجنة التسهيلات والاستثمار
١٤	الإدارة التنفيذية
١٤	اللجان التنفيذية
١٦	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
١٧	الهيكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك
١٧	أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة بالبنك
٢٢	ميثاق أخلاقيات العمل
٢٤	السياسات المنظمة لأعمال البنك
٢٤	علاقة البنك مع المساهمين
٢٤	الشفافية والإفصاح

المقدمة

لقد أصبحت أسس وقواعد الحاكمية المؤسسية من أبرز الموضوعات المطروحة على صعيد اقتصاديات كافة دول العالم باعتبارها عنصراً هاماً وفعالاً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي خصوصاً في ظل العولمة وانفتاح الاقتصادات الدولية على بعضها البعض. وغني عن القول أن هذه المبادئ والأسس أصبحت ضرورية للقطاعين العام والخاص على حد سواء كمتطلب رئيس لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على توفر مبادئ حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة. إن الحاكمية الجيدة أساس نجاح المؤسسات وتعتمد إلى حد بعيد على المهارات والخبرات وعلى المعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يمكن تعريف الحاكمية المؤسسية على أنها عبارة عن ^(١) " مجموعة الأنظمة والهيكل التنظيمية التي توضح مسؤوليات وواجبات مختلف المستويات الإدارية في البنك ومجلس إدارته ومساهمي البنك بالإضافة إلى الجهات ذات العلاقة التي تهتم بالبنك وذلك كله من أجل ضمان تمكن البنك من تحقيق أهدافه في ظل وجود عملية رقابية فعالة وبالتالي المساعدة على استغلال موارد المؤسسة بكفاءة".

وينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن توفير حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك ويعمل على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة بالإضافة إلى توفير بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والبنك المركزي الكويتي، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل الوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders) والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمسائلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى، بالإضافة إلى المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

تطبق الأحكام الواردة في الدليل الراهن على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والشركات التابعة للبنك.

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، كما يوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الإلكتروني www.jkb.com

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية إلى جانب المحافظة على التقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل

يرتبط التحكم المؤسسي الفعال بعوامل داخلية تشمل مدى فعالية التعامل بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين إضافة إلى الجهات ذات العلاقة. أما العوامل الخارجية والتي تدعم وتوفر تحكم مؤسسي جيد فيمكن إدراجها بما يلي:-

- قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.
 - قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
 - قانون الأوراق المالية رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.
 - قانون ضمان الودائع رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٠ بالإضافة إلى كافة القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والودعين والأطراف ذات العلاقة.
 - الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه أية تعديلات لاحقة عليها.
- كما استند البنك إلى المصادر التالية والتي شكلت أساس إعداد هذا الدليل:-

- دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن الصادر من قبل البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٧.
- سياسات وممارسات حوكمة الشركات الصادرة من قبل البنك المركزي الكويتي في العام ٢٠١٢.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.

(١) حسب تعريف منظمة دول التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD).

- إصدارات دول OECD والبنك الدولي بهذا الخصوص.
- وضع البنك الحالي في مجال الحاكمية المؤسسية.
- إصدارات مختلفة مهنية تتحدث عن الحاكمية المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.

الممارسات السليمة للتحكم المؤسسي

إن تنظيم عملية التحكم المؤسسي بالإضافة إلى الأطر القانونية والتنظيمية تختلف بشكل واسع بين الدول، ومع هذا فإن التحكم المؤسسي السليم يمكن تحقيقه بغض النظر عن النموذج الذي تتبناه المؤسسة المصرفية طالما أن هناك وظائف أساسية تعمل كما يجب.

هنالك أربعة أشكال من الرقابة يجب تضمينها الهيكل التنظيمي لأي بنك لضمان تحقيق رقابة فعالة وهي:

١. الرقابة من قبل مجلس الإدارة.
٢. الرقابة من قبل الأشخاص غير المكلفين بالأعمال اليومية.
٣. الرقابة المباشرة من وحدات العمل نفسها.
٤. إدارة مستقلة لوظائف المخاطر، الامتثال وخضوع كل ذلك لإجراءات التدقيق الداخلي.

أولاً: أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

وتالياً بعض الأمثلة على ذلك:

١. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

وهذا يشمل :

- حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- ضمان حقوق المساهمين في الحضور والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعديلات التي تتم على عقد التأسيس والتعديلات التي تتم على رأس المال، أو أية قرارات متعلقة بأية عمليات غير عادية والتي تكون لها آثار على نتائج البنك أو عملياته .
- تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت وإطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. وإطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- معاملة جميع المساهمين على حد سواء، بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب.
- تقديم المعلومات إلى المساهمين في الوقت المناسب والسماح لهم بممارسة كامل حقوقهم. حيث يجب أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفيرها لهم .

٢. أعضاء مجلس الإدارة

المسؤول الأساسي والأول عن إدارة البنك وأدائه هم أعضاء مجلس الإدارة، حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، وتغطي التشريعات والقوانين المختلفة واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

٣. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر التي يواجهونها.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

٤. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء، الموردون، والدائنون هم أساس لأي مؤسسة.

العلاقة بين البنك والأطراف المختلفة تعتمد على الثقة التي يتم تطويرها بين البنك والأطراف المختلفة الأخرى.

ثانياً : الهيكل التنظيمي:

يقع على مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك حرصاً منه على التأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتذليل العقبات أمام اتخاذ قرار فعال وحوكمة جيدة. ويتضمن ذلك:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف .
- أهداف محددة لكل وحدة إدارية .
- مهام ومسؤوليات وظيفية محددة لكل وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة لتحقيق عملية إشراف مزدوج (إحلال التوازن بشكل ملائم بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) فضلاً عن التخصص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلة والسياسات وإجراءات العمل الملائمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهلات وخبرة كل من يشغل هذه المناصب.
- التأكد من عدم عرقلة هيكلية الملكية على الحوكمة الملائمة.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.

ثالثاً : مجلس الإدارة

تشكيله أعضاء المجلس

١. يتألف مجلس الإدارة من أعضاء غير تنفيذيين (كما يمكن أن يضم أعضاء تنفيذيين) و يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للبنك، حيث يحرصون على استقلالية الإجراءات والقرارات المتخذة وذلك في كافة الأوقات.
٢. يتألف مجلس الإدارة من عدد واف من أعضاء مجلس الإدارة لتمكينه من تشكيل العدد المطلوب من لجان المجلس.
٣. يراعي البنك دائماً أن يكون هناك ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل (Independent Directors) ضمن تشكيلة المجلس.
٤. يعرف البنك العضو المستقل أنه العضو الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة يمكن أن تؤثر على موضوعية وحيادية حكمه وقراره وبحيث تتوفر في عضو المجلس الحدود الدنيا التالية ليعتبر مستقلاً:-
 - أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
 - أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
 - أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو أتعاب مالية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته في المجلس.
 - أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكا لشركة يتعامل معها البنك ويستثنى من ذلك التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
 - أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه أو لشركة استشارات لها تعاملات مادية مع البنك خلال السنوات الخمس السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
 - أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأس مال البنك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة كأن يكون حليفاً لمساهم رئيسي في البنك.
٥. تتم عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتجديد لهم على نحو يتطابق والقواعد والأنظمة المعمول بها.
٦. أية تغييرات في عدد أعضاء مجلس إدارة البنك يتم إبرازها على نحو ملائم من خلال التعديلات اللاحقة بالنظام الأساسي بشكل يتلاءم وعملية تطبيق القواعد والأنظمة والتعليمات.
٧. ينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات.
٨. على عضو مجلس الإدارة الراغب بالاستقالة من المجلس التقديم بطلب الاستقالة خطياً إلى رئيس المجلس موضحاً بها سببها، حيث يقوم رئيس المجلس برفع طلب الاستقالة إلى المجلس.
٩. يمكن لعضو مجلس الإدارة المقدم لطلب الاستقالة إتباع تعليمات سياسة الإبلاغ إذا اقتضت الحاجة لذلك، ويحق للمجلس طلب رأي مستقل و / أو التحقيق بها قبل البت بموضوع الاستقالة.
١٠. يعتبر منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً ، في حالة:
 - تقييد عضو مجلس الإدارة لأكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية دون وجود سبب يقبله المجلس.
 - بموت العضو، أو أن يصبح غير كفؤ من الناحية القانونية.
 - إذا صدر بحقه أية عقوبة جنائية أو جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة أو أي جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة.
 - إذا أعلن إفلاسه.

- إذا نقص عدد الأسهم التي يجب أن يكون مالكا لها عن الحد الأدنى المقرر وفق قانون الشركات الأردني، لأي سبب من الأسباب أو تثبيت الحجز عليها بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية أو تم رهنها خلال مدة عضويته، ما لم يكمل الأسهم التي نقصت من أسهم التأهيل الخاصة به خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، ولا يجوز له أن يحضر أي اجتماع لمجلس الإدارة خلال حدوث النقص في أسهمه.
- إذا قام عضو مجلس الإدارة بتقديم استقالته وتمت الموافقة على الاستقالة.
- 5. يفصل البنك بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- 6. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس.

معايير عضوية مجلس الإدارة

تعتبر المعايير التالية الحدود الدنيا الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة:-

أ- توفر المؤهلات والشروط اللازمة للعضوية

- يجب أن تتوفر في كل من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والشروط الكافية لخدمة مصالح البنك والجهات الأخرى ذات العلاقة ويتضمن ذلك تحقيق ما ورد في قانوني البنوك والشركات وأي قوانين أخرى ذات علاقة. كذلك يجب أن تتوفر لدى أعضاء مجلس الإدارة أي من أو جميع الخبرات والمؤهلات التالية:-
- يتمتع أعضاء المجلس بالمؤهلات والخبرة الملائمتين بما يتلائم مع مناصبهم ومهامهم.
 - خبرة مصرفية ملائمة.
 - مستوى معين من التعليم والتدريب.
 - القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور.
 - المعرفة بالبيانات المالية والفهم المعقول للنسب المستخدمة لقياس الأداء وتوفير الخبرة اللازمة في مجال عمل البنك.
 - توفر مهارات أو خبرات مالية / مصرفية تساهم في إثراء المجلس.
 - الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة والاستعداد للاستقالة من المجلس في حال عدم القيام بالأعمال الموكلة إليه.
 - وجود فهم ودراية بأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها والتخطيط الاستراتيجي وتعاليم الحاكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤيا المستقبلية الواضحة واتخاذ القرارات السليمة.

ب- الولاء والصدق والاهتمام

- يعتبر التزام أعضاء مجلس الإدارة بالصدق، الولاء والاهتمام بالبنك من أهم الجوانب للوصول إلى تحكم مؤسسي جيد من حيث حرص العضو على أن تكون علاقته بالبنك علاقة صادقة وأن يقوم كأي موظف آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك والتي تتضمن:
- ممارسة الأنشطة المحتمل أن تؤدي إلى تعارض المصالح.
 - لا يكون عضو المجلس الحالي عضواً في مجلس أي بنك منافس.
 - على كل عضو التوقيع على نماذج تصريح متعلقة بالاستقلالية، وتضارب المصالح، والسرية، وغيرها.
- أما في جانب الولاء فإنه في حال حصول أي تضارب في المصالح بين العضو والبنك فإنه على جميع الأطراف أن تسعى لأن تكون العملية عادلة بالنسبة للبنك، ويجب أن يطبق المجلس على أي عضو يتعامل مع البنك نفس الشروط التي يطبقها على العملاء الآخرين دون أية أفضلية.
- وتحقيقاً للولاء المنشود يقوم عضو مجلس الإدارة بما يلي:-
- ممارسة دوره بأمانه ووضع مصلحة البنك نصب عينيه.
 - تجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات البنك لتحقيق مآرب شخصية والإفصاح عن أية حالات نشأت أو يمكن أن تنشأ بهذا الخصوص فوراً.
 - إطلاع المجلس على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.
- أما في جانب الاهتمام فيحرص العضو على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية في هذا المجال، وأن يسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك، وعليه حضور اجتماعات المجلس والتحضير المسبق لها بشكل جيد. كذلك يجب أن يقوم بالواجبات الموكولة إليه بأمانة.

ج- الإستقلالية

حتى يتمكن المجلس من أداء دوره الرقابي على الإدارة التنفيذية والتأكد من عدم ممارستها لأي إجراءات غير سليمة فإن مجلس إدارة البنك يحتفظ بعدد مناسب من الأعضاء المستقلين في المجلس (وفقاً لتعريف العضو المستقل الوارد في هذا الدليل) وقد اعتبر المجلس أن ثلاثة أعضاء يعتبر مناسباً.

البرنامج التعريفي للمجلس:

- يعتمد المجلس برنامجاً تحفيزياً رسمياً للتعريف والإطلاع على عمليات البنك وأنشطته، و الذي يتضمن:
- تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة بتزويد أعضاء المجلس بملخص عن أعمال البنك.

- تقوم لجنة الترشيعات والمكافآت بتزويد كل عضو مجلس إدارة بكتاب تعريفى يبين حقوق ومسؤوليات وواجبات عضو مجلس الإدارة.
- تقوم الإدارة التنفيذية بتقديم شرح حول خطط البنك الإستراتيجية، وأنشطته، وتقسيماته الإدارية، وغيره من الأمور.
- السياسات والإجراءات ذات الصلة في البنك.
- يعتمد مجلس الإدارة برنامجاً سنوياً للتدريب والتطوير المستمر لأعضائه بحيث يشمل :
 - التطوير المستمر لمهارات وخبرات أعضاء المجلس، لا سيما في مجالات التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر وذلك في ظل تطور النظرة المستقبلية للمخاطر التي قد يواجهها البنك.
 - توسيع معارف ومهارات أعضاء المجلس من خلال البرامج التدريبية المتخصصة، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات في مجال الأعمال المصرفية والتمويل .

الواجبات والمسؤوليات

تحقيقاً لمبادئ التحكم المؤسسي فإن مجلس إدارة البنك يقوم بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية ووفقاً لما ورد في نظام البنك الأساسي إضافة إلى ما نص عليه قانون البنوك والشركات والتشريعات الأخرى ذات العلاقة:

1. مجلس الإدارة هو المسؤول بالإجمال عن البنك، بما في ذلك مهام الإقرار والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وإستراتيجية إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وقيم البنك . كما أن المجلس هو المسؤول عن الإشراف على الإدارة التنفيذية.
2. مجلس إدارة البنك هو المسؤول الأول عن سلامة الوضع المالي للبنك، وعن التأكد من قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الأطراف التي تشمل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في البلدان التي يتواجد فيها فروع للبنك، المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين، المستثمرين، وأية جهات أخرى لها مصالح أو ذات علاقة بالبنك.
3. يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية كما يلتزمون بالاطلاع بالأدوار المناطة بهم تجاه البنك وكافة الأطراف المعنية المرتبطة به من دون التأثير بكل ما من شأنه الحد من قدرتهم على إدارة شؤون البنك ومناقشتها واتخاذ قرار في هذا الخصوص بشكل موضوعي لحماية حقوق الأقلية.
4. يلتزم أعضاء المجلس بممارسة واجباتهم تجاه البنك وبما يضمن عدم حدوث تضارب للمصالح وبما ينسجم مع المتطلبات التنظيمية.
5. يحدد مجلس الإدارة أصول الحوكمة الملائمة لأداء مهامه لاسيما التأكد من توفر الوسائل الملائمة التي تثبت التقيد بأصول الممارسات فضلاً عن التأكد من مراجعتها بغية تحسينها. يلتزم المجلس تطبيق وتنفيذ معايير الحوكمة الرشيدة على نحو يساهم في أداء مهامه وترجمة آراء البنك وأهدافه بشكل واضح.
6. يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد المستمر من فعاليتها في إدارة المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.
7. يقوم المجلس بالتأكد من مدى تقيد البنك بالخطط الإستراتيجية والسياسات والإجراءات المختلفة المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات المختلفة النافذة.
8. يقوم المجلس بالتأكد من تمتع البنك بالنزاهة في كافة أعماله، حيث وفر المجلس ميثاق لأخلاقيات العمل، عبر فيه عن القيم والمبادئ الأخلاقية للبنك وفق المرتكزات الأساسية التالية: النزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية، والولاء للبنك وقد تم تعميم هذا الميثاق على كافة موظفي البنك وأعضاء المجلس ونشره للجمهور.
9. يقوم المجلس بالتأكد من توفر سياسات مكتوبة (واعتماد هذه السياسات) تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك، وبأنها معممة على كافة المستويات الإدارية، ويتم مراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات المختلفة التي تحكم عمل البنك.
10. يقوم المجلس بتعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والأخلاق الحميدة والخبرة والكفاءة المهنية، ويتم تقييم المدير العام سنوياً من قبل المجلس.
11. يقوم المجلس بالموافقة على تعيين أو استقالة المدراء التنفيذيين في البنك.
12. يقوم المجلس بالتقييم الذاتي لأدائه - من خلال لجنة الترشيعات والمكافآت- على الأقل مرة واحدة سنوياً وفق آلية واضحة.
13. يقوم المجلس بإقرار خطط إحلال (Succession Plans) للمدراء التنفيذيين للبنك وحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.
14. يقوم البنك بوضع ميثاق لمجلس الإدارة يبين فيه الواجبات والمسؤوليات المناطة بأعضاء المجلس.

رئيس المجلس

يقوم رئيس المجلس بالإضافة إلى مهامه التقليدية بما يلي:

1. العمل على بناء والمحافظ على علاقات جيدة وبناءة تقوم على أسس الحاكمية المؤسسية بين أعضاء المجلس وبين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. التأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة لكافة أعضاء المجلس والمساهمين.
3. العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين أعضاء المجلس خلال اجتماعات المجلس.
4. التأكد من توفر معايير ذات مستوى عال من الحاكمية المؤسسية لدى البنك وشركائه التابعة.
5. الاضطلاع بدور القيادة لمجلس الإدارة واجتماعاته واجتماع الهيئة العامة.
6. التأكد من أن المجلس يعمل بكفاءة، ويفي بمسؤولياته ويناقش كل قضاياها الهامة في الوقت المناسب.
7. مراقبة الأداء العام للمجلس بما في ذلك استدعائه للاجتماعات، ووضع جداول الاجتماعات، ورئاسة الاجتماعات.
8. يتم وضع واعتماد جدول أعمال كل اجتماع للمجلس بمساعدة من أمين سر مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا التي يقترحها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإدراجها في جدول الأعمال.
9. تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بنشاط وفعالية في أعمال المجلس ولجانته من أجل ضمان أن عمل المجلس يتم لما فيه تحقيق مصالح البنك.

١٠. تحديد وتلبية الاحتياجات التطويرية لأعضاء المجلس بهدف تعزيز الفعالية للمجلس.
١١. إجراء تقييم أداء المجلس وأعضائه على أساس سنوي.
١٢. الإشراف على الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس والتأكد من تسجيل محاضر المجلس بدقة من قبل أمين السر.
١٣. تمثيل البنك خارجياً، وضمان التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى المجلس.
١٤. وضع أهداف محددة للمجلس ولجانه وضمان أن يتم اعتمادها بكل حيادية واستقلالية. والتأكد من وضع خطة عمل سنوية يتم إقرارها من مجلس الإدارة.
١٥. متابعة أعمال لجان المجلس للتأكد من أنها تقوم بتنفيذ المهام الموكلة لها وتقديمها لتقارير متابعة إلى المجلس.

أمين سر مجلس الإدارة:

- يعين أمين سر مجلس الإدارة من قبل مجلس الإدارة، ولا يجوز عزله إلا من قبل المجلس.
- أمين سر المجلس مسؤول عن متابعة مجلس الإدارة لإتباع الإجراءات المحددة فيما يخص تداول المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وتسجيل محاضر الاجتماعات.
- أمين سر مجلس الإدارة مسؤول عن تسجيل جميع المناقشات واقتراحات أعضاء مجلس الإدارة ونتائج التصويت التي تحدث خلال اجتماعات المجلس. يتم إعداد محاضر اجتماعات مجلس الإدارة باللغة العربية بالإضافة إلى ملخص لهذه الاجتماعات باللغة الانجليزية، حيث تصبح هذه المحاضر من سجلات البنك.
- أمين سر المجلس مسؤول عن إتاحة محاضر مجلس الإدارة وليس على سبيل الحصر للهيئات الرقابية، ومجلس الإدارة بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية (حسب مقتضى الحال).
- يجب توثيق وموافقة مجلس الإدارة على إجراءات العمل الخاصة بالمجلس ولجانه بالإضافة إلى مسؤوليات وواجبات أمين سر مجلس الإدارة .

تنظيم أعمال المجلس

١. يجتمع مجلس إدارة البنك ست مرات على الأقل في السنة وبعد أدنى مرة واحدة كل ثلاثة أشهر.
٢. تعقد اجتماعات مجلس الإدارة / اللجنة بناء على إخطار كتابي من رئيس المجلس أو بناء على طلب خطي مقدم من قبل اثنين على الأقل من أعضاء المجلس / أعضاء اللجنة. ويمكن للإدارة التنفيذية للبنك الطلب من رئيس المجلس / اللجنة عقد اجتماع في حال دعت الحاجة لذلك.
٣. يقوم رئيس المجلس بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول اجتماعات المجلس.
٤. يقوم البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الملائمة والكافية وفي الأوقات المناسبة من أجل دفعهم لدراستها قبل اتخاذ القرارات المناسبة.
٥. يكون النصاب قانونياً لاجتماع المجلس / اللجنة بحضور أغلبية أعضائه. ويمكن لرئيس المجلس دعوة الإدارة التنفيذية لحضور الاجتماع.
٦. لكل عضو المجلس / اللجنة صوت واحد. ولا يحق لأمين السر أو لأي من الحضور (غير أعضاء مجلس الإدارة) التصويت.
٧. تتم الموافقة على قرارات المجلس بأغلبية أصوات أعضاء المجلس / اللجنة الحاضرين. يمكن للمجلس / اللجنة التصويت على القرارات بإتباع أسلوب التمرير وذلك في حال التقضايا ذات طابع المستعجل، وبموافقة المجلس / اللجنة.
٨. يقوم أمين سر المجلس بتدوين اقتراحات ونقاشات ونتائج تصويت أعضاء المجلس في اجتماعات المجلس.
٩. ولا يجوز لعضو المجلس / اللجنة الحضور أو التصويت خلال المناقشة، في حالة ارتباطه بشكل مباشر أو غير مباشر بأي بند من بنود جدول الأعمال أو بعقد الصفقة قيد المناقشة.
١٠. يجب موافقة مجلس الإدارة على الإجراءات الخاصة بعقد اجتماعات المجلس / اللجنة، النصاب القانوني وآلية التصويت واتخاذ القرارات.
١١. يقوم البنك بإعداد كتيب خاص يتضمن كافة العمليات المصرفية التي تتطلب موافقة المجلس عليها.
١٢. يجب أن يكون أعضاء المجلس على إطلاع دائم ومستمر بالتطورات داخل البنك وخارجه، كذلك يقوم البنك بتزويد الأعضاء بملخص عن أعمال البنك عند التعيين وخلال فترة العضوية، بحيث يتضمن خطط البنك الاستراتيجية، أهم الأمور المتعلقة بوضع البنك الحالي وإدارة المخاطر لدى البنك وبرنامج الامتثال بالإضافة إلى ميثاق أخلاقيات العمل، الهيكل التنظيمي، المدراء التنفيذيون والمدقق الخارجي.
١٣. لكافة أعضاء المجلس ولجانه حق الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية في البنك.
١٤. يمكن لأعضاء المجلس واللجان المختلفة المنبثقة عنه الاستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكولة إليهم إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.
١٥. لدى البنك هيكل تنظيمي يبين التسلسل الإداري (بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية) ويتم الإفصاح للجمهور عن الجزء المتعلق بالإدارة العليا للبنك.
١٦. يقوم المجلس بتريخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
١٧. يقوم المجلس بإعداد كتاب رسمي يبين فيه مهام ومسؤوليات وواجبات أمين سر المجلس.

رابعاً: اللجان المنبثقة عن المجلس

يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليتها، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مختلفة فوضها بعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك وقد تم تشكيل هذه اللجان بشكل رسمي وبتعليمات أقرت من المجلس. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعني المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك. تتألف كل لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس عن ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء بما في ذلك رئيس اللجنة، مالم يذكر خلاف ذلك في الميثاق الخاص باللجنة. كما أن رئيس مجلس الإدارة لا يجب أن يكون عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر.

يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان بالإضافة للمخصص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

يجب أن يكون لدى أعضاء كل لجنة من لجان المجلس المعرفة والخبرة لاتخاذ القرارات المناسبة باستقلالية وموضوعية، وفي حال وجود أية متطلبات خاصة بعضوية أية لجنة من لجان مجلس الإدارة (كالمؤهل العلمي) يجب أن ينص على ذلك من خلال ميثاق اللجنة المعنية.

يمكن لمعضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أكثر من لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس، إلا في الحالات التي قد تنشأ فيها تضارب في المصالح.

يعين رئيس مجلس الإدارة رئيساً لكل لجنة من لجان المجلس، بحيث يكون رئيس كل لجنة مسؤولاً عن الأداء العام لتلك اللجنة وعليه رفع تقارير دورية للمجلس.

يقوم المجلس بتعيين أمين سر لكل لجنة من لجانها بحيث يكون مؤهلاً تأهيلاً مناسباً، ومن الممكن أن يتم تعيين أمين سر المجلس أو أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية كأمين سر لأية لجنة من لجان المجلس حيث يناط بأمين سر اللجنة الواجبات والمسؤوليات التي تم ذكرها سابقاً.

تجتمع لجان المجلس بشكل متكرر ويحد أدنى مرة واحدة كل ثلاثة أشهر ما لم يذكر خلاف ذلك في ميثاق اللجنة المعنية.

يقوم رئيس مجلس الإدارة بمتابعة أعمال لجان المجلس بشكل مستمر لضمان أداء الواجبات المسندة إليها، كما عليه الحصول على تقرير متابعة من كل لجنة وبما لا يقل عن تقرير واحد كل ثلاثة أشهر.

يمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام لجنة أو أكثر في لجنة واحدة إذا رأى أن ذلك تحقيق لمصالح البنك وأفضل من الناحية الإدارية.

أ) لجنة التدقيق

١. تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
٢. يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
٣. على الأقل يجب أن تضم لجنة التدقيق عضوين حاصلين على مؤهلات وخبرات في المجالات المحاسبية أو المالية.
٤. يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.
٥. أمين سر مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة التدقيق.
٦. من حق اللجنة الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية تراها ضرورية لأداء مهامها، كما لها الحق في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.
٧. لدى البنك كتيب (ميثاق) يبين مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجنة التدقيق.
٨. على لجنة مجلس الإدارة للتدقيق التأكد من استقلالية دائرة التدقيق.
٩. يتم تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة، في حين يتم تعيين المدققين الداخليين من قبل رئيس دائرة التدقيق الداخلي.
١٠. تمهد إلى اللجنة مسؤولية تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي. ويراعى الأمور التالية:-
 - الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق. وفي حال صعوبة تطبيق ذلك من الناحية العملية، الدوران المنتظم للشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق الخارجي للبنك.
 - قيام المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره.
١١. تقوم لجنة التدقيق بالتأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي لديها الحق في مناقشة تقريرها مع الدوائر والجهات التي يتم التدقيق عليها، كما لديها الحق في الحصول على أية معلومات والاتصال بأية موظف في البنك، كما على لجنة التدقيق التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي لديها الصلاحيات المناسبة التي تمكنها من أداء المهام الموكلة لها بالشكل المطلوب.
١٢. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة سياسة المكافآت بشكل سنوي، وذلك بالتنسيق مع لجنة مجلس الإدارة للترشحات والمكافآت.
١٣. التأكد من أن قيام التدقيق الخارجي أو أية جهات استشارية أخرى بمراجعة وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية مع التركيز على النواحي التي تنطوي على مخاطر قد تعرض البنك لمخاطر تشغيلية عالية.
١٤. تقوم اللجنة بالاجتماع مع المدقق الخارجي، المدقق الداخلي مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة لذلك وبدون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
١٥. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول إليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:-
 - المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصحيحية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الأخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
 - التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.
 - تقييم نطاق ونتائج ومدى كفاية عمليات التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
 - التقييم المستمر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
 - مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة إجراءات التصويب.
 - مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة وبصفة خاصة التحقق من أوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الأخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديونا هالكة.
 - التأكد من القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البنك.
 - تقوم اللجنة برفع تقاريرها وتوصياتها ونتائج ممارستها لمهامها إلى مجلس الإدارة.
 - يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
- وبشكل عام فان مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية للبنك فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

ب) لجنة المخاطر

1. تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
 2. يقوم البنك بالإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة في التقرير السنوي للبنك.
 3. على الأقل يجب أن تضم لجنة المخاطر عضوين حاصلين على مؤهلات وخبرات في المجالات المحاسبية أو المالية.
 4. يجب على اللجنة التأكد من استقلالية دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال، وتعيين رئيساً لمجموعة إدارة المخاطر والامتثال يتمتع بالمؤهلات والخبرات الملائمة لشغل هذا المنصب والوفاء بمهامه.
 5. يدعى رئيس مجموعة المخاطر والامتثال في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.
 6. تلخص مهام اللجنة بما يلي:
 - التوصية باعتماد إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر والتأكد مما يلي:
 - أن تكون شاملة وموثقة لإدارة جميع المخاطر المادية.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
 - وجود البرامج والإجراءات والأدوات (ومنها السقوف) لترجمة هذه الخطط والسياسات والتأكد من مدى تطبيقها وأن أي استثناء يتم من خلال موافقات إدارية محددة.
 - يتم مراجعتها بصورة دورية.
 - يتم إيصالها إلى المعنيين ضمن البنك.
 - مراقبة الإدارات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيلية، الامتثال والسمعة وكافة أنواع المخاطر الأخرى وذلك من خلال الإطلاع على التقارير الصادرة عن إدارة المخاطر التي توضح للجنة ما هي المخاطر التي يعمل ضمنها البنك والإجراءات المتخذة لتخفيفها، وبحيث تكون هذه التقارير ملائمة، مفصلة، وتقدم بالوقت المناسب ضمن إطار أنظمة معلومات كفؤة.
- متابعة المخاطر التي يعمل ضمنها البنك وقياس ماديتها والتأكد من وجود إجراءات داخلية لتقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك (Risk Profile) .
 - التأكد من المخاطر المتضمنة في المنتجات الجديدة التي يرغب البنك بالتعامل بها قبل أن يتم طرحها.
 - التوصية باعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر والتأكد من استقلاليتها ومن قيامها بممارسة أعمالها ضمن إدارة مستقلة.
 - مراجعة حجم المخاطر المقبولة (Risk Appetite) التي يمكن أن يتحملها البنك ويعمل ضمنها والتوصية بها لمجلس الإدارة.
 - الإطلاع على التقارير المتعلقة بضمان استمرارية العمل (Business Continuity) .
 - الإطلاع على نتائج الاختبارات الضاغطة التي تقوم بها إدارة المخاطر والتأكد من أثر نتائجها على المتانة المالية للبنك.
 - تقوم اللجنة برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بدور لجنة المخاطر في جانب مراقبة الامتثال فيمكن إدراجه بما يلي:-

- التوصية باعتماد سياسة مراقبة الامتثال والتأكد بخصوصها مما يلي:
 - أن تكون السياسة مكتوبة.
 - أن تكون ملائمة لحجم ونشاطات البنك وشركاته التابعة.
 - أن تحدد الإجراءات التي يجب إتباعها من قبل الإدارة والموظفين.
 - أنها توضح المتطلبات الرئيسية بشأن التعرف على مخاطر الامتثال وإدارتها ضمن جميع مستويات البنك.
 - أن يتم تعميم السياسة على كافة الإدارات والعاملين في البنك.
- تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
- مراقبة ومتابعة تطبيق هذه السياسة.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسات المهنية السليمة داخل البنك بالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً وأجب التحقق.
- اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وأنشطة التدقيق الداخلي.
- التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة إلى أي سياسات أو إجراءات للتعامل مع مخاطر الامتثال الجديدة الناتجة عن التقييم السنوي لهذه المخاطر.
- الإطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية المناسبة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية بالبنك في حال اكتشاف مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة مع التأكد من أنه يتم الإبلاغ الفوري عن هذه الحالات.
- الإطلاع على التقارير التي تظهر نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي يجب أن تتضمن تقييم مخاطر الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

ج) لجنة الترشيحات والمكافآت

1. تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، إثنان منهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتكون قراراتها بالأغلبية على أن يتضمنها قرار رئيس اللجنة ويتولى أمانة سرها أمين سر مجلس الإدارة.
 2. تقوم اللجنة بالمهام التالية:-
- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين. وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفعالية مشاركتهم في اجتماعات المجلس، مع مراعاة ما ورد في قانون الشركات بخصوص تجديد عضوية عضو مجلس الإدارة.
 - مراجعة هيكل المجلس بشكل سنوي.
 - تحديد فيما إذا كان للعضو صفة العضو المستقل.
 - تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس بالإضافة إلى مدى مشاركة العضو في اجتماعات المجلس. وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعي ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى، بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بمتطلبات السلطات الرقابية.
 - تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
 - توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
 - تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإعداد سياسة المكافآت ووضع آلية تطبيقها بما يتماشى مع مبادئ الحاكمية المؤسسية وإستراتيجية المخاطر بالبنك ومثانة وضعه المالي، ويتم تقديم هذه السياسة لمجلس الإدارة للإطلاع عليها واعتمادها ويحظر على المجلس تفويض هذه المسؤولية إلى الإدارة التنفيذية.
 - تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس وأعضائه بشكل سنوي وذلك بهدف تعزيز استقلالية وموضوعية المجلس، كما يحق للجنة الترشيحات والمكافآت الاستعانة كلياً أو جزئياً بمصدر خارجي (طرف ثالث مستقل يتمتع بالخبرة والمهنية) لإجراء عملية تقييم الأداء، حيث يتم تعيين المصدر الخارجي (الطرف الثالث) من قبل الهيئة العامة بناءً على التوصيات المقدمة من قبل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت.
 - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام على أن يتمتع بالشروط التي نص عليها قانون البنوك.
 - التوصية لمجلس الإدارة بإقرار خطط الإحلال للإدارة التنفيذية للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.
 - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدراء التنفيذيين.
 - تتولى اللجنة مسؤولية التأكد من وجود سياسة لدى البنك تتضمن أن المكافآت / الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت / الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق. كما يجب أن تتضمن سياسة البنك أن يتم ربط الرواتب وبشكل جزئي بالأداء، وأن توضع برامج للحوافز تهدف إلى تعزيز قيمة أسهم البنك على المدى طويل الأجل وتهدف أيضاً إلى تعزيز البيئة الرقابية الداخلية وتؤدي إلى سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، بمعنى أن لا يتم التركيز على زيادة حصة سهم البنك من الأرباح على المدى القصير فقط.
 - التأكد من أن سياسة المكافآت يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.
 - إطلاع المجلس على التقارير التي تتضمن المعلومات اللازمة له لأداء أعماله.

د) لجنة التحكم المؤسسي

- تتألف لجنة التحكم المؤسسي من رئيس مجلس الإدارة وعضوين غير تنفيذيين. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.

مهام لجنة التحكم المؤسسي

إن مهام لجنة التحكم المؤسسي بشكل رئيسي تنصب على التأكد من تطبيق ما ورد في دليل التحكم المؤسسي من كافة جوانبه وذلك من قبل كافة الأطراف المرتبطة به من إدارة تنفيذية ومجلس إدارة ولجان، إضافة إلى المراجعة الدورية للدليل أو بشكل سنوي وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات كل من البنك والسوق المصرفي.

وتالياً أبرز المهام الموكلة للجنة التحكم المؤسسي:

- التأكد من قيام المجلس برسم أهداف إستراتيجية وتحديد قيم عليا للبنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية داخل البنك وفي هذا المجال تقوم اللجنة بالتأكد من عدة أمور منها:-
 - رسم استراتيجية للبنك والعمل على إقرارها من المجلس.
 - قيام مجلس الإدارة باعتماد السياسات العامة للبنك بما فيها الإستراتيجية العامة والإشراف على تنفيذها بشكل يضمن عدم تضارب المصالح.
 - الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك.
 - التأكد من تحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والمرجعية للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية وذلك ضمن الإطار التالي:-
 - حدد قانون البنوك وقانون الشركات شروط ومسؤوليات مجلس الإدارة والمدير العام، حيث يعتبر المجلس مسؤولاً عن الرقابة على إدارة البنك التنفيذية والتي تقوم بإدارة أعمال البنك اليومية.
 - ضرورة وضوح خطوط المساءلة والمسؤولية من خلال التفويض الرسمي للصلاحيات والتأكيد على الفصل ما بين الوظائف ووجود أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المناسبة.
 - التأكد من أهلية أعضاء مجلس الإدارة لمناصبهم وأنه لديهم فهم واضح لدورهم في التحكم المؤسسي إضافة إلى الاستقلالية في حل المشاكل واتخاذ القرارات وفي هذا الإطار يقع على عاتق اللجنة مسؤولية التأكد من عدة أمور منها :-
 - أن مجلس الإدارة يقوم بدوره المطلوب في مجال الرقابة على أعمال البنك بما في ذلك فهم للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
 - التأكد من وجود عدد مناسب من الأعضاء المستقلين ضمن أعضاء مجلس الإدارة (Independent Directors)
 - التأكد من توفر المحددات والشروط الواردة ضمن قانون البنوك بخصوص الأشخاص الذين يشغلوا رئاسة وعضوية مجلس الإدارة .
 - التأكد من تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (and Proper Fit)
 - التأكد من وجود لجنة تدقيق مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة ضمن الشروط المحددة بقانون البنوك وأنها تمارس دورها بالشكل المطلوب إضافة إلى التأكد من وجود اللجان المطلوبة بموجب تعليمات البنك المركزي مثل (لجنة إدارة المخاطر ولجنة مراقبة الامتثال).
 - التأكد من وجود اللجان الكافية والمنبثقة عن مجلس إدارة البنك مع العمل على استحداث اللجان التي تظهر الحاجة إليها واللائمة لإرساء قواعد التحكم المؤسسي وتطبيق ثقافتها على كافة المستويات لدى البنك.
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك من خلال العديد من الأمور منها:
 - التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمهمة إدارة المخاطر الأمر الذي يتضمن مهمة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الالتزام بدورها في إدارة ومراقبة مخاطر الامتثال وفقاً للسياسات المعدة لهذا الغرض، وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.
 - التأكد من استقلالية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى وظائف التدقيق والامتثال.
 - التأكد من تطبيق مبدأ الرقابة الثنائية في كافة أعمال ونشاطات البنك وعدم اصطلاح شخص واحد للقيام بعمل كامل.
 - التأكد من كفاءة الإدارة التنفيذية وكافة مدراء الدوائر بشكل عام.
 - الإستفادة بشكل فعال من الأعمال التي يقوم بها المدققون الداخليون والمدققون الخارجيون.
 - التأكد من قيام البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمة المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء. وقد يرى البنك مكافأة عملائه الذين تتوفر لديهم حاكمية جيدة.
- من ضمن مهام مجلس الإدارة، وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك والتي تحدد مهام الدوائر المختلفة بما يكفل تحقيق الرقابة المطلوبة وفي هذا الإطار يبرز دور لجنة التحكم المؤسسي في توفير ما يلي بهذا الخصوص :-

١- التدقيق الداخلي

إن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة داخل البنك يجب أن يكون مدعماً بدائرة تدقيق داخلي فعالة تقوم بتقييم هذه الأنظمة باستقلالية.

تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية وكفاءة العمليات ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات إضافة إلى تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر وكفاية رأس مال البنك نسبة إلى مخاطره وفق البيانات المالية للبنك، وتحققاً لهذا الدور يجب أن يتم ما يلي:-

- التأكد من تمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التامة من خلال قيامه برفع تقاريره وتوصياته بنتائج مهامه مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التأكد من توفر العدد الكافي من الموظفين المؤهلين والتأكد من حصولهم على التدريب المناسب ومكافأتهم.

- تأكد من أن نطاق وإجراءات ودورية عملية التدقيق الداخلي تتوافق مع درجة المخاطر التي تواجهها أنشطة البنك المختلفة.
- يجب موافقة مجلس الإدارة على ميثاق دائرة التدقيق الداخلي.
- دائرة التدقيق الداخلي مسؤولة عن وضع هيكل ونطاق عمل التدقيق الداخلي، وعلى دائرة التدقيق الداخلي مسؤولية إبلاغ لجنة مجلس الإدارة للتدقيق عن أي تضارب محتمل في المصالح. كما لا يجب تكليف دائرة التدقيق الداخلي بأية مهام تنفيذية.
- بشكل عام لا يجوز للبنك الاستعانة بمصدر خارجي للقيام بأي دور من الأدوار الأساسية لدائرة التدقيق الداخلي، وفي حال اللجوء إلى ذلك يجب الحصول على الموافقات اللازمة من السلطات الرقابية.
- التأكد من أن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن تحديد رواتب ومزايا كادر دائرة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه.
- التأكد من قيام كل من المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

٢- التدقيق الخارجي

يمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية وتقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:-

- تضمن قانون البنوك المهام المطلوبة من المدقق الخارجي وبحيث يتم اختياره من ضمن قائمة يعدها البنك المركزي سنوياً.
- حسب قانون الشركات يتم انتخاب مدقق الحسابات الخارجي أو إعادة انتخابه خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة ويحق للهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة للتفاوض مع مدقق الحسابات الخارجي فيما يخص تحديد الأجر أو أية أمور تعاقدية أخرى.
- يجب توفر سياسة وإجراءات عمل معتمدة من قبل مجلس إدارة البنك خاصة بالتعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي.
- على مدقق الحسابات الخارجي تزويد نسخة من تقرير التدقيق للجنة مجلس الإدارة للتدقيق حيث يجتمع مع لجنة مجلس الإدارة لمناقشة هذه التقارير وأية ملاحظات أخرى حول أعمال البنك كما تتم هذه الاجتماعات في حضور الإدارة التنفيذية.
- تجتمع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مع المدقق الخارجي بدون حضور الإدارة التنفيذية ما لا يقل عن مرة واحدة في السنة.
- مراعاة وجود تعاون وتنسيق بشكل كامل بين المدقق الداخلي والخارجي.
- مراعاة أن تتصف عملية التحكم المؤسسي بالإفصاح والشفافية.
- يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على فهم لهيكلية عمليات البنك، بما في ذلك العمليات التي يقوم بها البنك في مناطق أو ضمن هياكل تشريعاتها تتيح الشفافية، وبهذا الخصوص يكون دور لجنة التحكم المؤسسي التأكد مما يلي:-
- التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتبع سياسات واضحة وإجراءات سليمة للعمل ضمن هذه المناطق / التشريعات.
- إجراء تقييم دوري للتأكد من مدى احتياج البنك للعمل ضمن هذه المناطق والتي تتيح الشفافية.
- أن لجنة التدقيق ترافق أعمال التدقيق الداخلي على الضوابط على الأنشطة التي تمارس في هذه المناطق وترفع التقارير اللازمة سنوياً أو لدى ملاحظة أي قصور مادي إلى مجلس الإدارة.
- التأكد من وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات عمل تحكم المنتجات والأدوات المالية المعقدة التي يقدمها البنك، وأن يكون هناك سياسات لتقييم هذه المنتجات سواء عند استخدامها أو بيعها.
- التأكد من وجود سياسات للتعرف، قياس، وإدارة للمخاطر المادية، بما في ذلك المخاطر القانونية ومخاطر السمعة التي يمكن أن تنشأ من ممارسة البنك لأي نشاطات.
- الإطلاع على التقييم الدوري للامتثال للقوانين والأنظمة بالإضافة إلى الامتثال مع السياسات الداخلية.
- التأكد من أن هذه الأنشطة خاضعة لأعمال التدقيق الداخلي للبنك وضمن نطاق أعمال التدقيق الخارجي.
- التأكد من وصول المعلومات اللازمة للإدارة الرئيسية للبنك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمخاطر تلك الأنشطة ويتم رفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة والسلطات الرقابية ويتم الالتزام بمتطلبات الإفصاح بمقتضى القوانين والتعليمات التي يعمل بها البنك.

هـ) لجنة التسهيلات والاستثمار

يتلخص عمل وصلاتحيات اللجنة بالنظر في المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للتسهيلات. ولجنة الإدارة للاستثمار والتي تزيد عن حدود صلاحيتها.

١. تتألف اللجنة من رئيس مجلس الإدارة أو نائبه وعضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة.
٢. تجتمع اللجنة أسبوعياً.
٣. تقوم اللجنة بمراجعة السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية دورياً والتأكد من تحديثها بما يتفق مع التعليمات والتشريعات ذات العلاقة.

خامساً: الإدارة التنفيذية

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتع بالصلاحيات المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيين المرتبطين بعمليات البنك.

تساهم الإدارة التنفيذية في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك من خلال السلوك الشخصي وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي يقومون بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تشتمل الإدارة التنفيذية في تحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها وضع الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/الصلاحيات المحددة كما تكون مسؤولة دون سواها تجاه المجلس عن أداء البنك.

كما تلتزم الإدارة التنفيذية بتنفيذ مهامها وفقاً لمعايير السلوك المهني، حيث تكون مسؤولة عن:

١. المساهمة في تقديم الاقتراحات حول إستراتيجية أعمال البنك والموازنة التقديرية السنوية.
٢. تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط العمل لتحقيق وتنفيذ إستراتيجية البنك وذلك عن طريق عملية تخطيط شاملة لكافة دوائر البنك.
٣. تنفيذ النظام الملائم لإدارة المخاطر (المالية وغير المالية) التي يتعرض لها البنك بما ينسجم مع توجيهات مجلس الإدارة.
٤. تقوم الإدارة التنفيذية وبشكل دوري بمراجعة الإنجازات المتحققة ومقارنتها مع الخطط الموضوعية وتتخذ الإجراءات التصحيحية إن لزم الأمر.
٥. تقوم الإدارة التنفيذية بإعداد الموازنات التقديرية كأداة من أدوات التخطيط والرقابة.
٦. تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إعداد وتطوير سياسات وإجراءات إدارة مختلف أنواع المخاطر وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة من المجلس.
٧. تقع الأعمال اليومية التشغيلية للبنك ضمن حدود مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية للبنك.
٨. وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة.
٩. إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية.
١٠. يجب على الإدارة التنفيذية الإشراف على أعمال البنك، وخاصة فيما يتعلق بمتابعة وظائف المخاطر والامتثال وضمان تأدية المهام المناطة بهذه الوظائف باستقلالية.
١١. يجب على الإدارة التنفيذية تزويد المجلس بتقارير مالية وإدارية بكل شفافية وموضوعية، كل شهرين على الأقل.
١٢. يجب على الإدارة التنفيذية تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس دون أن يكون هنالك أي تدخل في صلاحياتها، كما يجب أن تستند مشاركة أي من أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس على موافقة المجلس، وعلى مجلس الإدارة الاطلاع على كافة الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.
١٣. تعمل لجان المجلس جنباً إلى جنب مع الإدارة التنفيذية على تشكيل اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات المحددة لهم. كما يجب أن يكون لكل لجنة من لجان الإدارة ميثاق خاص معتمد من المجلس يحدد غاياتها ومسؤولياتها وتكوينها ودورها اجتماعاتها.

سادساً: اللجان التنفيذية

من أجل ضمان تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنك فلدى البنك عدة لجان تنفيذية متخصصة تم تشكيلها لأغراض محددة ولزيادة فعالية البنك بشكل عام وهذه اللجان هي:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة الإستثمار
- لجنة تصنيف التسهيلات
- لجنة تسهيلات الشركات
- لجنة تسهيلات التجزئة
- اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات (لجنة الكمبيوتر العليا)

وتتكون هذه اللجان من المدير العام رئيساً وعضوية بعض أو كافة نواب ومساعدي المدير العام والمدراء التنفيذيين.

بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه هناك لجنة المشتريات ولجنة استلام الفروع الجديدة والمجددة.

والمخلص التالي يبين مسؤوليات ومهام أهم اللجان التنفيذية:

اللجنة التنفيذية:

تتلخص مسؤولياتها ومهامها بمتابعة إنجازات البنك المختلفة وسير خطط العمل وتقييم أوضاع البنك أولاً بأول بالإضافة إلى بحث سبل تطوير مختلف جوانب العمل بالبنك لتحقيق الأهداف الموضوعية والاستجابة لأي مستجدات بسرعة وكفاءة. تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية، رئيس مجموعة الخدمات المساندة ورئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال و مساعدي المدير العام والمدراء التنفيذيين في البنك وتعد اجتماعها بشكل شهري.

لجنة الموجودات والمطلوبات:

الهدف الاستراتيجي للجنة هو تعظيم ربحية البنك على المدى الطويل من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على التوظيفات المربحة مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر وبما يتوافق مع أهداف البنك وتقوم هذه اللجنة بدورين رئيسيين:

- التوزيع / التخصيص الاستراتيجي لكل من الأصول والخصوم.
- ضبط ورقابة المخاطر.
- بالإضافة إلى تقييم العائد / المخاطر للأصول المختلفة وتركيبية رأس المال ومؤثراتها والبحث عن مصادر الأموال وتقييمها والتسعير.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كل من:

- نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية
 - رئيس مجموعة / الخدمات المساندة
 - رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال
 - مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار
 - مساعد المدير العام / التسهيلات
 - مساعد المدير العام / المالية
 - مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد
 - مدير تنفيذي دائرة إدارة المخاطر
 - مدير تنفيذي دائرة الخزينة
- وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

لجنة تسهيلات الشركات:

تتلخص مهامها وصلاحياتها بما يلي:-

- الموافقة على التسهيلات ضمن سقف محددة في السياسة الائتمانية للبنك.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة ببرامج تسوية و/أو جدولتي المديونيات المتعثرة مع مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التابعة لها فروع البنوك الخارجية.
- الموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتخلفين عن السداد من عملاء القروض الاستهلاكية والبيع الآجل وبطاقات الائتمان ضمن سقف معينة.
- الإطلاع على القرارات بالموافقة أو الإعتذار ضمن صلاحيات معينة.
- مراجعة وتعديل السياسة الاستثمارية والتوصية باعتمادها للجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار.

تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية نائباً وعضوية كل من:

- رئيس مجموعة الخدمات المساندة
 - رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال
 - مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد،
 - مساعد المدير العام / تسهيلات
- ويشارك المدير التنفيذي / الدائرة القانونية مستشاراً قانونياً للجنة، ويكون مدير دائرة إدارة ورقابة الائتمان سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرتين في الأسبوع على الأقل.

لجنة الإستثمار:

تتلخص مهامها وصلاحياتها بما يلي:-

- الإطلاع على التوصيات المدعمة بالدراسات التي تقوم بها دائرة الخزينة والاستثمار بخصوص الدخول في أية استثمارات جديدة أو الخروج من أية استثمارات قائمة وكذلك زيادة أو تخفيض قيمة أية استثمارات واتخاذ القرار الملائم لها حسب جدول الصلاحيات المحددة بالسياسة الاستثمارية.
- التوصية إلى لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار على أية طلبات تفوق صلاحيات اللجنة.
- المراجعة السنوية لاستراتيجية البنك الاستثمارية بالإضافة إلى مراجعة السياسة الاستثمارية والمحددات الاستثمارية الموجودة بها ووضع المقترحات والتعديلات اللازمة ورفع التوصيات المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة للموافقة.

- المراجعة السنوية للصلاحيات المحددة بالسياسة الاستثمارية ووضع المقترحات والتعديلات اللازمة ورفع التوصيات المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة للموافقة.
 - المراجعة الشهرية لمكونات المحفظة الاستثمارية وأداؤها العام من وجهة نظر العائد والمخاطر المرتبطة به ومقارنته مع الفترات السابقة.
 - تقييم أداء كل استثمار على حده عن طريق مقارنة العائد الحقيقي للاستثمار مع أي مؤشرات قد تختارها اللجنة من وقت لآخر.
 - تقييم درجة امتثال وتوائم استثمارات البنك مع السياسات والمحددات الاستثمارية والمخاطر المرتبطة بها، ووضع الخطط الواجبة للالتزام بالسقوف المحددة بالسياسة الاستثمارية في حال تجاوزها.
 - الإطلاع على التقرير الاستثماري الشهري الذي تعده دائرة الخزينة والاستثمار وإبداء الرأي وتوجيه التقرير إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO).
 - التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين أو إنهاء خدمات أمناء الحافظ الأمين لاستثمارات البنك أو أي جهة تقدم خدمات ذات علاقة باستثمارات البنك.
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً ونائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية نائباً وعضوية كل من:
- رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال
 - مساعد المدير العام / الخزينة والاستثمار
 - مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد
 - مدير تنفيذي / الخزينة
 - مدير تنفيذي / دائرة إدارة المخاطر
 - مدير أول / الخزينة والاستثمار - سكرتيراً للجنة.
- تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل شهرياً.

اللجنة التوجيهية لأنظمة المعلومات (لجنة الكمبيوتر العليا)

حيث تضطلع هذه اللجنة بالمهام التالية:

- تحديد الاتجاه الاستراتيجي لأنظمة المعلومات على مستوى البنك.
 - مراجعة سياسات تطبيق أنظمة المعلومات في البنك.
 - تقديم المعلومات والتوجيه لدائرة أنظمة المعلومات حول الخطط الاستراتيجية لأنظمة المعلومات.
 - تقوم اللجنة بمهام لجنة أمن أنظمة المعلومات (IT Security).
- تتألف اللجنة من المدير العام رئيساً وعضوية كافة أعضاء اللجنة التنفيذية وتجتمع اللجنة بشكل شهري أو كلما دعت الحاجة لذلك.

سابعاً: أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

١. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٢. يحرص المجلس على تحديد توجهات البنك وتنفيذها عبر اعتماد سياسات وإجراءات عمل موثقة تشمل كافة نواحي العمليات والإدارة.
٣. تمثل هذه السياسات وإجراءات العمل المبادئ التوجيهية لعمل الإدارة، والتي تشمل:
 - وضع إستراتيجية البنك وأهدافه.
 - تحديد درجات المخاطر المقبولة للبنك.
 - القيام بالأعمال اليومية.
 - حماية مصالح المودعين.
 - تلبية الالتزامات اتجاه المساهمين والأخذ بعين الاعتبار مصالح الجهات ذات العلاقة.
 - وضع آلية مناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء بناء على تعليمات الجهات الرقابية.
 - تسيير أعمال البنك بصورة آمنة وسليمة ونزيهة وفق القوانين و التشريعات.
 - إدارة البنك بالشكل الذي لا يعرض القطاع المصرفي لأية مخاطر نظامية.
٤. يجب مراجعة سياسات وإجراءات البنك وتحديثها على أساس سنوي من قبل الجهة ذات العلاقة.
٥. يقوم المجلس سنوياً بالتأكد من كفاية السياسات القائمة، أو تحديد الحاجة إلى أي تعديلات فيها.
٦. يقوم المجلس باستخدام ملاحظات دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتقارير تقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لتعزيز فعالية أداء البنك (بما في ذلك أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية).
٧. يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبيحث يتضمن ذلك:
 - توضيح لمسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي.

- توضيح لإطار العمل الذي قامت باستخدامه الإدارة التنفيذية لتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة الداخلية كما بتاريخ البيانات المالية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية.
- تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

الهيكل التنظيمية وتنظيم العمل في البنك

تحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية وأسس الحاكمية المؤسسية وبشكل خاص الرقابة الثنائية ووضوح خطوط السلطة والمسؤولية فقد قام البنك بتوزيع المهام والواجبات بين الدوائر المختلفة للبنك وقام بتحديد خطوط السلطة والمسؤولية بشكل واضح بالإضافة إلى وضع السياسات التفصيلية المختلفة وإقرارها من المجلس ومن أهم هذه السياسات السياسة الائتمانية والسياسة الاستثمارية في البنك، هذا إلى جانب السياسات الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبة الامتثال.

في هذا الإطار يشير الهيكل التنظيمي للبنك إلى ترع مجلس الإدارة على قمة الهرم ثم يأتي دور رئيس مجلس الإدارة ومن ثم المدير العام هذا وقد تم تقسيم العمل في البنك بين ثلاثة مجموعات رئيسية.

المجموعة الأولى:

المجموعة المصرفية، وتضم أنشطة التسهيلات الائتمانية والخزينة والاستثمار ومنتجات التجزئة والأفراد وكل نشاط من هذه الأنشطة مقسم إلى أنشطة فرعية لضمان التخصص في العمل وتحقيقاً لمبادئ الرقابة الداخلية.

ويشير الهيكل التنظيمي إلى تولي نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية إدارة المجموعة .

المجموعة الثانية:

مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وتضم أنشطة إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق وأمن أنظمة المعلومات وخطة استمرارية العمل ودائرة إدارة رقابة الائتمان)، إلى جانب دائرة مراقبة الامتثال، ودائرة متابعة ومعالجة الائتمان.

ويشير الهيكل التنظيمي إلى تولي رئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال إدارة المجموعة مع الإشارة إلى أن دوائر المخاطر ومراقبة الامتثال ترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

المجموعة الثالثة:

مجموعة الخدمات المساندة، وتضم هذه المجموعة دوائر أنظمة المعلومات، العمليات المركزية، والخدمات الإدارية. وكل نشاط من هذه الأنشطة يضم أنشطة فرعية أخرى محددة. ويشير الهيكل التنظيمي إلى تولي رئيس مجموعة الخدمات المساندة إدارة المجموعة .

وهناك دوائر أخرى يرأسها مدراء دوائر وتتبع مباشرة للمدير العام وهي الدائرة المالية، الدائرة القانونية، التسويق والعلاقات العامة، إدارة الموارد البشرية.

أما دائرة التدقيق الداخلي فتتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وترفع تقاريرها له وللجنة مجلس الإدارة للتدقيق.

أهم مهام وواجبات الدوائر المختلفة في البنك

قام البنك بتنظيم أعمال الدوائر المختلفة من حيث وضع الهياكل التنظيمية المناسبة لكافة الدوائر وتحديد مهام وواجبات الدوائر وعمل وصف وظيفي للوظائف المختلفة في الدوائر وكما يلي:

دائرة التسهيلات الائتمانية

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام / تسهيلات ويقسم العمل بين دائرتين: دائرة تسهيلات الشركات الكبرى، ودائرة تسهيلات الشركات المتوسطة والصغيرة.

أما المهام والواجبات لدوائر التسهيلات فهي كما يلي:

دائرة تسهيلات الشركات الكبرى

دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن سقف معينة ويتبع لها قروض التجمع البنكي، تسهيلات المؤسسات الحكومية، التسهيلات الخاصة بالشخصيات والفعاليات الاجتماعية والسياسية، تمويل المشاريع، التأجير التمويلي، البرامج الائتمانية الخاصة للشركات.

دائرة تسهيلات الشركات المتوسطة والصغيرة

دراسة وإدارة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة ضمن شرائح محددة ويتبع لها القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دائرة منتجات التجزئة والأفراد

يشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام / منتجات التجزئة والأفراد وتشمل: دائرة الفروع والمكاتب، الدائرة البنكية الخاصة، دائرة قروض الأفراد، دائرة المبيعات بالإضافة إلى وحدة البطاقات.

دائرة الفروع والمكاتب

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الفروع والمكاتب بما يلي:

- العمل على مراجعة وتعديل إجراءات العمل لتسهيل وتسريع خدمة العملاء والمحافظة على المستوى الرفيع لخدمات البنك، والتركيز على الجودة والدقة وسرعة تقديم الخدمة وحسن التعامل مع الجمهور.
- التنسيق بين فروع البنك ودوائر الإدارة العامة وما بين الفروع.
- القيام بهام التسويق لخدمات ومنتجات البنك وفق الخطط والأهداف الموضوعية.

الدائرة البنكية الخاصة

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة البنكية الخاصة بما يلي:

- دراسة العروض الاستثمارية المقدمة للبنك.
- إدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء في الأسواق العالمية.
- إنشاء علاقات مع بنوك استثمارية ومدراء صناديق عالمية.
- التسويق لخدمات ومنتجات البنك والشركات الشقيقة لدى كبار العملاء.

دائرة قروض الأفراد

دراسة طلبات منتجات تسهيلات الأفراد المقدمة من الفروع والمكاتب إلى دائرة تسهيلات الأفراد والتي يوجد في البعض منها استثناءات خارجة عن صلاحياتهم.

دائرة المبيعات

القيام بالزيارات الميدانية الدورية للعملاء الحاليين والمستهدفين وفقاً لبرنامج محدد وذلك بهدف التعرف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لهؤلاء العملاء وما يتوقعونه من البنك بالإضافة للتعرف على وجهات نظرهم في مستوى الخدمات التي يقدمها البنك والحصول على أية اقتراحات إيجابية منهم.

دائرة الخزينة والاستثمار

ويشير الهيكل التنظيمي إلى رئاسة الدائرة من قبل مساعد المدير العام/ الخزينة والاستثمار ويقسم العمل على عدة أنشطة هي: غرفة التداول، العلاقات الدولية والبنوك المراسلة، الصناديق الاستثمارية، الاستثمار المحلي، عمليات الخزينة، مكتب التنسيق مع الوحدة المصرفية الخارجية.

تتلخص أهم المهام والواجبات الموكلة لدائرة الخزينة والاستثمار بما يلي:

- إدارة السيولة بالعملة الأجنبية والمحلية بالشكل الذي يساهم في زيادة العائد على حقوق المساهمين.
- إدارة الموجودات والمطلوبات بالعملة المحلية والأجنبية لتحقيق أكبر عائد ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة.
- إدارة المحافظ الاستثمارية بالعملة الأجنبية والمحلية من السندات والأسهم والأدوات المالية المختلفة.
- التنسيق مع البنوك المراسلة من أجل المحافظة على علاقات متميزة معها ومتابعة سقف الائتمان الممنوحة للبنك.
- البحث المستمر عن الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن توافيقها مع السياسة الاستثمارية المعتمدة وتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تقديم خدمات الاستثمار المرتبطة بالدائرة مثل التعامل بالهامش والعقود الآجلة والمشتقات والأسهم والسندات وأعمال الحافظ الأمين، أمين الاستثمار ومدير الإصدار.
- العمل على دعم مراكز العمل والفروع في أداء مهامها.
- متابعة تقارير الالتزام مع دوائر الإدارة والإدارة العليا والجهات الخارجية.
- إجراء الدراسات على أسهم الشركات ومتابعة أوضاعها المالية ورفع التقارير الخاصة بالاستثمار للإدارة العليا.
- وفيما يتعلق بالوحدة المصرفية الخارجية فيتم ما يلي (وذلك بالتنسيق مع مكتب تنسيق أعمال الفرع في الإدارة العامة) :-
- تقديم الخدمات المصرفية إلى عملاء البنك من قبول للودائع، ومنح التسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة ومتابعة محافظ البنك من الأسهم والسندات.
- تمثيل البنك أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية في قبرص.
- تزويد البنك المركزي القبرصي بكافة التقارير والبيانات المالية المطلوبة والمتعلقة بنشاط الفرع هناك.
- التنسيق مع ضابط ارتباط الوحدة المصرفية الخارجية في دائرة الخزينة لتسهيل انسياب العمل ما بين فرع قبرص وكافة الدوائر والفروع الأخرى.
- رفع التقارير والبيانات المالية الدورية المدققة من قبل المدقق الخارجي إلى إدارة البنك.
- تطبيق القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي القبرصي والأردني الخاصة بعمل الفرع وكذلك التعليمات الإدارية والتأكد من إلمام الموظفين بها.
- تقوم الدائرة المالية بمهام Office Back للدائرة إضافة إلى دور دائرة المخاطر في تحديد المخاطر المترتبة على أعمال دائرة الخزينة من كافة جوانبها.

دائرة التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على أن غايتها في تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية لإدارة البنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال وضع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تم إعداد كتاب تكليف (charter) للدائرة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح التكليف:-

الأهداف

تعمل الدائرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
 - الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية (Data Integrity and Reliability).
 - كفاءة العمليات التشغيلية
 - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية
 - المحافظة على أصول وممتلكات البنك
 - استمرارية العمل تحت كافة الظروف
- تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي لدى البنك.
- تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
- إضافة قيمة للبنك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة لإدارة البنك.
- تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

الصلاحيات

لتحقيق كافة الأهداف المناطة بدائرة التدقيق الداخلي، فإن الدائرة مخولة بالصلاحيات التالية:

- تنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة لكافة مراكز عمل البنك والشركات التابعة له.
- الرجوع والإطلاع على كافة سجلات وأنظمة وبيانات وتقارير البنك والشركات التابعة له.
- الاتصال المباشر مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة.
- تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت عمليات التدقيق والمراجعة.

وعلى مدراء كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة القيام بإبلاغ دائرة التدقيق الداخلي بأيّة مشاكل ومخالفات هامة وجوهريّة (Incidents Significant) حال حدوثها ودون تأخير.

الإستقلالية والموضوعية

لضمان الاستقلالية اللازمة فإن دائرة التدقيق الداخلي:

- تتبع إدارياً وبشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة ووظيفياً إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق.
- ترفع تقارير ونتائج أعمالها بشكل مباشر إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تجتمع دائرة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة سنوياً على الأقل.
- وبهدف ضمان موضوعية كادر وموظفي دائرة التدقيق الداخلي فإنه:
 - تبقى المسؤولية المباشرة على عمليات الرقابة وإدارة المخاطر ضمن المسؤوليات المباشرة لمراكز العمل.
 - الدائرة غير مسؤولة عن أية عمليات تنفيذية، ولا توجد للدائرة أية مسؤولية مباشرة أو صلاحيات تنفيذية للأنشطة التي تتولى الدائرة مسؤولية مراجعتها وتدقيقها.
 - إن عملية تقديم الاستشارات من قبل دائرة التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية لا تقلل من مسؤولية الإدارة التنفيذية عن التنفيذ المناسب والرقابة على نشاطاتها المختلفة.

نطاق العمل والمسؤوليات

نطاق عمل التدقيق

- يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك وبالشكل الذي يمكن الدائرة من تقييم مدى ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها.
- تقوم الدائرة بتنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية استناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر (Risk-Based Audit) والمعتمد ضمن استراتيجية الدائرة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تتولى الدائرة كذلك تنفيذ أية مراجعات خاصة أو استشارات استناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو مدير الدائرة.

العلاقة مع المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي الأردني

- تكون دائرة التدقيق الداخلي هي ضابط الاتصال ما بين المدققين الخارجيين ومفتشي البنك المركزي الأردني من جهة وبين دوائر ومراكز العمل المختلفة لدى البنك من جهة أخرى، سواء خلال عمليات المراجعة أو ضمن مرحلة الرد على الملاحظات والتقارير.
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي عملية التنسيق مع المدققين الخارجيين في مجال التخطيط ووقت وتنفيذ عمليات التدقيق والمراجعة وذلك لضمان عدم التعارض.

المهام

- حتى تتمكن الدائرة من تحقيق أهدافها فإنها تقوم بما يلي:-
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك والشركات التابعة.
- تقييم مدى كفاية وفعالية عمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي لدى البنك والشركات التابعة.
- تقييم مدى دقة وصحة البيانات والتقارير من خلال الزيارات الدورية للفروع والدوائر والشركات التابعة والتقارير اليومية التي تصدر عن دائرة التدقيق الداخلي.
- تقييم مدى كفاية رأس مال البنك والشركات التابعة في مواجهة كافة أنواع المخاطر المحتملة.
- تقييم مدى التقيد والالتزام بالتعليمات والقوانين والسياسات السارية المفعول والتي تحكم أعمال البنك.
- تقييم مراحل عمليات تطوير وصيانة النظم لدى البنك.
- إجراء كافة عمليات التحقيق الخاصة باللائمة حيال المشاكل والمخالفات الهامة والجوهرية.
- تقييم مدى كفاية وفعالية إجراءات المحافظة على أصول وممتلكات البنك والشركات التابعة.
- تقييم مدى تحقيق الأهداف المقررة للعمليات ومراكز العمل المختلفة لدى البنك.
- تقييم مدى قدرة البنك والشركات التابعة على استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
- متابعة التقارير والتوصيات الصادرة عن الدائرة وعن المدققين الخارجيين/مفتشي البنك المركزي الأردني للتأكد من تصويب الملاحظات وتقييم مدى كفاية الإجراءات المتخذة.
- تقييم إجراءات وسياسات العمل المقترحة بالشكل الذي يضمن حسن سير العمل وتحقيق كافة المتطلبات.
- مساعدة إدارة البنك في مقاومة عمليات التلاعب والاختلاس من خلال مراجعة وتقييم مدى كفاية وفعالية الإجراءات الرقابية للحد من هذه العمليات، (في حين تبقى المسؤولية الرئيسية لإدارة البنك في منع واكتشاف هذه الحالات).
- تتولى دائرة التدقيق الداخلي كذلك مسؤولية مساعدة الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من خلال تقديم الاستشارات المطلوبة وفقاً للمعايير وأفضل الممارسات.

المحاسبية

- إعداد وتنفيذ خطة تدقيق سنوية استناداً إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر وبحيث تعتمد الخطة من قبل رئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتحقيقات التي يتم تنفيذها، وبحيث تتضمن التقارير نطاق عمل التدقيق وأهم الملاحظات والتوصيات وإجراءات المتابعة المطلوبة.
- رفع كفاءة وفعالية عمليات التدقيق الداخلي من خلال استخدام وسائل وأدوات التدقيق الآتية وإتباع المعايير وأفضل الممارسات المتعلقة بهذا الجانب.
- تطوير كادر التدقيق الداخلي من الناحية المهنية وذلك من خلال إلحاقهم بالدورات التدريبية اللازمة لضمان مواكبة آخر التطورات في مجال مهنة التدقيق الداخلي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ كافة أعمال الدائرة وفقاً لمعايير مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات المهنية، إضافة إلى متطلبات السلطات الرقابية التي تحكم عمل البنك.

المراجعة الدورية

يخضع هذا التكليف للمراجعة بشكل سنوي من قبل دائرة التدقيق الداخلي وذلك من أجل تقييم مدى كفايته لتمكين الدائرة من تنفيذ كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وبحيث يتم عرض أية تعديلات على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للحصول على الموافقة اللازمة.

التعميم الداخلي

استناداً إلى معايير التدقيق الداخلي والنشرات الصادرة عن لجنة بازل يتم تعميم هذا التكليف على كافة مراكز العمل لدى البنك والشركات التابعة للاطلاع عليه بهدف تسهيل مهمة دائرة التدقيق الداخلي في البنك.

دائرة إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك من خلال دائرة مخاطر مستقلة ترتبط برئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية للجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

تشمل مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

- التعرف وقياس ومراقبة والسيطرة وكذلك إبداء التوصيات اللازمة لتخفيف المخاطر التي تواجه البنك وضمن أعلى درجات التنسيق مع كافة خطوط العمل ذات العلاقة في البنك.

- وضع التوصيات لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موثمة المخاطر القائمة مع المخطط لها (Appetite Risk).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- وضع أهداف وسيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وتطبيقها ورفع نتائج الاختبارات إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال مقابل أنواع ومستويات المخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك (ICAAP) ورفع نتائج عملية التقييم إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.
- التوصية عند وضع السقف المقترحة (Limits) المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ومراجعتها والتوصية بها للجنة مجلس الإدارة للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسات إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات كافية عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (إحصائيات نوعية وكمية تعرض في كل اجتماع لمجلس الإدارة).
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها داخلياً كذلك الإفصاح عنها للجمهور.
- تقوم لجان البنك مثل اللجنة التنفيذية، لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات/الخزينة، بمساعدة دائرة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- يقوم البنك بتضمين التقرير السنوي معلومات كافية عن دائرة إدارة المخاطر وبشكل خاص هيكلها وعملياتها والتطورات التي حصلت عليها.
- تقوم الدائرة بنشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك بما يتعلق بالطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقوم الدائرة بمتابعة ما يصدر من تعليمات وتوصيات من الجهات الرقابية المختلفة بما فيها لجنة بازل، وترجمتها ضمن خطط عمل البنك وسياساته وإجراءاته.

دائرة إدارة ورقابة الائتمان

- ويشير الهيكل التنظيمي للدائرة إلى رئاسة الدائرة من قبل مدير تنفيذي - دائرة إدارة المخاطر ويتبع له مدير الدائرة ويقسم العمل بين أربع دوائر هي: وحدة العمليات الداخلية، وحدة العمليات الخارجية، وحدة التوثيق القانوني، وحدة اللجان والقرارات، بالإضافة إلى موظف خدمات مساندة. تم فصل هذه الدائرة عن إدارة التسهيلات وذلك تحقيقاً لوظيفة فصل المهام وانسجاماً مع مبدأ الرقابة التثائية.
- أما أبرز المهام والواجبات لوحدة الدائرة فهي كما يلي:

وحدة العمليات الداخلية

- تنفيذ عمليات منح وتجديد وتعديل وإلغاء التسهيلات، وما يرافق ذلك من إعداد ومراجعة وترحيل واعتماد القيود المحاسبية الخاصة بالعمليات المنفذة.
- ترحيل بيانات الضمانات والتعزيزات على النظام البنكي.
- ترحيل بيانات المحافظ الائتمانية لضباط الائتمان وصلاحياتهم، وكذلك صلاحيات الفروع والمكاتب في كشف الحسابات الجارية على النظام البنكي.

وحدة العمليات الخارجية

- إعداد كشوفات تصنيف الديون واحتساب مخصص التدني والاحتياطيات، وما يرافق ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية والمدقق الخارجي للبنك.
- إعداد كشف التركبات الائتمانية، وما يرافق ذلك من إدخال على النظام البنكي، مثل المجموعات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والشركات التابعة، وما إلى ذلك من بيانات تتطلبها تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- إعداد كشف الأخطار المصرفية لعملاء البنك، وما يرافق ذلك من طلب للأرقام السرية للعملاء من البنك المركزي الأردني، وإدخالها على النظام البنكي، واعتماد الإدخالات الشهرية قبل إرسالها إلى البنك المركزي.
- الاستعلام المباشر عن مركزية مخاطر العملاء الجدد تجاه البنوك من خلال الربط المباشر مع البنك المركزي الأردني.
- الرد على استعلامات البنوك عن عملاء البنك.

وحدة اللجان والقرارات

- تبويب وترتيب المواضيع التي يتطلب عرضها على لجنة تسهيلات الشركات الكبرى، لجنة تسهيلات التجزئة ولجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار، وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في دليل سياسة الائتمان.
- حضور اجتماعات تسهيلات الشركات الكبرى ولجنة تسهيلات التجزئة وإعداد قرارات تلك اللجان.
- إعداد محضر اجتماع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات والاستثمار.
- تبليغ القرارات المنبثقة عن اللجان المذكورة أعلاه إلى العملاء والفروع والدوائر المعنية.
- إعداد كتب فك الرهنات العقارية والرهن الحيازي والأسهم والسيارات وإجراءاتها.

وحدة التوثيق القانوني

- إعداد واعتماد العقود والمستندات التي توثق العمليات ضمن سقف معين وما زاد عن هذا السقف ذلك يتم اعتماده من الدائرة القانونية.
- الحصول على الرأي القانوني في الحالات التي تتطلب ذلك.
- حفظ النسخة الأولى من العقود والمستندات و سندات الرهن في القاصات الحديدية، وبعمدة مدير الوحدة.
- مراسلة دائرة الخدمات الإدارية بشأن تقدير العقارات المرهونة أو المقترحة كضمان للتسهيلات.

دائرة مراقبة الامتثال

- تعتبر عملية مراقبة الامتثال وظيفة مستقلة تهدف إلى التأكد من امتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية.
- تدار عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة، وتتبع مباشرة لرئيس مجموعة إدارة المخاطر والامتثال، وترفع تقاريرها الدورية لمجلس الإدارة من خلال لجنة للمخاطر المنبثقة عنه ونسخة للإدارة التنفيذية.
- يقوم مجلس الإدارة باعتماد ومراقبة سياسة الامتثال بينما تعد ويتم تطويرها من قبل دائرة الامتثال وتعمم على كافة دوائر البنك.
- لا يتم تكليف موظفي دائرة الامتثال بأعمال تنفيذية قد يكون فيها مجالاً لتضارب المصالح.
- يندرج تحت مخاطر الامتثال مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والتشريعات الصادرة عن الجهات المختلفة التي تنظم أعمال البنك، بالإضافة إلى مخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بالمواثيق وسلوك أخلاقيات المهنة، ومخاطر حقوق الملكية الفكرية بما يشمل الأنظمة وأية أمور أخرى ذات علاقة.
- يشمل نطاق عمل مراقبة الامتثال مخاطر عدم الامتثال في كافة إدارات وفروع البنك داخل الأردن وفروع خارج الأردن والشركات التابعة.
- يقوم مجلس الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية الصحيحة داخل البنك وبالشكل الذي يجعل الامتثال بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير المطبقة هدفاً أساسياً يجب أن يتحقق، كما يقوم بتقييم مدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك كما تتم مراقبة ومتابعة تطبيق سياسة الامتثال في البنك من قبل مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- تتلخص مسؤولية إدارة الامتثال بمساعدة الإدارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة "مخاطر الامتثال" التي يواجهها البنك وبشكل خاص مخاطر عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأية تعديلات تطرأ عليها.
- لدائرة الامتثال صلاحية الإطلاع على كافة الوثائق والسجلات والعقود التي تمكنها من أداء عملها بجودة عالية وموضوعية واستقلالية، بالإضافة إلى إطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الجهات الرقابية الخارجية وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تخضع لها فروع البنك خارج الأردن.
- لدائرة مراقبة الامتثال صلاحية الاتصال مع كافة موظفي البنك والشركات التابعة للحصول على المعلومات والتوضيحات التي تراها مناسبة.
- يكون هناك تنسيق كامل بين دائرة الامتثال والدوائر الأخرى للحصول على التقارير المتعلقة بالامتثال والتي تؤكد سير العمل وفق التشريعات والقوانين والتعليمات الجهات الرقابية وبشكل خاص مع دائرة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
- تقوم دائرة مراقبة الامتثال بإعلام البنك المركزي الأردني عن أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو تعرضه لخسائر مالية كبيرة أو خسائر السمعة، إضافة إلى إبلاغ وحدة غسل الأموال بأية حالات تستوجب ذلك.

دائرة متابعة ومعالجة الائتمان

- المحافظة على عدم ظهور المستحقات والحد من تناميها بمعالجتها بأسس مصرفية سليمة منبثقة عن دليل وإجراءات العمل والتعليمات البنك الداخلية وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية.
- تخفيض نسبة الديون غير العاملة إلى أدنى حد ممكن، ومحاولة الحد من تعثر أي عملاء جدد في إطار مفهوم (منهجية) نظام الإنذار المبكر (Early Warning System) وبالتالي تخفيض تجنب مخصصات جديدة لتغطية الديون المتعثرة وتحسين معدلات السيولة ونسبة كفاية رأس المال .
- تحليل اتجاهات ومؤشرات الاستحقاقات المتأخرة والتي يبنني على نتائجها استراتيجيات إدارة حسابات التسهيلات لتخفيض نسب مستويات الديون غير العاملة ورفع مستويات الاسترداد والتغطية .

ميثاق أخلاقيات العمل

- تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.
- وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:-

- النزاهة.
- الإمتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:-

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإذلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيد بها في تقرير الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقل والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا يتطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح و المرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يجب على البنك وضع سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركائهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرمة مع البنك.

يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعية.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال - وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أية مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقل للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

ثامناً: السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفير سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

وهذه السياسات هي: السياسة الائتمانية، السياسة الاستثمارية، سياسة المخاطر، سياسة المخاطر التشغيلية، سياسة الامتثال، سياسة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، سياسة مكافحة غسل الأموال، سياسة أمن أنظمة المعلومات، سياسة استمرارية العمل، سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، سياسة إدارة المحافظ الاستثمارية، سياسة مخاطر السيولة، سياسة مخاطر أسعار الفائدة، سياسة الاختبارات الضاغطة، سياسة طوارئ السيولة، سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، سياسة الإبلاغ، سياسة الموارد البشرية.

تاسعاً: علاقة البنك مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.
- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

عاشراً: الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهرى على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تتعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعته المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحليين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.
- تعميقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك على وجه الخصوص الأمور التالية:
 - دليل الحاكمة المؤسسية لدى البنك ومدى الالتزام به.
 - معلومات كاملة عن أعضاء مجلس الإدارة تتضمن المؤهلات والخبرات ومقدار حصته من رأس المال ووصفه كتنفيذي أو مستقل أو غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ التعيين في المجلس، أي عضويات في مجالس إدارة أخرى، بالإضافة إلى المكافآت والرواتب التي حصل عليها، وأية قروض ممنوحة له من البنك وأي عمليات بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة به.
 - ملخص لمسؤوليات ومهام اللجان المنبثقة عن المجلس.
 - عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه.
 - ملخص عن سياسات المكافآت لدى البنك ورواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
 - شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - وصف لهيكل ونشاطات مجموعة إدارة المخاطر والامتثال.
 - المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.



فروع منطقة عمان

- الفرع الرئيسي
- هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ ، فاكس ٥٦٩٤١٠٥
- فرع العبدلي
- هاتف ٥٦٢٩٤٠٠ ، فاكس ٥٦٢٣٣٧٤
- فرع جبل عمان
- هاتف ٤٦٤١٣١٧ ، فاكس ٤٦١١٣٩١
- فرع الوحدات
- هاتف ٤٧٧٧١٧٤ ، فاكس ٤٧٥٠٢٢٠
- المركز التجاري
- هاتف ٤٦٢٤٣١٢ ، فاكس ٤٦١١٣٨١
- فرع تلغ العلي
- هاتف: ٥٥٣٢١٦٨ ، فاكس ٥٥١٨٤٥١
- فرع جبل الحسين
- هاتف ٥٦٥٨٦٦٤ ، فاكس ٥٦٥٨٦٦٣
- فرع ابو علندا
- هاتف ٤١٦٦٧٥٦ ، فاكس ٤١٦٦٨٤١
- فرع اليرموك
- هاتف ٤٧٧٩١٠٢ ، فاكس ٤٧٥٠٢٣٠
- فرع وادي السير
- هاتف ٥٨٥٨٨٦٤ ، فاكس ٥٨١٠١٠٢
- فرع الجبيهة
- هاتف ٥٣٤٦٧٦٣ ، فاكس ٥٣٤٦٧٦١
- فرع عمره
- هاتف ٥٥٣٥٢٩٢ ، فاكس ٥٥١٦٥٦١
- فرع عيدون
- هاتف ٥٩٢٤١٩٥ ، فاكس ٥٩٢٤١٩٤
- فرع ابو نصير
- هاتف ٥٣٣٥٢٢٦ ، فاكس ٥٣٣٥٢٢٦
- فرع ماركا
- هاتف ٤٨٨٩٥٣١ ، فاكس ٤٨٨٩٥٣٠
- فرع ابن خلدون
- هاتف ٤٦١٣٩٠٢ ، فاكس ٤٦١٣٩٠١
- فرع الشميساني
- هاتف ٥٦٨٥٤٠٣ ، فاكس ٥٦٨٥٣٥٨
- فرع سوق الخضار
- هاتف ٤١٢٧٥٨٨ ، فاكس ٤١٢٧٥٩٣
- فرع المدينة المنورة
- هاتف ٥٥٣٣٥٦١ ، فاكس ٥٥٣٣٥٦٠
- فرع الصويفية
- هاتف ٥٨٥١٠٢٨ ، فاكس ٥٨٥١٩٣١
- فرع حي نزال
- هاتف ٤٣٨٣٩٠٦ ، فاكس ٤٣٨٣٩٠٥
- فرع مكة مول
- هاتف ٥٥١٧٩٦٧ ، فاكس ٥٥١٧٨٣٦
- فرع الراابية
- هاتف ٥٥١٠٨٢٩ ، فاكس ٥٥١٤٤٧٩
- فرع المقابيلين
- هاتف ٤٢٠٣٧٢٣ ، فاكس ٤٢٠٣٧١٥
- فرع مرج الحمام
- هاتف ٥٧٣١٠٥٣ ، فاكس ٥٧١٦٨٣٢
- فرع سيتي مول
- هاتف ٥٨٢٤٣١٨ ، فاكس ٥٨٢٥٤٢٦
- فرع وادي صقرة
- هاتف ٥٦٧٩٢٤١ ، فاكس ٥٦٧٩١٤٦
- فرع دابوق
- هاتف: ٥٤١٢٣١٢ ، فاكس ٥٥٢١٣٣٧
- فرع المدينة الرياضية
- هاتف: ٥١٦٢١٦٥ ، فاكس ٥١٦٢٣٥٨
- فرع خلدا
- هاتف: ٥٣٧٠٨٣٥ ، فاكس ٥٣٧٠٩٢٥
- فرع شارع مكة
- هاتف: ٥٥٣٢١٥٦ ، فاكس ٥٥٣٢١٥٢
- فرع الروتق
- هاتف: ٥٨٥٠٢٣٢ ، فاكس ٥٨٥٠٢٣٧
- فرع صويلح الجنوبي
- هاتف: ٥٣٥٦٣٥٩ ، فاكس ٥٣٥٦٨٣٠
- فرع جاليريا مول
- هاتف: ٠٦٤٠١٧٨٧٠ ، فاكس ٠٦٤٠١٧٨٧١
- مكتب زين
- هاتف: ٥٨١٠٧٣٤ ، فاكس ٥٨١٠٩٢٧
- مكتب مركز الملك عبد الله
- هاتف ٤٦٣٦٩٩٠ ، فاكس ٤٦٣٦٩٩٥
- مكتب مكة مول
- هاتف ٥٨١٣٩٥٤ ، فاكس ٥٨١٣٩٥٤
- مكتب جامعة البترا
- هاتف ٥٧١٢٨٢٣ ، فاكس ٥٧١٣٠٧٩
- مكتب صويلح
- هاتف ٥٣٥٩٩٨٦ ، فاكس ٥٣٥٩٩٦٤
- مكتب دير غبار
- هاتف: ٥٨٥٣٨٥٤ ، فاكس ٥٨٥٣٧٠٥
- مكتب تاج لايف ستايل
- هاتف: ٥٩٣٦٩٠١ ، فاكس ٥٩٣٦٩٠٢

الفروع والمكاتب العاملة



فروع منطقة الوسط

- فرع البقعة
- هاتف ٤٧٣٥٠٩٠ ، فاكس ٤٧٣٦١٠١
- فرع مأدبا
- هاتف ٠٥/٢٢٥٣٥٦٩ ، فاكس ٠٥/٢٢٥٣٥٦٩
- فرع سمارة مول
- هاتف ٠٥/٣٥٦١٢٤٢ ، فاكس ٠٥/٣٥٦١٢٤٤
- فرع جامعة عمان الأهلية
- هاتف ٠٥/٣٥٠٠٠٤٨ ، فاكس ٠٥/٣٥٠٠٠٤٨
- فرع السلط
- هاتف ٠٥/٣٥٥٨٩٩٥ ، فاكس ٠٥/٣٥٥٨٩٩٤

فروع منطقة الشمال

- فرع اربد
- هاتف ٠٢/٧٢٣٣٦٦٨ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٧٨٨٠
- فرع شارع الملك عبدالله الثاني
- هاتف ٠٢/٧٢٤٨٤٩٨ ، فاكس ٠٢/٧٢٤٨٤٩٨
- فرع جامعة اليرموك
- هاتف ٠٢/٧٣٥٦٠٦٥ ، فاكس ٠٢/٧٣٥٥٣١٥
- فرع الحصن
- هاتف ٠٢/٧٠٢٢١٩٨ ، فاكس ٠٢/٧٠٢٢١٩٨
- مكتب المفرق
- هاتف ٠٢/٦٢٣٥٩٠٢ ، فاكس ٠٢/٦٢٣٥٩٠٢

فروع منطقة الجنوب

- فرع العقبة
- هاتف ٠٢/٢٠١٥١٩٠ ، فاكس ٠٢/٢٠١٦١٨٨
- مكتب الكرك
- هاتف ٠٢/٢٣٩٦١٠٢ ، فاكس ٠٢/٢٣٩٦١٠٢

فروع منطقة الزرقاء

- فرع الزرقاء
- هاتف ٠٥/٣٩٩٨٦٧٧ ، فاكس ٠٥/٣٩٩٨٦٧٧
- فرع الرصيفة
- هاتف ٠٥/٣٧٤٤١٥١ ، فاكس ٠٥/٣٧٤٤١٥٢
- فرع المنطقة الحرة
- هاتف ٠٥/٢٨٢٦١٩٦ ، فاكس ٠٥/٢٨٢٦١٩٥
- فرع الزرقاء الجديدة
- هاتف ٠٥/٢٨١٤٥٥٦ ، فاكس ٠٥/٢٨١٤٥٥٧

الفروع خارج الأردن

- الإدارة الإقليمية وفرع رام الله
- هاتف ٠٢٤٤٧٠٦٤٤٣ ، فاكس ٠٢٤٤٧٠٦٤٤٣
- فرع نابلس
- هاتف ٠٢٣٧٦٤١٣ ، فاكس ٠٢٣٧٦٤١٣
- فرع قبص
- هاتف ٠٢٥٧٢٥٨٧٥٥٥٥ ، فاكس ٠٢٥٧٢٥٨٧٥٥٥٥



**البنك
الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT
BANK**

صندوق بريد: (٩٧٧٦) عمان ١١٩١ الأردن
هاتف: ٥٦٢٩٤٠٠ (٩٦٢ ٦) - فاكس: ٥٦٩٤٠٤٤ (٩٦٢ ٦)
SWIFT: JKBAJOAM
E-mail: info@jkbank.com.jo
http://www.jkb.com

مواقع أجهزة الصراف الآلي

- الإدارة العامة (من خلال السيارة)
- الإدارة العامة / الشارع الرئيسي
- الفرع الآلي / جبل عمان
- فرع الزرقاء
- فرع الوحدات
- فرع تلغ العلي
- فرع جبل الحسين
- فرع العقبة
- فرع ابو علندا
- فرع اليرموك
- فرع وادي السير
- فرع الجبيهة
- فرع الرصيفة
- فرع عمره
- فرع ماركا
- فرع ابن خلدون
- فرع الشميساني
- فرع شارع المدينة المنورة
- فرع الزرقاء الجديدة
- فرع مادبا
- فرع حي نزال
- الفرع الآلي / الصويفية
- فرع البقعة
- فرع المقابيلين
- فرع الصويفية
- فرع صويلح الجنوبي
- فرع عيدون
- فرع ابو نصير
- فرع مكة مول
- فرع شارع مكة
- فرع مرج الحمام
- فرع وادي صقرة
- فرع الراابية
- فرع الروتق
- فرع دابوق
- فرع المركز التجاري
- فرع اربد
- فرع شارع الملك عبدالله الثاني / اربد
- فرع جامعة اليرموك / اربد
- فرع المدينة الرياضية
- فرع خلدا
- فرع السلط
- فرع جامعة عمان الاهلية
- فرع جاليريا مول
- فرع الحصن
- فرع سمارة مول
- مكتب دير غبار
- مكتب المفرق
- مكتب الكرك
- مكتب جامعة البترا
- مكتب صويلح
- مكتب تاج لايف ستايل
- السيفوي / الشميساني
- شركة زين / مبنى الإدارة العامة
- شركة الشرق العربي للتأمين
- كوزمو للتسوق
- سيتي مول
- البركة مول / الصويفية
- صيدلية روجي / عيدون
- فندق كراون بلازا
- فندق رمادا
- فندق الميليونيوم
- فندق كمبنيكي / العقبة
- جبل اللوييدة
- مستشفى الاستقلال
- جهاز صراف آلي متنقل
- محطة محروقات المناصير / وادي السير
- محطة محروقات المناصير / الزرقاء
- للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية / جبل عمان
- للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية / جبيهة
- فرع رام الله
- فرع نابلس



www.jkb.com